فعاليات متنوعة وحاشدة تستقبل الرفيق أبو علي مصطفى في قطاع غزة

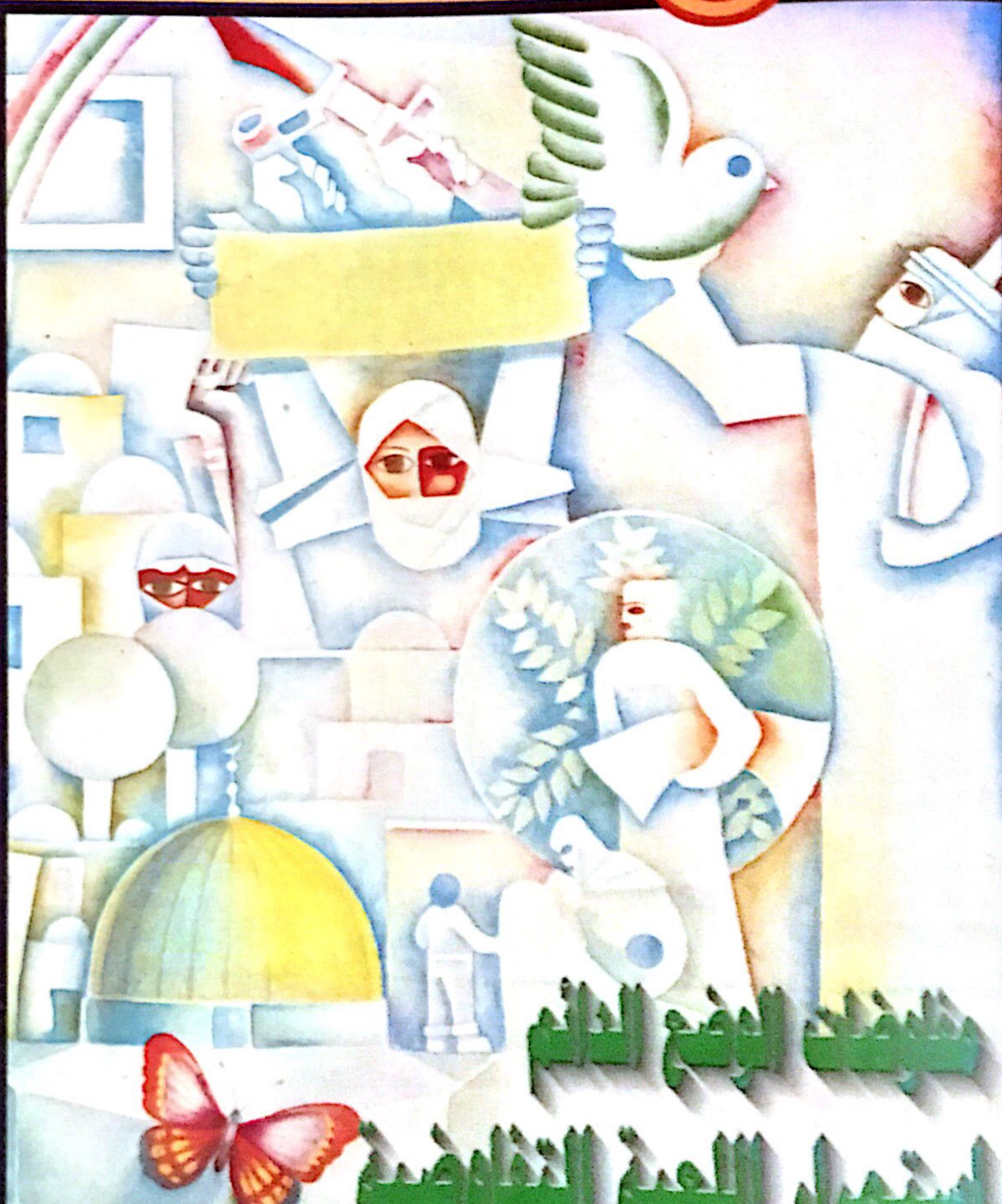
الهدف

AL – HADAF

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

العدد ١٣٠٠ / ٥ كانون أول ١٩٩٩ السنة الحادية والثلاثون • الثمن ٢٠ ل.س / ١٠٠٠ ل.ل

AL - HADAF - No. 1300 - 5/12/1999

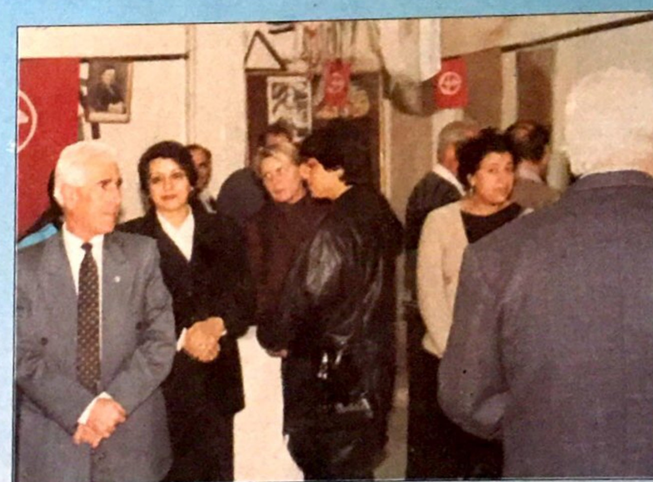


مفاوضات الوضع الدائم
استمرار اللعبة التفاوضية

لقطات من حفل الاستقبال في نادي غسان كنفاني بمخيم اليرموك بمناسبة الذكرى ٣٢ لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

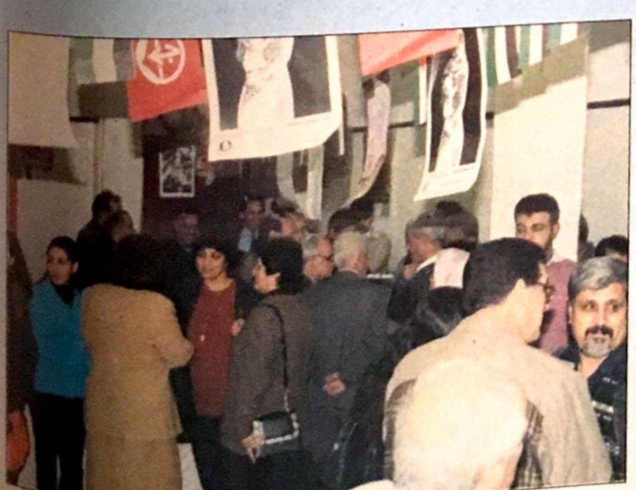












بيان «الوطن ينادينا»

صرخة شجاعة في وجه الفساد والإفساد

شنت السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية حملة اعتقالات شملت عدداً من الشخصيات الوطنية الفلسطينية داخل الوطن بعد إصدار بيان حمل عنوان «الوطن ينادينا» يوم ١٩٩٩/١١/٢٧، وقد وقع على البيان عشرون شخصية سياسية وأكاديمية وأعضاء في المجلس التشريعي.

ودعا البيان المواطنين الفلسطينيين للوقوف في مواجهة الطغيان والظلم والفساد ليدقوا ناقوس الخطر في كل قرية ومدينة ومخيم وفي كل زاوية وركن ضد ممارسات السلطة، وقال البيان: إن السلطة اتبعت سياسة رهيبة من الفساد والإذلال والاستغلال وكان اتفاق أوسلو مقايضة للوطن بثراء بعض الفاسدين المفسدين في السلطة الفلسطينية والتي أشرع رئيسها الأبواب ليعيث الانتهازيون في الشارع الفلسطيني الفساد.

لاشك أن هذا البيان الصادر عن مجموعة من الشخصيات الوطنية المعروفة بتاريخها ونزاهتها، يمثل صرخة شجاعة وصادقة لتعبئة الشارع الفلسطيني ضد ممارسات السلطة التي تضرب بعرض الحائط كل النداءات والإحتجاجات التي تطالب بمحاسبة الفاسدين والمفسدين. ومن المعروف أن لجنة الرقابة في المجلس التشريعي الفلسطيني كانت ومنذ وقت طويل قد أصدرت تقريراً تحدث عن الإهمال والرشوة وتبديد المال العام، وأشار هذا التقرير إلى أسماء ورموز محددة، وتوقع البعض أن تتم عملية محاسبة ولو بالحد الأدنى، ولكن لاحياة لمن تنادي وبدلاً من محاسبة الفاسدين والمرتشين تم مكافأتهم بإبقائهم في مواقعهم ومسؤولياتهم.

واليوم وبعد صدور البيان نجد أن السلطة الفلسطينية وبدلاً من أن تقف لتعيد النظر بممارساتها لمعالجة المشاكل الخطيرة التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، بدلاً عن ذلك لجأت إلى سياسة الترهيب والقمع والاعتقال ومحاولة كم أفواه الناس معتقدة وواهمة أن مثل هذا الأسلوب سيستر عوراتها ويدب الذعر في صفوف الناس، غير مدركة أن هذا الطريق لن يؤدي إلا إلى المزيد من الانفجار لأن الشعب الفلسطيني الذي قاوم الاحتلال وناضل عبر عشرات السنين، وقدم آلاف الشهداء كان ولازال يطمح إلى انتزاع الحرية وبناء مجتمع مدني ديمقراطي حر يحفظ كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية في التفكير والتعبير وحرية الرأي.

لقد قدرت مؤسسة الرقابة الفلسطينية الأموال التي تم تبديدها أو أسيء استخدامها من قبل وزراء في السلطة بنحو ٣٢٦ مليون دولار خلال عام ١٩٩٦ فقط، حيث استخدمت هذه الأموال التي تشكل ٣٧,٦٪ من الميزانية وفق تقدير أعضاء من المجلس التشريعي للسلطة في تغطية نفقات شخصية للوزراء وكبار المسؤولين، ورغم تورط عدد من الوزراء في فضيحة الفساد التي أمرت السلطة بإجراء تحقيق فيها إلا أن هؤلاء الوزراء احتفظوا بمواقعهم دون أي اعتبار للتقارير التي طالبت بمحاسبتهم ودون إقامة أي اعتبار لرأي الشارع الفلسطيني الذي تتفاقم مشكلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والذي يطالب بوضع حدٍ لسياسة الامتيازات اللامشروعة وإهدار المال العام وتبديد قسم لايستهان به من هذا المال يذهب إلى جيوب المنتفعين لشراء الذمم والضمائر.

لاشك أنه من الصعب فصل الأداء المجتمعي والإداري عن الأداء والنهج السياسي الذي قاد إلى أوسلو والذي أوقع الساحة الفلسطينية في مأزق سياسي خطير، فما يجري هو منهج وسلوك متكامل الأبعاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً لن يفضي إلا إلى المزيد من التفسخ والضعف على جميع المستويات إن لم يتم وضع حد له وقبل فوات الأوان.

إن ما تحدث عنه بيان الشخصيات الوطنية في الداخل يعبّر عن نبض الشارع الفلسطيني، ويشكل صرخة صادقة ومخلصة في وجه الظلم والفساد والفردية، وبالتالي فإن ما أقدمت عليه السلطة من حملة اعتقالات مباشرة يعكس عقلية لاتؤمن بمعايير الديمقراطية وحرية التعبير والشفافية واحترام الرأي والرأي الآخر. وإن إقدام السلطة على إجراءاتها القمعية يشكل جزءاً من سياسة كم الأفواه وحرباً مسعورة على حرية الرأي ومحاولات نقد وإصلاح الوضع المتدهور.

إن ما جرى من حملة اعتقالات وقمع إزاء شخصيات وطنية معروفة بتاريخها النضالي لأنها فقط عبّرت عن قناعات معينة ودعت الناس إلى مواجهة سياسة الفساد والإفساد، إنما هو عمل يشكل مؤشراً خطيراً حول كيفية تفكير وعقلية القائمين على السلطة، فإذا كانت هذه السلطة تمنع ليس مقاتلة الاحتلال فحسب، بل مجرد حرية التعبير عن المواقف، فأي مجتمع هذا الذي نريد بناءه على أرض الوطن، هل تريد مجتمعاً مفصلاً على مقاسها وحساباتها ومصالحها وطريقة تفكيرها؟ وهل تقود قطيع من الغنم حتى تمنع الناس من قول كلمة الحق والتعبير عن القناعات والأفكار والمواقف؟

ما جرى مؤشر خطير يضاف إلى سلسلة الممارسات القمعية التي مارستها السلطة خلال السنوات الماضية، ومن هنا فقد بات مطلوباً من كافة القوى السياسية والفاعليات الاجتماعية والثقافية والاتحادات والنقابات داخل الوطن المحتل وخارجه رفع الصوت عالياً لإدانة مثل هذه الممارسات وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين في سجون السلطة.

لقد تحمل الشعب الفلسطيني الكثير الكثير من المعاناة وعانى التشرد والسجون على يد سلطات الاحتلال وقدّم أغلى التضحيات وشلالات الدماء من أجل أن يبني وطناً حراً مستقلاً يعيش فيه بكرامة وفخر ضمن إطار مجتمع مدني تشكل الديمقراطية أساسه وركيزته، وواهم من يعتقد أن شعب فلسطين يمكن أن ينحني لسياسة القمع والإفساد.

AL - HADAF

الهدف

سياسية عربية - تصدر مؤقتاً كل أسبوعين

«الهدف» ٥ كانون اول ١٩٩٩ - العدد ١٣٠٠
السنة الحادية والثلاثون - الثمن ٢٠ ل.س/ ١٠٠٠ ل.ل
AL - HADAF - No. 1300 - 5/12/1999



رئيس التحرير
د. ماهـر الطاهـر

سكرتير التحرير
خليـــل جنداوي

مدير الادارة
محمد خير الاسعد

المدير الفني
زهـــدي العدوي

ثمن النسخة

لبنان ١٠٠٠ ل.ل
سوريا ٢٠ ل.س
الأردن ٥٠٠ فلساً
العراق ١٠ د.ع
الإمارات ١٠ دراهم
الجزائر ١٥ ديناراً
ليبيا دينار واحد
تونس ١,٢٥ د.ت
صنعاء ١٥ ريالاً
السودان ٦ جنيهات
المغرب ١١ درهم
أمريكا وكندا ٣ دولار
ألمانيا ٥ ماركات
أسبانيا ٣٠٠ بيزيته

الأشتراكات

قيمة الإشتراك السنوي بما فيها أجور البريد:
سوريا ٦٠٠ ل.س
لبنان والأردن ٣٠ دولار
بقية الدول العربية ٥٠ دولار
أوروبا ١٢٥ دولار
أسيا وافريقيا ١٠٠ دولار
الامريكتين واستراليا ١٥٠ دولار

يتم الاشتراك بارسال إشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (أو نصف السنوي) على العنوان التالي:
بنك بيروت والبلاد العربية.
شتورا - لبنان، رقم الحساب:
AC. No. 220094
أو بارسال شيك بنكي باسم «الهدف»
دمشق / ص.ب: ٣٠١٩٢

المكاتب

دمشق: ص.ب ٣٠١٩٢
دمشق: ٦٣٢٨٢٦٧ - ٦٣١٩٣٧٤
بيروت: ٣٠٩٢٣٠/ عمان: ٦٩٦٣٤٠
الجزائر: ٥٩٤٥٤٨ - ٣٨٤٣٠٤
بغداد: ٧١٩١٦٢٢ - ٧١٧٤٧١٠
صنعاء: ٢٠٥٨٤٩

• التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

• التوزيع في المغرب:
الشركة الشريفية للتوزيع والصحف.

كلمة

قبل أقل من شهر على دخول الألفية الثالثة، تسجل «الهدف» بمعنى ما، رقماً يوبيلياً، فعددنا هذا يحمل الرقم ١٣٠٠، طبعاً لاننكر أنه لو صدرت مجلتنا بانتظام تماماً منذ تأسيسها وحتى الآن لكان من المفترض أن يكون الرقم قد أصبح حوالي ١٤٤٠-١٤٥٠.. هذا هو الحساب النظري، أما على الصعيد العملي فلا أحد ينسى الحرب الأهلية في لبنان واجتياح عام ٨٢ وما تلاها.. وغيرها وغيرها من الأحداث التي ألمّت بقضيتنا وشعبنا، وكلها أثرت بحدة على مجمل العمل الوطني وليس فقط على سوية اصدار مجلتنا.

في كل الأحوال «١٣٠٠» ليس رقماً بسيطاً أبداً، وخصوصاً إذا أخذنا بالأوصاف الجميلة التي تُشبّه كل عدد لمجلة ملتزمة بشمعة أو بعود ثقاب يشتعل ليضيء ظلام المرحلة.

من جهة أخرى لو قسمنا هذا الرقم على عمر مجلتنا سنجد معدلاً وسطياً يتجاوز الـ ٤٣ عدداً في السنة، وهذا رقم يحق لنا أن نفتخر به، وهو يجعلنا نتذكر بعرفان وتقدير كل زملائنا الذين لم يبخلوا بالعطاء بكل غالٍ ورخيص وعلى رأسهم الشهيد غسان كنفاني..

بعد أيام ستطل علينا الذكرى ٣٢ لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذكرى ١٢ لانطلاقة الانتفاضة الباسلة، وبهذه المناسبة نوجه التحية لجماهير شعبنا ونهنئ رفاقنا وأصدقاءنا في كل أماكن تواجدهم، ونعاهدهم أن الجبهة ستظل على عهدها، وفية لمبادئها ولأهداف شعبنا التي من أجلها وفي سبيلها اطلقت رصاصتها الأولى وقدمت قوافل الشهداء..

ولايفوتنا أيضاً أن نتقدم بالتهنئة لقرائنا وجماهير أمتنا بحلول شهر رمضان المبارك..

كل عام وانتم جميعاً بخير.. كل عام وفلسطين بخير

موضوع الغلاف:



مفاوضات الوضع الدائم
واستمرار اللعبة التفاوضية
صفحة ٦

في هذا العدد

مرايا هذا الزمان

يا أهلنا في الناصرة: رفقاً بأنفسكم وبنا..

- خليل جنداوي -

الشيء الوحيد المفهوم في الأحداث المؤسفة التي شهدتها مدينة الناصرة على مدار العامين الماضيين والتي بدأت تتجه للتفجر خلال الشهر الأخير، هو أن فتنة خطيرة آخذة بالتشكل هناك، فتنة ولدت صغيرة تافهة نتيجة لتصرفات بعض صغار العقول أو ضيقي الأفق.. ولأن أحداً لم يستطع وضع حد لهم، أخذت الفتنة تكبر وتكبر وتكتسي لحماً وعظماً، ولتتضح مؤخراً ملامحها المثيرة للرعب.. هي الفتنة ولاشيء غيرها، وليس هناك أي تسمية أخرى يمكن أن تصف ما يحصل هناك..

هذا هو الشيء الوحيد الذي يمكن فهمه من الأخبار الواردة من الناصرة، أما الأمور الأخرى فتظل تفاصيل وهي في كل الأحوال مبلبلة ومُربكة، بل ومتناقضة وعصية على الفهم.. فللوهلة الأولى يبدو أن المسيحيين هناك يعارضون بناء مسجد يريد المسلمون بناءه بجانب كنيسة البشارة، التي يقال إنها فوق المكان الذي بشر فيه الملاك جبريل السيدة مريم العذراء بحملها بالسيد المسيح، ولو كان للأخوة المسيحيين مثل هذا الموقف فهو بصراحة غير مفهوم أبداً، بل ويتعارض مع كل ما تربّينا عليه من أفكار وأخلاق وقيم منذ أجيال عديدة.. ألم نتغنى نحن الفلسطينيون في أدبنا وأشعارنا وتراثنا بالهلال يعانق الصليب في مدننا وقرانا، وليس هلال مسجد عمر وصليب كنيسة القيامة إلا مثالاً واحداً ضمن عشرات... لكن الأخوة المسيحيين في الناصرة يقولون إنهم ليسوا ضد بناء المساجد على أية بقعة من فلسطين، ويقولون أنهم مستعدون للمساهمة في بنائها كما يقول الأب وديع أبو نصار مستشار بطريرك القدس للاتين ميشال صباح، وليضيف «لكن المساجد لاتبنى بالتحدي فهي أماكن عبادة ويجب أن تكون رمزاً للأخوة، لارمزاً للعنف والعربدة»...

بالمقابل الأخوة في القائمة الإسلامية والذين خاضوا حملة بناء مسجد الناصرة يقولون أن الأرض التي سيقام عليها هي وقف إسلامي، وهي تضم ضريح شهاب الدين ابن أخت القائد صلاح الدين الأيوبي، ثم يؤكدون أن المسجد لن يحجب الكنيسة، فهو لن يجاورها تماماً بل سيبعد عنها أكثر من ٢٠٠ متر. لكن من سمع الهتافات والتهديدات التي رددها هؤلاء وأنصارهم، سيظن أن العدو ليس ذاك الذي يحتل الأرض ويذل العباد، بل هؤلاء الذين يمانعون بناء المسجد، بالله فسروا لنا ما معنى الهتاف القائل: «بالروح والدم نفديك شهاب الدين» الذي مازال يتردد في الناصرة، طبعاً الفداء هنا لن يكون في مواجهة العدو الإسرائيلي، ففي هذه المرة هو الذي أعطى الإذن والقرار ببناء المسجد، ونسأل ماذا سنفعل حين يبدأ الأخوة المسيحيون بالصراخ «بالروح والدم نفديك يا بشارة» وهذا متوقع قريباً..

هي الفتنة ولا شيء غيرها.. أرواح مستعدة للتضحية ودماء جاهزة للسفك والفداء، ولكن بالله ضد من؟.. هذه العنتريات موجهة فقط للأسف ضد الجار الصديق ورفيق النضال والدرب والأخ في الانتماء والمصير، وهي تنقلب إلى طاطاة بائسة في مواجهة العدو الحقيقي الذي يمد لسانه للجميع، بعد نجاحه بالتسلل من شقوق خلافاتنا، ولنسمع من مسؤوليه أنهم قرروا إقامة مركز شرطة هناك لمنع حصول صدامات بين المسيحيين والمسلمين، وهذا المركز سيبنى على جزء من قطعة الأرض التي تملكها أصلاً بلدية الناصرة. وطبعاً هذه خطوة متوقعة تماماً، وخصوصاً أن الخلافات بين الأهل في الناصرة لم تقتصر على التلاسن فقط، بل سقط عشرات الجرحى في اشتباكات عديدة بين الطرفين، وقبل بضعة أسابيع أصيب رئيس البلدية رامز جرايسة بجروح بعد الاعتداء عليه بالضرب...

هي الفتنة ولاشيء سواها.. والقصة ليست بناء مسجد.. فجرايسة يقول إن بلدية الناصرة لديها مشاريع لبناء مسجد ولكن في مكان آخر، وحسب خطط البلدية فالساحة المتنازع عليها كان من المفترض ان يقام عليها ساحة عامة لاستيعاب مئات الآلاف من الزوار والسياح الذين سيئمون كنيسة البشارة بمناسبة الالفية الجديدة، من جهتها ناشدت السلطة الفلسطينية الحركة الإسلامية نزع فتيل الفتنة بعدم إقامة المسجد في مكانه، الهيئة الإسلامية العليا في فلسطين أيضاً عبّرت عن عدم رضاها من إقامة مسجد شهاب الدين في موقعه الحالي، كذلك تقدم الأمير عبدالله ولي عهد السعودية بعرض سخي لإقامة مسجد فخم على نفقته الخاصة في أي مكان آخر من الناصرة.. الكل يحذر من عواقب ما يجري، لكن في الناصرة من لايسمع ولا يجيب.

هي الفتنة ولا اسم آخر لها.. بدأت لأسباب انتخابية صغيرة تتعلق بتركيبة المجلس البلدي للناصرة، وربما مازالت هذه غايتها بالنسبة للبعض.. ولأنها ارتدت منذ البدء لبوس الدين، أخذت تكبر ككرة ثلج، لتخرج من إطار الناصرة وربما من حدود فلسطين.. وطبعاً ليس هناك أسهل من أن نتهم العدو الإسرائيلي بافتعال الأزمة كما فعلت كافة الأطراف التي وجدت نفسها غارقة بشكل أو بآخر في الأزمة، والفاتيكان ليس آخرهم.. ومن المؤكد أن إسرائيل ليست بريئة أبداً مما يجري لكن السؤال الذي يبرز هنا: وهل يمكن أن نتوقع من عدونا غير مايفعله؟ هل المشكلة في العدو الذي يحيك الدسائس، أم فينا الذين نسمح له باللعب على تناقضاتنا ويسيّرنا في الوجهة التي يريد مادام البعض منا يقبل به حكماً ووسيطاً ويستقوي به؟

ما تعيشه الناصرة الآن خطير للغاية، وهو يضرب بعنف مناعتنا الوطنية التي طالما افتخرنا نحن الفلسطينيون بها لأنها حصّنتنا من فتن طائفية عصفت بأكثر من مكان في الوطن العربي، لكن الأخطر من ذلك أن تكون أحداث الناصرة على أبواب الألفية مقدمة لحملة يشنها العدو لاقناع الرأي العام العالمي وخصوصاً المسيحي بعدم تسليم المناطق المقدسة في القدس للفلسطينيين لأن المسيحيين فيها لن يكونوا بأمان إذا ما حكمهم المسلمون، والحل هو ببقاء المدينة المقدسة تحت سيطرة الدولة العبرية التي تستطيع وحدها ضمان حرية الأديان والعبادات...

لسنا هنا في وارد تخطئة هذا الطرف أو ذاك، لكن نسأل أهلنا في الناصرة كيف كان العالم سينظر لكم ولنا لو أن الأخوة المسيحيين قالوا أنهم لايمانعون إقامة المسجد درءاً للفتنة، فيجيبهم أشقاؤهم المسلمون بانهم يقدرون هذه البادرة وسيردون عليها باحسن منها ويقيمون مسجدهم في مكان آخر؟...

متى سيفهم من تحركهم مصالحهم الضيقة أن ما يفعلونه هو لعب خطير بالنار، لن يكونوا وحدهم من يكتوي بلهيبه؟.. يا أهل الناصرة رفقاً بنا وبانفسكم..

الحدث

مفاوضات الوضع الدائم

تتحول العملية السلمية برمتها، يوماً بعد يوم إلى ما يشبه لعبة البهلوان، صاحب الصناديق المتداخلة، التي تنتهي إلى صندوق صغير جداً، يحتوي دمية سخيفة أو ربما الفراغ بعينه.

تبدع إسرائيل في رسم سيناريوهات هذه المسرحية، والقيام بدور البهلوان الذي يخترع المآزق، ثم يخرج منها تاركاً الجمهور في حيرة من أمره، يدخله في دوائر لا تكاد تنفتح إلا على متاهات جديدة. يحاول البهلوان الإسرائيلي فرض شروطه على المسرح، فيعطل الجبهة الفلسطينية في مساومات لا تنتهي، ويهدد لبنان بارتكاب حماقة جديدة، ويتنكر لالتزاماته مع سوريا، معتقداً أنه البطل الوحيد، محاولاً أن يمدّ عرضه إلى الأبد، غير مدرك أن الجمهور سيمل في لحظة ما، ويغادر مسرحه الكئيب، هنا مقاربة فلسطينية:

استمرار اللعبة التفاوضية

أحمد جابر

يطلق الخلاف الإسرائيلي- الفلسطيني حول خرائط إعادة الانتشار الثانية (كما نصت اتفاقية شرم الشيخ) مزيداً من الأسئلة حول الجدية والجدوى من هذه الدراما المسماة عملية السلام.

الجدل الفلسطيني – الإسرائيلي حول التحديد الجغرافي لمناطق إعادة الانتشار في 5% من الضفة، لا يتجاوز الحالة الشكلية حول حق الفلسطينيين بالمشاركة في رسم الخرائط أو عدمه، حسب الإسرائيليين، الذين يصرون على أن من حقهم وحدهم تحديد مساحات إعادة الانتشار وأماكنها، وان عرض الخرائط على الجانب الفلسطيني لا يعدو كونه عملاً من أعمال اللياقة لا أكثر !

كلاً من الطرفين، يصر على أن الاتفاقات تدعم وجهة نظره مما يقودنا إلى استنتاج غامض ربما اعتبره البعض خبيثاً: احتمال أن أحدهما يكذب، أو كلاهما يكذبان، بمعنى أن الاتفاقات لم تشر مطلقاً إلى هذه المسألة، أو أن كليهما صادقان!! بمعنى أن هناك نسختين من الاتفاق مختلفتين عند كل منهما.

والجدل حول هذه المسألة يعكس ضيق أفق، وقلة تمعن المفاوضين الفلسطينيين فيما يوقعونه من أوراق (باسم الشعب)!! مما يضيف إنجازا جديداً إلى إنجازاتهم (الرائعة) التي دأبوا على تقديمها لنا منذ (مآثرهم) في أوسلو، مبرهنة و بأبسط الطرق الفلسفية على التردي المطلق لكفاءاتهم: نحن نعرف كل شيء..إذن نحن لا نعرف شيئاً !!

وبعيداً عن هذا الجدل السفسطائي، لنتفحص بهدوء ما وراء الإصرار الإسرائيلي على فرض هذه الخرائط في هذه المرحلة الحساسة من مفاوضات المرحلة النهائية، وبانتظار إعادة الانتشار الثالثة، التي يبدو أنها ستتأخر زمناً طويلاً بالنظر إلى ما يحدث الآن من تأخير.

لعل السبب الأول والبديهي هو الاختلال الفاضح في موازين القوى، ولن يتورع إذاً يهودا باراك عن اعتبار الطرف الآخر مجرد منفذ لشروطه دون مقاومة، مادام عاجزاً عن رفضها وتقديم شروط مضادة.

ولعل هذا هو بالضبط حال المفاوضين الفلسطينيين وقيادتهم السياسية التي قذفت بأوراق قوتها إلى محرقة السلام المزعوم، ورقة تلو ورقة، دون إدراك حالة الانحدار المستمر إلى موقع الضعف المطلق، في مواجهة القوة المطلقة التي يراكمها الخصم.

من جهة أخرى تسعى إسرائيل إلى فرض سابقة تنفيذية قبل مرحلة إعادة الانتشار الثالثة، والتي من المفترض أن تشمل 60% من أراضي الضفة، لكي يكون لها الحق برسم خرائطها كما يحلو لها، مما يحقق خطتها بإقامة كيان فلسطيني يفتقر إلى أول شروط الدولة أي الوحدة الجغرافية المتواصلة، مشكلاً من معازل منفصلة تسيطر إسرائيل على محيطها مما يحقق شرط إعادة إنتاج الاحتلال بأساليب جديدة.

المدهش أن إسرائيل استطاعت تمرير خرائطها دائماً وبموافقة السلطة، مما نتج عنه هذه الخرائط المشوهة للكيان الفلسطيني، ونتساءل أين كان الجنرالات، وجهابذة الجغرافيا الفلسطينيون أثناء هذه العملية الطويلة من الفك والتركيب التي تعرضت لها الضفة الغربية؟!

ولا يقتصر الأمر على سابقة تخص إعادة الانتشار، وإنما أيضاً يمتد ليشمل رسم خرائط المرحلة الأخيرة والتي تريد إسرائيل عبرها منح الفلسطينيين دولة كاريكاتورية وبدون القدس، كما عبر باراك بأن قرارات الأمم المتحدة 242و338 لاتشمل الأراضي الفلسطينية، وعندما تراجع أكد أن لإسرائيل تفسيرها الخاص لهذه القرارات، هناك طبعاً موقف فلسطيني مضاد للموقف الإسرائيلي حول مفاوضات الوضع الدائم، ولا بأس من استعراض النقاط الأساسية في كلا الموقفين.



يقوم الموقف الفلسطيني على أربع نقاط تشمل : إن قراري 242 و338 ينطبقان على كل الأراضي بما فيها القدس التي يجب أن تكون مدينة مفتوحة وعاصمة لدولتين، وإزالة جميع المستوطنات المقامة على الأراضي المحتلة عام 1967 والتمسك بحق العودة والتعويض.

أما النقاط الإسرائيلية كما عبر عنها بارك فتشمل الإصرار على رفض العودة إلى حدود 1967 أي عدم الاعتراف عملياً بقراري 242و338 ومن ثم تركيز المستوطنات المقامة حول القدس وعلى جانبي الخط الأخضر، في ثلاث كتل كبيرة، مما يعني عملياً ضم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دولة إسرائيل ، وكذلك حقوق خاصة للإسرائيليين الذين سيبقون تحت الإدارة الفلسطينية ومثلها الفلسطينيين الذين سيبقون تحت السلطة الإسرائيلية واعتبار القدس موحدة عاصمة لإسرائيل وفي أحسن الأحوال توسيع القدس واعتبار القدس الغربية عاصمة لإسرائيل وترك موضوع البلدة القديمة للتفاوض وخلق عاصمة فلسطينية في أبو ديس، والتخلي عن حق العودة، والاعتراف بدولة فلسطينية منزوعة السلاح وإقامة ترتيبات أمنية مشتركة.

الخلاف الواضح ليس مجرد جدل كلامي، إلا على الجبهة الفلسطينية، فالإسرائيليون يمارسون على الأرض أفعالاً من شأنها أن تكرس أمراً واقعاً يخدم وجهة نظرهم ورؤيتهم للحد النهائي للمفاوضات البائسة الجارية.

فمن جهة، تتواصل العمليات الاستيطانية، ملتهمة يومياً مزيداً من الأراضي الفلسطينية في التفاف واضح، على تفكيك بعض المستوطنات العشوائية عبر توسيع مستوطنات قائمة ما انعكس في القرار الأخير بالبدء وخلال 15 يوماً ببناء 1026 وحدة سكنية على 260 دونماً من أراضي قريتي أرطاس والخضر بهدف توسيع مستعمرة أفرات، والتأكيد الإسرائيلي بأن جميع الخطط الاستيطانية المقرة في عهد حكومة ليكود سيتم تنفيذها ، كذلك إصرار إسرائيل على حالة الفصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية، خاصة الضفة والقطاع عبر تحويل (الممر الآمن) إلى مصيدة للفلسطينيين كما توقعنا قبل افتتاح هذا الممر.

يضاف استمرار المناورات الإسرائيلية - الأمريكية، بهدف الالتفاف على مسألة اللاجئين من أجل فرض حلول بعيدة عن حق العودة عبر التوطين والتهجير وبتدخل أطراف دولية متعددة.

وفي مواجهة الأفعال الإسرائيلية يكتفي الفلسطينيون بالكلمات ومناشدة المجتمع الدولي للتدخل والسؤال الذي يطرح نفسه هو إلى متى سيستمر الجانب الفلسطيني في هذه المتاهة البائسة، وكم من السنوات ستستمر هذه المفاوضات؟

ففي الوقت الذي تبدأ فيه مفاوضات الحل الدائم، مازال هناك أكثر من ثلاثين نقطة معلقة من بقايا المرحلة الانتقالية ستحاول إسرائيل فرض إعادة التفاوض حول كل نقطة منها من جديد، مما يبشر بمرحلة انتقالية للمرحلة الانتقالية تطول إلى مالا نهاية بالموازاة مع مسرحية المفاوضات حول الحل الدائم، والتي من المفترض أن تناقش فيها القضايا المؤجلة الأكثر تعقيداً من كل ما سبق: القدس واللاجئين وإزالة المستوطنات والدولة المستقلة وغيرها.

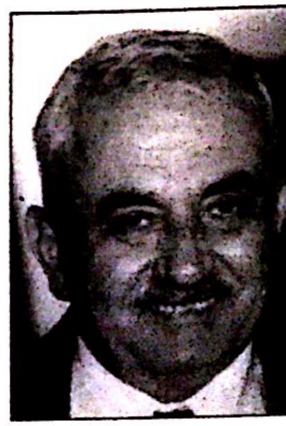
إن هذه الفوضى الشاملة، تطرح سؤالاً متجدداً حول الجدوى من هذه العملية برمتها، وإلى متى سيستمر الجانب الفلسطيني في الدوران في حلقته المفرغة دون نتيجة، ألا تكفي ست سنوات على أوسلو، لإثبات فشل هذه المسيرة، وبؤسها، ألم تثبت الأيام أن هذه المفاوضات لم تؤد سوى إلى إعادة إنتاج الاحتلال بوسائل مختلفة، مريحة له ومتعبة للفلسطينيين. والسؤال: ماذا بعد؟ يحيل إلى الإجراءات اللازمة فلسطينياً للتخلص من هذا المأزق، عبر مغادرة هذا الخيار نهائياً، ووضع العالم أمام الأمر الواقع، والارتهان إلى مصالح الشعب الفلسطيني وليس إلى متطلبات الاحتلال الأمنية.

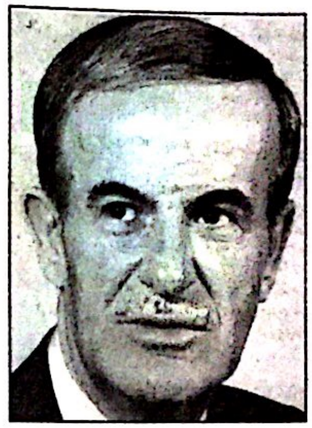
إن المطلوب مرة أخرى، التوجه إلى داخل البيت الفلسطيني لإعادة بنائه، عبر وحدة وطنية جديدة، على أسس سياسية واضحة، مقاومة وليست تابعة للاحتلال أو للتغطية عليه، وعبر الإصرار التام على التمسك بقراراتها وعبر البحث عن إطار عربي شامل لبناء جبهة متماسكة لمواجهة المرحلة التي تنذر بغيوم سوداء، لن يفلح أبداً «فلاسفة» الأمر الواقع، ومروجو نهج التسوية في إخفائها، لأن الاحتلال يكشف عن وجهه البشع دون أن تنجح كل الوسائل في تجميله.

فهل نأمل بتواصل الحوار الوطني الفلسطيني وتوسيعه نحو تحقيق الحد الأدنى من البرنامج الوطني الفلسطيني، لإقامة وحدة وطنية تؤدي إلى جبهة متماسكة وليس إلى إطار ملفق؟

ذلك رهن ليس فقط بالارادة الطيبة وإنما بإدراك أهل أوسلو لفشل خيارهم وخطئه، وأن يعترفوا بذلك بشجاعة، علّ شجاعتهم تخفف عليهم من عبء الكارثة التي دفعوا شعبهم إليها ■■

الرفيق جورج حبش يبرق للسيد الرئيس حافظ الأسد بمناسبة الذكرى ٢٩ للحركة التصحيحية





سيادة الرئيس المناضل/ حافظ الأسد
الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي
رئيس الجمهورية العربية السورية
تحية فلسطين والعروبة وبعد:

يسعدني في غمرة احتفالاتكم بالذكرى التاسعة والعشرين للحركة التصحيحية المجيدة، أن نشاركم فرحتكم بهذه المناسبة العزيزة وأن أتقدم منكم ومن خلالكم للشعب العربي السوري الشقيق بأحر التهاني وأطيب التبريكات باسم شعبنا العربي الفلسطيني في فلسطين وبلدان الشتات، وباسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قيادة وكوادر وأعضاء، وباسمي شخصياً.

سيادة الرئيس؛

تأتي احتفالاتكم بهذه المناسبة في ظل النظام العالمي الجديد ذي القطب الواحد، المنحاز للعدو الصهيوني عدو الأمة العربية، والنظام العربي يعيش أعمق أزماته، ويجنح البعض للتطبيع مع هذا العدو، تارة بإيعاز وضغط من الإدارة الأمريكية، وتارة بحجة البحث عن حل للأزمة التي يعيشها.

رغم كل هذه الظروف الدولية والإقليمية والعربية المعقدة، كان الموقف العربي السوري، ومازال، ممسكاً بالثوابت الوطنية والقومية، لم تؤثر به المتغيرات الدراماتيكية التي حصلت في العالم، وهذا بفضل حنكتكم السياسية وبراعة قيادتكم الحكيمة والشجاعة في دراسة هذه المتغيرات والتعاطي معها، بما يخدم سورية والأمة العربية، مما جعل سورية قلعة قوية داخلياً عصية على العدو خارجياً.

سيادة الرئيس؛

إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مازلنا مؤمنين بقدرة الجماهير العربية على الصمود والمقاومة، بما تختزنه من طاقات وقدرات وإرادة قوية وعزيمة لاتلين، على تجاوز كل العقبات متمسكين بحقوقنا الوطنية والقومية، وفي المقدمة منها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والانسحاب من الجولان الصامد حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وجنوب لبنان المكافح، مستندين في ذلك على إرادة شعبنا العربي الفلسطيني المعطاء، ومساندة الشعب العربي البطل وفي المقدمة سوريا الثوابت الوطنية والقومية.

سيادة الرئيس؛

نغتنم هذه الفرصة لنجدد لكم أحر التهاني وأطيب التبريكات متطلعين إلى تعزيز العلاقات الكفاحية بين حزبينا بما يخدم أهداف أمتنا العربية في التحرير والتنمية والديمقراطية والوحدة، متمنياً لكم موفور الصحة والعافية، ولسوريا مزيداً من التقدم والازدهار.

د. جورج حبش
الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دمشق ١٤/١١/١٩٩٩

بيان من شخصيات وطنية فلسطينية على أرض الوطن

بسم الله الرحمن الرحيم

الوطن ينادينا

الأخوة والأخوات، يا جماهير شعبنا المرابط:

يؤلمنا ما يجري على أرض فلسطين العربية المقدسة من تهافت وابتذال واستهانة بالشعب وتفريط بحقوقه. ونحن كمواطنين عاديين حفزهم انتماؤهم الوطني وغيرتهم لنتوجه إليكم من أجل العمل معاً صفاً واحداً لتصحيح ما آلت إليه أحوالنا.

تحدثت القيادة الفلسطينية بعد أوسلو بأن الاتفاقات مع إسرائيل ستقيم دولة عاصمتها القدس وتعيد النازحين واللاجئين إلى ديارهم وتفكك المستوطنات وتحرر المعتقلين وتمهد لأوضاع اقتصادية لتصبح سنغافورة المنطقة. لقد خدع البعض منا وخرجوا إلى الشوارع محتفلين بما أسموه الانتصارات.

وبعد ست سنوات من أوسلو: سُلب المزيد من الأرض واتسع الاستيطان، والتآمر على قضية اللاجئين تجري بتسارع خلف الكواليس، والسجون الفلسطينية تغلق أبوابها على أبنائنا، لا القدس عادت، ولاسنغافورة أتت، وتجزأ الشعب إلى فئتين: فئة قليلة تتسلط وتنهب وفئة كبيرة تتذمر وتبحث عمن ينقذها.

مسلسل مرعب من الدجل والكذب والتضليل، والذي ستكون نتائجه أعمق جرحاً وتلويثاً في مفاوضات الوضع النهائي.

فضلاً عن هذا، اتبعت السلطة الفلسطينية سياسة رهيبة من الفساد والإذلال والاستغلال للشعب الفلسطيني، وكأن اتفاق أوسلو كان مقايضة الوطن بثراء بعض الفاسدين المفسدين في السلطة الفلسطينية. أشرع رئيسها الأبواب ليعيث الانتهازيون في الشارع الفلسطيني الفساد. ساءت الأحوال الاقتصادية للناس، وضعفت الروابط الاجتماعية، وتراخت المقومات الأخلاقية والقيمية، وأتى الدمار على الكثير من المؤسسات الصحية والتعليمية والقضائية.

ناقوس الخطر يجب أن يدق في كل قرية ومدينة ومخيم، في كل زاوية وركن، بل وفي كل حانوت وبيت ومكتب. الوطن يباع، والمواطن يخذل ويُدمر. فلنقف معاً مواجهين هذا الطغيان وهذا الفساد، الظلم، لايتوقف إلا بسواعد المظلومين، والظالم لاتوقفه إلا صلابة المؤمنين.

الموقعون:

عبد الستار قاسم
بسام الشكعة
معاوية المصري
حسن خريشة
راوية الشوا
عدنان عودة
وحيد الحمد الله
د. عبد الرحيم كنانة
د. عادل سمارة
أحمد شاكر دودية

عبد الجواد صالح
فخري التركمان
حسام خضر
د. علي أبو الريش
رأفت النجار
د. ياسر أبو صفية
علي شخشير
أحمد قطامش
حمدان أبو عيطة
د. عطية سليمان

١٩٩٩/١١/٢٧

د. جورج حبش يدين ممارسات السلطة بحق الشخصيات الوطنية

بعد الاجراءات التعسفية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية بحق شخصيات وطنية وقعت على بيان للرأي العام تناول موضوع الفساد المتفشي في السلطة أصدر الرفيق جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التصريح التالي:

تعقيباً على الإجراءات القمعية التي أقدمت عليها السلطة الفلسطينية باعتقال عدد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية المناضلة على أرض الوطن ومن ضمنهم أعضاء بارزون من الجبهة الشعبية، أدلى الدكتور جورج حبش بتصريح أدان فيه بشدة هذه الممارسات الدكتاتورية التي تتناقض مع أبسط حقوق الإنسان. وقال الدكتور حبش: إن على السلطة الفلسطينية أن تعلم أننا عندما نقول أن التناقض الرئيسي هو مع الاحتلال الصهيوني فإن هذا لايعني بأي شكل من الأشكال عدم التصدي للفساد والإفساد الذي يستشري في أجهزة السلطة ومؤسساتها. كما لايعني عدم التصدي الحازم لسياسة القمع والتسلط والإذلال التي تمارس تجاه المجتمع الفلسطيني في الداخل.

إنني أدعو الجماهير الفلسطينية وقواها السياسية وفعالياتها الاجتماعية والنقابية إلى القيام بأوسع حملة شعبية لمواجهة ممارسات السلطة، كما أدعو السلطة إلى الإفراج الفوري عن المناضلين والمعتقلين، وأجدد العهد أمام الجماهير الفلسطينية بأن الجبهة الشعبية ستبقى تقول كلمة الحق وتواجه سياسة الانحراف والفساد والإذلال.

المكتب الصحفي
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
١٩٩٩/١١/٢٩

الرفيق أبو علي مصطفى يدين الإجراءات التعسفية بحق الشخصيات الوطنية

تعقيباً على الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الشرطة الفلسطينية بحق شخصيات فلسطينية بعد توقيعها على بيان، يحمل رأيها في توصيف الحال ويعبر عن انتقاد لسياسات السلطة، فإنني أدين هذه الإجراءات لأنها تمس بحق التعبير وحرية المواطن، وهي في جوهرها كَمّ للأفواه وضرب لأبسط الحقوق الديمقراطية.

وعليه فإنني أطالب المسؤولين عن أخذ هذا القرار التوقف عنه، ومساءلة الجهة المسؤولة عن اتخاذها والإفراج الفوري عن كافة الشخصيات الوطنية الذين تم اعتقالهم وإلغاء قرار الإقامة الجبرية عن الشخصيات التي اتخذ بحقها هذا القرار، وفي نفس الوقت أرى ضرورة أن يبحث أمر استشراء الفساد في مؤسسات السلطة في أعلى المستويات لدرء الأخطار عن المجتمع الفلسطيني وحماية وصون حقوقه وتوفير أفضل المناخات لاتحاد الجميع من قوى وشخصيات وفاعليات لمواجهة أعمال الاحتلال الإسرائيلي وأخطار التهويد والاستيطان.

أبو علي مصطفى
نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
١٩٩٩/١١/٢٨

بيان صحفي صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تعقيباً على إقدام السلطة الفلسطينية على اعتقال عدد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية من بينهم الدكتور عبدالرحيم كنانة والدكتور عبدالستار قاسم، والمناضل الوطني عضو المكتب السياسي للجبهة الرفيق أحمد قطامش، والرفيق ياسر أبو صفية عضو الجبهة وعضو مجلس أمناء اتحاد لجان العمل الصحي، والدكتور والباحث الاقتصادي عادل سمارة، وفرض الإقامة الجبرية على المناضل الوطني بسام الشكعة ووحيد الحمد الله، بعد صدور توقيعهم على بيان للرأي العام تناول موضوع الفساد المتفشي في السلطة الفلسطينية ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

١- إن ما تحدث عنه البيان بشكل وصفاً لواقع الحال، كما يعبر عما يدور في صدور كافة أفراد المجتمع الفلسطيني الشرفاء الذين يرقبون هذا الواقع بألم.

٢- إن إقدام السلطة الفلسطينية على اتخاذ إجراءات زجرية وتعسفية ضد هؤلاء المناضلين يشكل جزءاً من سياسة كم الأفواه وحرباً على حرية التعبير ومحاولات نقد وإصلاح الوضع الفلسطيني المتدهور، وكان الأجدر بالسلطة الفلسطينية التصدي لظاهرة انتشار الفساد وتقديم المتورطين فيه للمحاكمة بدلاً من اعتقال الشرفاء.

٣- ندعو كافة الشرفاء من أبناء شعبنا أفراداً ومؤسسات وقوى سياسية إلى إعلاء صوتهم لوقف التطاول على الحريات العامة وفي المقدمة منها حرية التعبير، ورص صفوفهم لمقاومة الفساد بكافة أشكاله وتجلياته المتفشي في السلطة والمجتمع، كمقدمة ضرورية لرص صفوف الشعب في مواجهة الأخطار المحدقة بالقضية الفلسطينية جراء السياسة العدوانية الإسرائيلية اتجاه أرضنا وقدسنا وشعبنا.

٤- ندعو السلطة الفلسطينية إلى الإفراج الفوري عن كافة الشخصيات الوطنية الذين تم اعتقالهم وإلغاء الإقامة الجبرية بحق من فرضت عليهم الإقامة الجبرية، ومساءلة الجهة التي أقدمت على اتخاذ قرار الاعتقال.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دولة فلسطين ٩٩/١١/٢٨

د. جورج حبش يبرق للاستاذ محمد حسنين هيكل بعد خروجه من المستشفى



الأخ والصديق والكاتب الكبير/ محمد حسنين هيكل

تحية العروبة وبعد:

تلقينا بقلق شديد نبأ العمل الجراحي الذي خضعتم له، ونهنئكم من أعماق قلوبنا على نجاحه، ونتمنى أن تتجاوزوا آثاره لتعودوا لتصدر صفوف المدافعين عن عروبة هذه الأمة ووحدتها ونزوعها نحو التقدم، خاصة في الوقت الذي تستشرس فيه القوى المعادية في محاولاتها لتكريس تمزق وتفتت الأمة العربية.

نتمنى لكم العودة السريعة للاستمرار في إغناء المكتبة العربية وإبقائها زاخرة بإنتاجاتكم وإبداعاتكم الرائعة، ولتعود ذاكرتكم الخلاقة لممارسة دورها لما تكتنزه من حقائق ومعلومات قيمة، لتساهم في عملية تصدي الأمة لدورها التاريخي، ولتعيد لها مكانتها الطبيعية بين الأمم كأمة صاحبة رسالة إنسانية، أرست فيما مضى قيم العدالة والحرية والمساواة.

مرة أخرى نهنئكم متمنين لكم شفاءً عاجلاً ودوام الصحة وموفور السعادة

د. جورج حبش
الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعقيلته

المجلس المركزي والدور المطلوب

عبد الرحيم ملوح

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

يجري الحديث في الأوساط القيادية الفلسطينية، عن ضرورة دعوة المجلس المركزي الفلسطيني للانعقاد قبل نهاية هذا الشهر، من أجل تلبية استحقاقات سياسية وتنظيمية هامة وضرورية، جاء هذا في البيان المشترك بين قيادتي فتح والجبهة الشعبية بتاريخ ١٩٩٩/٩/٢٨، حيث ورد نصاً «دعوة جميع الفصائل الفلسطينية إلى المشاركة في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني للقيام بدوره وتحمل مسؤولياته تجاه الاستحقاقات السياسية في المرحلة القادمة، ومعالجة القضايا التنظيمية وفي مقدمتها تشكيل لجنة تحضيرية من أجل الإعداد وبحث الآليات المناسبة لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني القادم، وفقاً للأسس واللوائح المعتمدة في م.ت.ف، كما اتفق الجانبان على انتظام عمل المؤسسات التابعة لـ م.ت.ف حسب اللوائح الناظمة لأعمالها».

وسبق هذا أن قرر المجلس المركزي في نهاية نيسان الماضي، اعتبار اجتماعاته مفتوحة، على أن يعود للاجتماع في شهر حزيران، من أجل متابعة نقاش الوضع السياسي، وفي مقدمة ذلك، إعلان قيام دولة فلسطين وبسط سيادتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ضوء انتهاء العمر الزمني لاتفاقات أوسلو في ١٩٩٩/٥/٤، وفشلها في تحقيق ما توخاه منها الطرف الفلسطيني.

وبسبب التطورات السياسية وبخاصة في إسرائيل مجيء قيادة سياسية جديدة ـ ومن بعدها توقيع اتفاق شرم الشيخ (واي ريفر ٢)، وبدء الحوار الوطني بين كل من فتح والجبهة الشعبية وفتح والديمقراطية، كحلقة من حلقات الحوار الوطني الشامل، ولرغبة القيادة في عقد المجلس المركزي، في ظروف أكثر ملائمة من وجهة نظرها!! تم تأجيل الاجتماع.

في ظل الحديث المتجدد عن دعوة المجلس المركزي للاجتماع ما هو الدور المطلوب منه؟ وما هي الموضوعات التي عليه التصدي لها في هذه المرحلة؟

إن دور المجلس المركزي وفقاً لقرار انشائه من المجلس الوطني الفلسطيني وللوائحه المقرة هام وكبير جداً، فقد جاء في المادة ٣ من قرار تشكيله، يختص المجلس المركزي بما يلي:

أ- اتخاذ القرارات في القضايا والمسائل التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية في إطار قرارات المجلس الوطني.

ب - مناقشة وإقرار الخطط التنفيذية المقدمة إليه من اللجنة التنفيذية.

ج ـ متابعة تنفيذ اللجنة التنفيذية لقرارات المجلس الوطني.

د ـ الاطلاع على حسن سير عمل دوائر المنظمة وتقديم التوصيات اللازمة بذلك إلى اللجنة التنفيذية. ومن أجل ضمان عمل المنظمة، وقيام المجلس المركزي بدوره بشكل فاعل، فقد نصت لائحة المجلس في المادة (٨) على مايلي: «ينعقد المجلس دورياً بدعوة من رئيسه، مرة كل ثلاثة شهور، أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه، بناء على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس وتوجه الدعوة للاجتماع قبل موعد الانعقاد وبوقت معقول، ويرفق بالدعوة مشروع جدول الأعمال». وفي دورة المجلس الوطني الفلسطيني العشرين بالجزائر في أيلول ١٩٩١، أحيل للمجلس المركزي مهمة، اتخاذ قرارات سياسية في الوضع السياسي بما فيها المشاركة في مؤتمر مدريد إذا توفر عدد من الشروط حددها المجلس الوطني بقراره في حينه.

في ظل هذه الصورة، وفي ضوء الوضع السياسي القائم وحساسيته، وغياب دور المجلس الوطني كهيئة تشريعية فاعلة لأسباب عديدة في مقدمتها تضخمه العددي وطبيعة تكوينه وآليات عمله. ومحدودية دور ومسؤولية المجلس التشريعي، المقيد بسقف أوسلو عموماً والمرحلة الانتقالية خصوصاً، وانتهاء مدته بانتهائها زمنياً، فإن تفعيل دور المجلس المركزي كهيئة وسيطة، بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، وهيئة قرار ومراقبة يصبح ضرورياً، بل حاسماً على المستويين السياسي والتنظيمي، وعملية تغييبه وتغيب دوره ودورية اجتماعاته وانتظامها، يضر بالمصلحة الوطنية الفلسطينية. ولهذا يجب إنهاء عملية تهميشه وتهميش دور م.ت.ف ومؤسساتها.

وتفعيل المجلس المركزي وقيامه بدوره وفقاً لقرار تشكيله وللوائحه الناظمة، يمثل الحلقة الرئيسية في هذه المرحلة في تفعيل وتطوير مؤسسات م.ت.ف، تمهيداً لانتخاب المجلس الوطني الفلسطيني الجديد والذي يمثل إعادة تشكيله حجر الأساس في إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف على أسس ديمقراطية حقيقية، وفي تفعيل دورها في الحياة السياسية والاجتماعية الفلسطينية في الوطن وفي الشتات.

إن استحقاقات ومتطلبات اللحظة السياسية الراهنة وبخاصة بعد المباشرة في مفاوضات الوضع الدائم. تفرض الإسراع بعقد المجلس المركزي، وقبل نهاية الشهر الحالي، لاتخاذ سياسات وإجراءات تنظيمية، تتصدى للوضع الراهن ولمحاولات إملاء شروط جديدة عليه في مفاوضات الوضع الدائم.

إن المطلوب هو تحشيد الجهود والقوى لدرء المخاطر وتقليل الخسائر، مع التمسك بالحقوق والأهداف، وتأجيل اجتماع المجلس المركزي، وتعطيل اتخاذ مثل هذه السياسات والمواقف، يخدم هدف، تمرير مواقف وسياسات تلحق المزيد من الضرر بالوضع الفلسطيني وبمجابهته للمخاطر المحدقة بوحدته وقضيته الوطنية.

إن مسؤولية المجلس المركزي وأعضائه كبيرة، وعليهم التصدي بروح المسؤولية

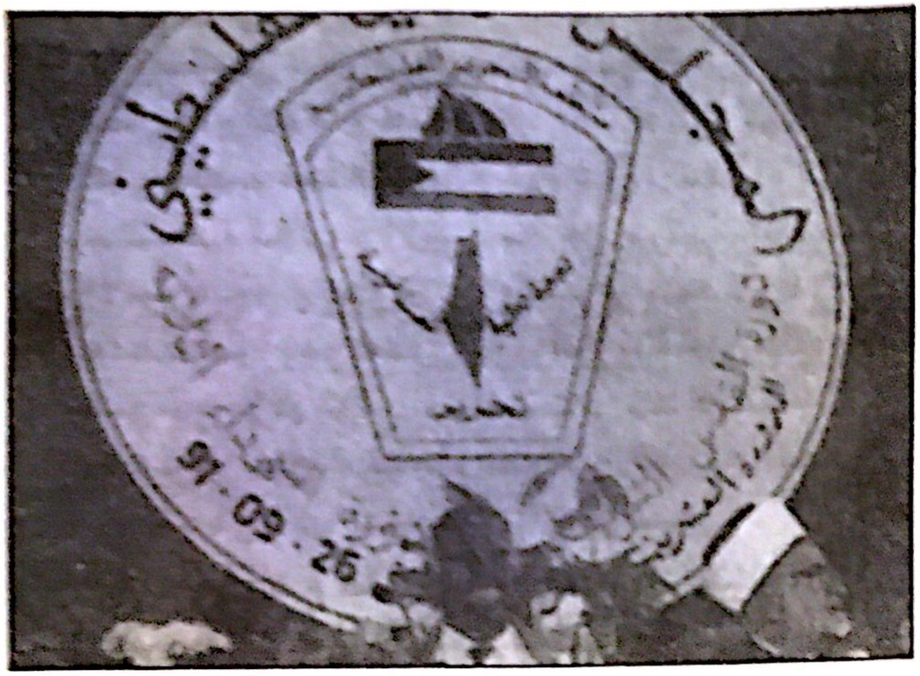
الوطنية لكل ما يحيط بالوضع الفلسطيني، بعيداً عن اعتبارات ميزان القوى الراهن، وعن المواقف المسبقة، وعن عقلية التحزب السياسي، وأولى المهام الملحة على جدول الأعمال المجلس المركزي، يمكن إدراجها تحت ثلاثة عناوين هي:

أولاً: الوضع السياسي والعملية السياسية الجارية ومفاوضات الوضع الدائم:

لقد مضى على المباشرة بتنفيذ اتفاقات أوسلو ما يزيد عن خمس سنوات ونصف، وانتهى العمر الزمني لها في ٩٩/٥/٤، واستناداً للاتفاقات الموقعة كان من المفترض أن تنفذ قضايا المرحلة الانتقالية، والاتفاق على قضايا الوضع الدائم في هذا التاريخ، ولكن حسابات البيدر لم تطابق حسابات الحقل، وبدلاً من تنفيذ ما اتفق عليه مع ما يلحقه من إجحاف وإضرار بالشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية والتاريخية، لجأت حكومات إسرائيل المتعاقبة، لسياسة خلق حقائق الأمر الواقع الاستيطانية والتهويدية، بوتائر عالية، ومحاولة فرض القبول بشرعية ما قامت به على الطرف الفلسطيني، ومن ثم الانطلاق مجدداً لتكرار ذات السياسة من النقطة التي وصلت لها، ومحاولة تكريس الخفض اليومي للتوقعات الفلسطينية كما يصرح بذلك يومياً زعمائها. أن في مقدمة الأهداف الإسرائيلية البعيدة المدى، إضافة للاستيلاء على الأرض وتوسيع رقعة الاستيطان، وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، من خلال منع أي تواصل جغرافي وديموغرافي للدولة الفلسطينية.

في ضوء، الوضع السياسي العام، ومتطلبات متابعة النضال من أجل تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وما تحقق على أرض الواقع من نتائج العملية السياسية الجارية، وتمديد اتفاقات أوسلو إلى أيلول عام ٢٠٠٠ وفقاً لاتفاق شرم الشيخ، وما ترتب عن عملية التمديد هذه من شروط إسرائيلية والتزامات فلسطينية جديدة. وفي ضوء هذا وغيره فإن المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا، والمسؤولية السياسية تقتضيان، أن يقف المجلس المركزي، بعد هذه السنوات لتقويم الوضع السياسي الفلسطيني بكل جوانبه، العملية السياسية الجارية، وما آلت إليه أوضاعنا الفلسطينية عامة. خاصة أنه تجري أحاديث وتسريبات عن سيناريوهات تطرح تسوية لقضايا الوضع الدائم يصعب على أي وطني فلسطيني القبول بها، مهما بلغت درجة استعداده للمساومة «مثل: الإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبرى، تاجيل قضايا القدس واللاجئين للتفاوض عليها لاحقاً، القبول بمواقع عسكرية إسرائيلية على الحدود مقابل سكوت إسرائيل عن إعلان قيام الدولة».

إن تجربة السنوات الماضية، منذ التوقيع



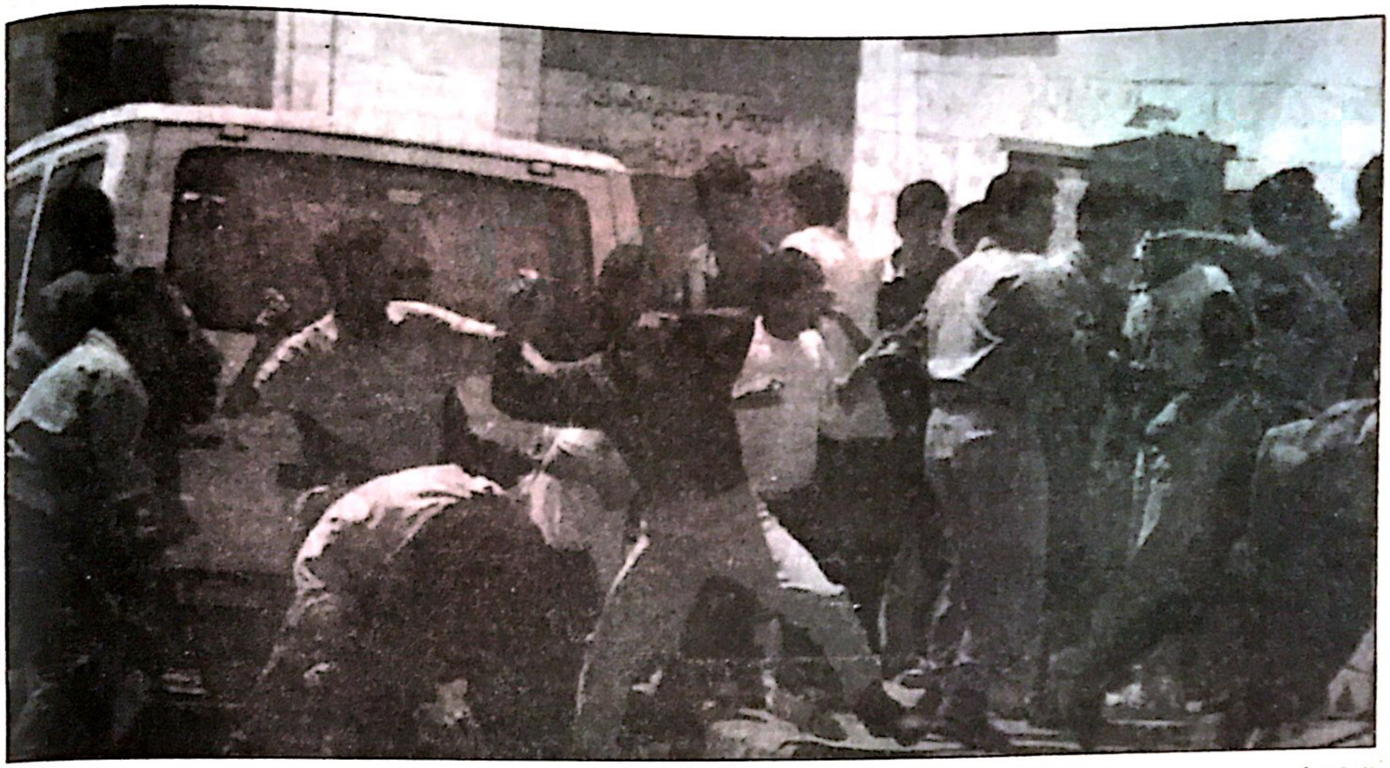
على اتفاقات أوسلو وحتى اليوم أعطتنا دروساً غنية، وفي ذات الوقت كلفتنا أثماناً باهظة. وبالتالي من المحظور تكرار أخطائها وخطاياها لأن الثمن باهظ جداً. كوننا نتحدث عن مفاوضات تطال حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني.

من هنا بات من الملح إعادة بناء الموقف السياسي الفلسطيني والإجماع الوطني على حدود دنيا سياسية. لايحق لأي كان تجاوزها، أو المساومة عليها. والحدود الدنيا أو الخطوط الحمر هذه تمثل، الالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وانسحاب إسرائيل الكامل والشامل من كامل الأراضي المحتلة عام ٦٧ وفي مقدمتها القدس، وضمان حق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: إعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس

لقد كان على المجلس المركزي، باجتماعه في نيسان ١٩٩٩ وإثر انتهاء العمر الزمني لاتفاقات أوسلو ٩٩/٥/٤ أن يتخذ قراراً جريئاً ومسؤولاً بإعلان قيام دولة فلسطين على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ وعاصمتها القدس، والمباشرة ببسط سيادة الدولة وممارستها على الأرض الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية واعتبار ما تبقى من الأرض تحت سيطرة الاحتلال، أراضي محتلة، تحشد قوى الشعب الفلسطيني وأشقاءه وحلفاءه من أجل استردادها. وبالتالي مجابهة الاستحقاقات السياسية المقبلة بموقف سياسي واضح ومحدد، يلتف حوله غالبية الشعب وقواه وفعالياته السياسية والاجتماعية. والكتلة المقررة فيه

عوضاً عن هذا لجأت إلى جعل جلساته مفتوحة، انتظاراً للتطورات السياسية على ساحة الانتخابات الإسرائيلية. وبدلاً من انعقاد المجلس المركزي في حزيران للوقوف عند مسؤولياته السياسية، تم الذهاب لمفاوضات جديدة لتطبيق اتفاقية واي ريفر، نتج عنها اتفاقية جديدة أكثر بؤساً من سابقتها. وبقي اجتماع المجلس المركزي مفتوحاً ولازال انتظاراً لتطورات أو مفاجآت جديدة على ما يبدو؟ إن اتفاق شرم الشيخ وما فرضه من شروط جديدة على الطرف الفلسطيني يجب أن لايحول دون اجتماع المجلس المركزي بأسرع وقت، لاتخاذ قرار واضح وصريح ومباشر بإعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس، باعتبار هذا الأمر شأناً فلسطينياً خاصاً، ومكوناً أساسياً لحق الشعوب بتقرير مصيرها، متلافياً إضاعة المزيد من الوقت الثمين، خاصة أن إسرائيل مستمرة في سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي وشق الطرق الإلتفافية، وبناء المزيد من الوحدات السكنية، أي أنها تخلق يومياً المزيد من حقائق الأمر الواقع الاحتلالية. وبالتالي لاعذر للأصوات التي تعتبر أن إعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس، عمل أحادي الجانب!!! وفقاً للاتفاق الأخير. والقول بهذه الأعذار لايخدم مصلحتنا الوطنية لا من قريب ولا من بعيد. فالأساس بعد أن وصل وضعنا الفلسطيني إلى ما وصل إليه، أن ننطلق لمتابعة تحقيق أهداف شعبنا ومجابهة الاحتلال وسياساته من نقطة أكثر تقدماً، وهي إعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس. ولا نستمر في الدوران في حلقة الوضع القائم الذي استنفذ كامل أغراضه بكل المعايير، رغم



الاختلاف الكبير حول مبررات الدخول به أصلاً، ومن الضروري جداً هنا، رؤية الفارق الواضح، بين هذا الموقف، وبين ما يجري الحديث عنه في بعض الأوساط الإسرائيلية، وقبول هذه الأوساط بدولة فلسطينية منقوصة السيادة على أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة، ومتابعة التفاوض على قضايا اللاجئين والقدس.. إلخ. مهما تطلبت عملية التفاوض هذه من وقت. وبكلمة أخرى الدخول في مفاوضات مفتوحة لإعلان مبادئ جديد يعيد إنتاج الوضع القائم لسنوات قادمة،وهذا ما يجب رفضه بوضوح وعدم الدخول به، لأنه يستهدف إبقاء الشعب الفلسطيني تحت سيطرة الاحتلال لآماد طويلة، والسماح لإسرائيل بالاستمرار بخلق المزيد من حقائق الأمر الواقع الاحتلالية، والإدعاء أمام العالم أنها تعمل من أجل السلام.

ثالثاً: إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والأوضاع الداخلية الفلسطينية.

إن من أولى متطلبات مجابهة استحقاقات المرحلة السياسية التي يمر به الشعب الفلسطيني، ومتابعة النضال من أجل استرداد حقوقه الوطنية، وصون وحدته ووحدة حقوقه ووحدة قضيته الوطنية. إعادة الاعتبار لدور م.ت.ف ومؤسساتها على أسس ديمقراطية حقيقية، وعلى أساس التمسك ببرنامج الإجماع الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس. لقد تعرضت م.ت.ف ومؤسساتها للتهميش، بشكل واعٍ أحياناً وغير واعٍ أحياناً أخرى، والنتيجة في النهاية واحدة. بمعزل عن النوايا، فما زالت م.ت.ف، برغم ما أصابها، هي عنوان وحدة الشعب الفلسطيني وكيانه السياسي، في الوطن والشتات، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، لم يغير من هذه الحقيقة السياسية، لأنها مازالت مسقوفة بشروط اتفاقات أوسلو، التي أبقتها حكماً ذاتياً محدوداً، في ظل السيطرة الإسرائيلية. ومن لايريد تفعيل وتطوير مؤسسات م.ت.ف وإعادة الاعتبار لدورها، فإنه يخدم بوعي أو بدون وعي، هدف تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني السياسية في الداخل والخارج، ويصب في محاولات خلق بدائل لها ولما تمثله سياسياً وكيانياً، الأمر الذي يضر بمصالح جماهير شعبنا في الوطن والشتات، وبتطلعاتها للعودة للوطن، لأنه يفقدها أداة الدفاع عن هذه المصالح والتطلعات.

ان إعادة الاعتبار لدور م.ت.ف وإعادة بناء مؤسساتها، يتطلب من المجلس المركزي اتخاذ قرار واضح بتشكيل لجنة تحضيرية، من أجل التحضير لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني الجديد حيثما أمكن ذلك، والاتفاق على أسس تمثيل تجمعات الشعب الفلسطيني في الأماكن التي لايمكن إجراء انتخابات فيها، وإنجاز هذه المهمة ضمن فترة محددة زمنياً.

إن إعادة تشكيل المجلس الوطني الجديد،/ وتقليص عدد أعضائه بحيث يشكل هيئة فاعلة، تضم الوطن والشتات وتتمكن من الاجتماع متى أرادت، يمثل الحلقة الرئيسية لإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف وتطويرها وتفعيل أدائها. ويتوازى مع هذا تفعيل دور المجلس المركزي واللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني القائمة حالياً وفقاً للّوائح الناظمة لها.

وأن يترافق مع الجهود المبذولة لإعادة الاعتبار لـ م.ت. ف ولمؤسساتها، جهد آخر مواز له لايقل أهمية عنه، المباشرة بإجراء انتخاباتً للمجالس البلدية والقروية، وللجان الشعبية في المخيمات، وتوحيد الاتحادات الشعبية في الوطن والشتات وانتخاب هيئاتها القيادية. والتصدي لكافة مظاهر الفساد والمحسوبية في مؤسسات السلطة، وإرساء قواعد الديمقراطية السياسية والاجتماعية، ومبدأ سيادة القانون، وصون حرية الرأي والتعبير والعمل السياسي والنقابي.. وإرساء مبدأ المساءلة القانونية للجميع دون استثناء، فإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف على أسس ديمقراطية، ودمقرطة مؤسسات السلطة ومؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية والنقابات والمجالس البلدية والقروية والاتحادات والمنظمات الأهلية، وتفعيل دورها السياسي والاجتماعي، يشكل الروافع الضرورية لاستعادة ثقة المواطن الفلسطيني بالمشروع الوطني وبإمكانية إنجازه، وبالعمل السياسي وبمؤسساته الوطنية، هذه الثقة التي اهتزت كثيراً في السنوات الأخيرة، والتي بدونها سوف يستمر وضعنا السياسي بالتراجع والتردي.

قد تبدو هذه المطالب ثقيلة على مجلس مركزي يعاني من مصاعب جمة، ولكن المؤسسة المطلوب منها اتخاذ القرار في غياب المجلس الوطني، وبتكاتف جميع أعضائه يمكنه اقتحام هذا الطريق الصعب والشائك ولكن غير المستحيل بذات الوقت ■■

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقضايا التسوية الدائمة

تيسير قبعة

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

تجدر الإشارة بداية إلى أن الداخلة في ما يسمى بـ «مفاوضات الحل الدائم أو النهائي» تحتاج لعناية ودقة، وخاصة لجهة تحديد وتدقيق المفاهيم المستخدمة.

فمن جهة أولى، فإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لانعتقد أن ما يجري هو حل أو سلام، بل تسوية سياسية، وهي في ظل الشروط المجحفة التي قامت ولازالت مستمرة على أساسها وبنتائجها المحققة على الأرض وموازين القوى المختلة لصالح إسرائيل، تبدت تسوية مذلة وبائسة لم تُلَبِّ الحد الأدنى من حقوق ومصالح شعبنا وتبتعد عن معالجة الأسباب الحقيقية للصراع والمتمثلة باغتصاب واحتلال الأرض وتشريد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني عن دياره وممتلكاته وحرمانه من العودة إلى وطنه، وفي استمرار الاحتلال بأشكال أخرى وزرع الأرض بالمستوطنات وتهويد القدس وتغيير معالمها وهويتها الحضارية ووضعها القانوني والديمغرافي وفي استمرار التنكر للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني المؤكد عليها من الشرعية الدولية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير بحرية، وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.

ومادامت التسوية الجارية لم تعالج هذه الأسباب، وهي على ما يبدو لن تعالجها في المفاوضات اللاحقة فإنها لن تكون عادلة ولن تنتج سلاماً أو أمناً أو استقراراً لأحد، وبالتالي فإنها لن توفر حلاً دائماً أو نهائياً. فالحل الدائم أو النهائي هو الذي يحل القضية الفلسطينية من كل جوانبها ويزيل الظلم والإجحاف التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني ويعيد الحق لأصحابه ويمكّن شعبنا من نيل حقوقه الوطنية المشروعة وتأمين مصالحه والعيش الحر والكريم على أرض وطنه في ظل سيادة وطنية كاملة.

وإذا ما أمعنا النظر بالظروف المحيطة على كافة الصعد فلسطينياً وعربياً وإسرائيلياً ودولياً، فإننا نتبين أن الاتجاه لايؤشر لامكانية الاتفاق على حل دائم، ناهيك عن أننا وقطاعات واسعة من شعبنا لانقبل بأن تختزل الحقوق الفلسطينية في اتفاق أو معاهدة. وإن تعقيدات الصراع والطبيعة العدوانية التوسعية لأقطاب السياسة والحكم في إسرائيل كما بيّنت السنوات الماضية والتي كشفتها بوضوح سياسة وإجراءات نتنياهو والتي يعاد إخراجها بشكل جديد على يد باراك من خلال لاءاته وشروطه وحرصه على وجود الإجماع الصهيوني، لن تمكن في ظل موازين القوى السائدة والتفرد الأمريكي بالمفاوضات وانحيازها السافر للموقف الإسرائيلي، وغياب دور أوروبي فاعل، من أن تحقق اتفاقاً يلبي الحد الأدنى من حقوقنا الوطنية أو يضمن استقراراً وأمناً دائمين.

وتزداد قناعتنا بهذا الأمر، في ظل استمرار ذات النهج القيادي الفلسطيني وكيفية إدارته للصراع والمفاوضات، حيث الخضوع باستمرار للابتزاز الإسرائيلي وتقديم التنازلات أمام الضغوطات الممارسة واستعداده للتفاوض على ما هو متفاوض عليه وتبديده لأوراق القوة الفلسطينية المتاحة وهروبه من استحقاقات تمكين وتقوية الذات الوطنية نحو التعويل على الخارج، وذلك إلى جانب استمرار ضعف الموقف العربي وانقسامه وغياب تنسيق عربي فاعل بين الأطراف المعنية بالمفاوضات.

ولأننا نعتقد أيضاً بأن حجم التناقض بين مواقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، كبير وكبير جداً، وأن استهدافات المشروع التسووي الإسرائيلي ـ الأمريكي تذهب إلى أبعد مما يمكن أن يقبل به أي طرف فلسطيني، وأنه ليس من حق أي كان التنازل عن الحقوق الوطنية الجوهرية التاريخية للشعب الفلسطيني، فإننا لانرجح إمكانية الوصول إلى حل دائم في الأفق المنظور. وإذا كان البعض يؤمن بإمكانية الوصول إلى حل كهذا في ظل الظروف الراهنة فإنه واهم، فما دام الطرفان المتفاوضان متمسكين بما هو معلن رسمياً من قبلهما، فإن الحل مستحيل، أما الحديث عن حل متوازن، ولقاء في وسط الطريق، فإنه لن يعني إلا تقديم تنازلات فلسطينية وخاصة في ظل إطار ومرجعية المفاوضات المحددة في اتفاقات أوسلو، وفي ظل الوقائع الاحتلالية التي جسدتها الممارسة الإسرائيلية العدوانية في السنوات الماضية والتي مازالت مستمرة في تكريسها والتي تفوق كل إمكانية لحل عادل ما لم يجر التوقف عنها والاعتراف الصريح والواضح ببطلانها والاستعداد للتراجع عنها والاعتراف قولاً وفعلاً بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني المؤكدة بقرارات الشرعية الدولية بما فيها القرارات ١٨١ لعام ١٩٤٧م، و١٩٤ لعام ١٩٤٨، و٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤م، وتلك المتعلقة بالمستوطنات والقدس أيضاً.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لاتقول

بهذا الموقف من باب مبالغة أو مزاودة، بل إنصافاً للحقيقة التي يجب أن يعرفها شعبنا بوضوح، والتي تلطم وجوه الجميع ولاتستثني أحداً، وليس الأمر هروباً من التصدي لاستحقاقات ما يسمى بمفاوضات الحل الدائم وما تفرضه من تحديات، بل العكس تماماً، حيث تدرك الجبهة الشعبية جيداً بأن هذه القضايا تمس جوهر القضية الوطنية ومن شأن أي اتفاق عليها تحديد مصير ومستقبل شعبنا ليس لبضعة سنوات، بل ولعقود طويلة، كما تدرك بأنه لايستطيع أحد ولايجوز له التقرير بالقضايا المطروحة لمفاوضات «الحل النهائي» لوحده كما لايجوز لأحد إدارة الظهر لها، مع الإشارة إلى أن عدم إدارة الظهر لها لايعني انضواء الجميع في الوفد المفاوض في ظل السياسة والأداء والمناهج القيادية والتفاوضية السائدة. بسبب هذا الإدراك وبالاعتماد على مراجعة شاملة لكل الوضع الفلسطيني استخلصت الجبهة ضرورة الحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي يعيد بناء الذات الوطنية على أسس سياسية وتنظيمية جديدة تضمن التمسك بالثوابت والحقوق الوطنية واستعادة الوحدة الوطنية وبعث الحياة من جديد في المؤسسة الوطنية الجامعة للشعب الفلسطيني وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية وانتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية وتنموية وإدارية تعيد الثقة بين الشعب وقيادته وتعزز دور الحركة الشعبية، وتقوي المجتمع الفلسطيني وتفسح في المجال لموقف وممارسة وطنية تستطيع الوقوف بصلابة بوجه العنجهية والصلف الإسرائيليين، فاستمرار الوضع الفلسطيني الراهن في ظل التحديات الكبيرة، التي تفرضها التطورات يعني الضعف والهوان وتبديد المنجزات وأوراق القوة، وبالتالي سهولة اختراق الموقف الفلسطيني وتركه عرضة للضغط والابتزاز وتقديم التنازلات.

وبالتالي فإن المسؤولية الوطنية تقتضي من الجميع التوجه الجاد والفعلي لإنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل وتطبيق ما اتفق ويتفق عليه حتى نستطيع بناء استراتيجية وطنية فلسطينية جديدة محمية بمؤسسة وطنية مؤتمنة وموثوقة تعتمد على وحدة وطنية صلبة ولحمة وطنية داخلية متماسكة وجبهة متراصة وعلى الاستعدادات الكفاحية العالية التي مازال شعبنا يزخر بها، والتي تمكّن مجتمعة من تعزيز الدعم القومي والدولي لقضيتنا العادلة وتحشيد الرأي العام العالمي، وبالتالي توسيع وتنويع خيارات شعبنا والوقوف بصلابة في وجه اشتراطات ولاءات باراك وكل المشاريع الإسرائيلية التي



تستهدف النيل من حقوقنا الوطنية المشروعة.

ان استمرار الوضع الفلسطيني على ما هو عليه، يعني أن المصالح الوطنية العليا لشعبنا في خطر وخطر كبير، وحتى لاتكون كذلك لابد من نقطة بدء جديدة في الاشتباك التاريخي المفتوح على مصراعيه مع إسرائيل، نقطة بدء تضع العالم بأسره أمام مسؤولياته، وهي نقطة بدء جديدة لايمكن التأسيس لها إلا بإعادة بناء السياسة الفلسطينية على كافة الصعد بحيث تشعر إسرائيل بأنها تواجه شعباً مصمماً على انتزاع كامل حقوقه وأنه مستعد لكل الخيارات.

إن قضايا التسوية الدائمة، قضايا القدس واللاجئين والاستيطان والحدود والعلاقة مع الجيران والمياه والترتيبات الأمنية وإطلاق سراح كل المعتقلين واستعادة كل الثروات المنهوبة، وغيرها من قضايا، لاتحل حلاً دائماً من خلال طاولة المفاوضات فحسب، ولا يعتمد حلها على ملكات وقدرات المفاوض فحسب، أو على حجم المتفاوضين، بل على عوامل-أخرى وعبر وسائل وأشكال اخرى أيضاً يأتي في مقدمتها إحداث خلل في ميزان القوى الراهن، وهي التي يجب أن يتصدى الجميع لتوفيرها، وهي مسؤولية الجميع دون استثناء فالمصير والمستقبل وأي إطار يحدد تطور الشعب الفلسطيني اللاحق يعني الجميع، يعني شعبنا بأسره وكل قواه ومؤسساته وفعالياته وإعادة تجميع القوى وتحشيدها عبر الحوار الوطني الجاد وصولاً للوحدة الوطنية الصلبة المؤسسة على التمسك بالثوابت والبرنامج الوطني.

إن وضعنا الفلسطيني هو بأمس الحاجة اليوم إلى طاقات المجتمع بأسره وليس القوى السياسية فحسب، بل ويجب أن تشرك جماهير شعبنا بقطاعاتها وفئاتها الواسعة وفعالياتها النقابية والمهنية والاقتصادية والعلمية والقانونية بالتقرير في الشأن الوطني، ويعتمد على حركتها وضغطها وإعلان تمسكها الصارم بالحقوق الوطنية واستعدادها للدفاع عنها ما يمكن أن يساهم بتشكيل الكتلة الجماهيرية القادرة على فرض الإرادة الوطنية العامة فيما يتعلق بالمستقبل والمصير.

ولاتتوقف الأمور على الذات الوطنية فحسب. فالصراع أصلاً هو صراع عربي - إسرائيلي وللقضية الفلسطينية بعدها وعمقها العربي، وقضايا الحل النهائي تمس في جوانب كثيرة منها علاقاتنا العربية وخاصة قضية اللاجئين والحدود والعلاقة مع الجيران والأمن وغيرها. ونحن أحوج ما يكون اليوم أيضاً لإعادة الاعتبار للبعد العربي وتفعيل الدعم العربي الرسمي والشعبي وإعادة الحياة لروح التضامن والوحدة في مواجهة العنجهية الإسرائيلية وصولاً لفرض الحل العادل والشامل الذي يعكس مصالح شعبنا وأمتنا العربية.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية وحرصنا على أن تتكلل المسيرة الوطنية بنجاح وشعوراً منا بفداحة الخسارة التي يمكن أن يدفعها شعبنا نتيجة اي تقصير أو لامبالاة أو استهتار أو تفرد من أي طرف كان فإننا ندعو إلى توحيد الموقف الوطني على الأسس التالية:

١ـ التزام القيادة السياسية وبشكل معلن وصريح أمام الشعب الفلسطيني بأن الحدود الدنيا لأي اتفاق يجب أن يضمن الانسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ (بما فيها القدس الشرقية)



وترحيل المستوطنين وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والعودة إلى وطنه وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

٢- الدعوة لإعادة بناء العملية السياسية على أساس مواثيق وقرارات الشرعية الدولية متكاملة بما فيها قرارا ١٩٤ لعام ١٩٤٨، ١٨١ لعام ١٩٤٧ والقرار ٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤ وميثاق الأمم المتحدة وميثاق جنيف والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣- التمسك بحقوق اللاجئين (والنازحين) الفلسطينيين، والحل العادل لقضيتهم على أساس قرار ١٩٤ (و٢٣٧) وبالتالي رفض اعتبار حق العودة خاضعاً للتفاوض مع الإقرار بأنه جماعي وفردي في الآن ذاته ويمكن التفاوض على كيفية ممارسته وبما لايجحف بحق العودة إلى منطقة ٤٨ والقدس الغربية والرفض القاطع للتوطين بكل أشكاله ورفض تبادل الممتلكات والسكان.

٤- لشعبنا الحق بكل القدس شرقيها وغربيها وإن السيطرة الإسرائيلية على القدس الغربية منافية للقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧، وإن القدس الشرقية جزء لايتجزأ من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وينطبق عليها ما ينطبق على بقية الأراضي، حيث بطلان ضمها لإسرائيل وضرورة انسحاب الجيش الإسرائيلي المحتل عنها (حسب القرارين ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ و٢٤٢ لعام 67) وصيرورتها أرضاً سيادية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

٥- التمسك بحق إقامة الدولة المستقلة والسيادة على الأرض باعتبارها حقوقاً شرعية غير قابلة للتصرف أو التفاوض وبحق إعلانها بقرار فلسطيني مستقل، ورفض أية محاولات لإعطاء استقلال شكلي أو الالتفاف على موضوع السيادة، وبحيث لايسمح بأي سيادة أو تواجد إسرائيلي استيطاني أو عسكري عليها وبما يضمن إزالة المستوطنات وترحيل المستوطنين باعتبارها غير شرعية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية بما فيها القرار ٤٦٥، وكذلك رفض أية تعديلات أو مقايضة للأرض والسكان.

٦- التمسك بحق الدولة الفلسطينية المستقلة في الدفاع عن أراضيها وشعبها أمام أي عدوان خارجي مستقبلي وحريتها في إقامة الأحلاف السياسية، وأن أية ترتيبات أمنية أخرى تجري بإشراف دولي وفي إطار اتفاق تشارك فيه الأطراف العربية المحيطة بفلسطين وبما يشمل انخراط إسرائيل في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها لرقابة وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتالي نزع أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها والتي تهدد أمن شعوب ودول المنطقة.

٧- ممارسة السيادة الفلسطينية على الأرض المحتلة عام ٦٧ ممارسة كاملة غير منقوصة تطال الأرض وباطنها والمياه السطحية والجوفية ومياه البحر الإقليمية، والحدود والأجواء. وإن أية اتفاقات تمس هذه القضايا يجب أن تقوم على أساس القانون الدولي، مع الانتباه إلى أن قضية المياه ليست قضية ثنائية فحسب، بل وإقليمية تخص الأردن وسوريا أيضاً.

٨- حق الشعب الفلسطيني باستعادة كل الثروات والممتلكات المنهوبة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية من آثار وكنوز ومعادن ووثائق وسجلات، وحقه في الحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت به من جراء التشرد والطرد والاحتلال وسياسة القتل والتعذيب والاعتقال وتدمير البنية التحتية واستثمار ممتلكات الغائبين.

٩- إطلاق سراح كافة المعتقلين الفلسطينيين والعرب من سجون الاحتلال دون استثناء ودون قيد أو شرط.

١٠- حق الشعب الفلسطيني في اختيار طريق تطوره بحرية وبناء نظامه السياسي الديمقراطي والتمتع بالاستقلال الاقتصادي، والسياسة التنموية المستقلة المعتمدة على الذات وبحيث تكون له سيطرة تامة على حدوده ومعابره وموانئه وأسواقه ومقدراته وبما يمكنه من فك التبعية الاقتصادية لإسرائيل والتمتع بقاعدة اقتصادية مستقلة تشكل أساساً للاستقلال السياسي.

١١- أن تكون هيئات م.ت.ف القيادية بعد تفعيلها وتطويرها على أساس إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني على أسس انتخابية ديمقراطية هي المرجعية العليا صاحبة الحق بالنظر كسلطة تشريعية في أية اتفاقات تمهيداً لعرضها على استفتاء شعبي للتقرير فيها.

١٢ أية علاقات كونفدرالية لفلسطين مع دول أخرى (الأردن) تخضع للاختيار الحر والطوعي للشعبين الشقيقين بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

١٣- أن تجري المفاوضات في إطار من التنسيق والتعاون مع الأطراف العربية الأخرى وخاصة المعنية بالمفاوضات وعلى أساس ترابط وتكامل المسارات والحل الشامل.

١٤- الدعوة والسعي من أجل أن تكون المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة وفي إطارها ومن أجل تطبيق قراراتها وعلى أساس مشاركة دولية واسعة تستبعد التفرد الأمريكي.

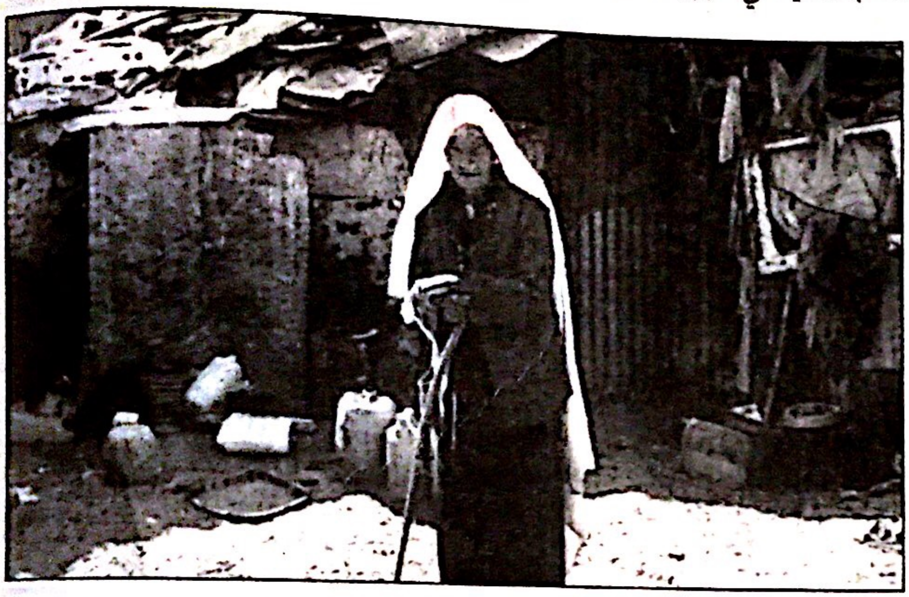
إن النجاح في الوصول إلى حلول تتفق والأسس والثوابت المشار إليها تستدعي الوقفة الجادة لمراجعة التجربة السابقة بحيث يستفاد من دروسها وعبرها لصياغة الاستراتيجية الوطنية الجديدة واعتماد خطة وطنية منسقة ذات أولويات وخطوط حمراء لايجري تجاوزها، وكذلك العمل الجاد لاستنهاض الحركة الشعبية الفلسطينية في الداخل والخارج وبما يضمن تحشيد كل الطاقات وتكامل جهود الجميع، وإن بإمكاننا إذا ما وضعنا المصلحة الوطنية العليا فوق كل المصالح الضيقة أن نحسّن الأداء ونوفر القوة اللازمة لدعم الحق الفلسطيني واستحقاقاته وفرض الحلول التي يقبل بها شعبنا وأجياله اللاحقة ■■

الذكرى ٥٢ لقرار التقسيم

كي لا ينسى الفلسطينيون.. وكي لا يستمر العجز

أبو علي حسن

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين



إثنان وخمسون عاماً مضت على قرار التقسيم ليست كافية لأن تعطل ذاكرة الشعب الفلسطيني بأهم المظالم التي لحقت به خلال هذا القرن.. ليست كافية لأن تنسي ذلك اليوم الأسود الذي صدر فيه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين التاريخي إلى دولتين إحداهما يهودية والثانية فلسطينية مع وضع القدس تحت الوصاية.

واليوم ليس من هواية الشعب الفلسطيني المشرد إثقال النفس والوجدان بحوادث التاريخ وتجارب الماضي.. بقدر ما تقتضيه هذه الذكرى من إيقاظ العقل من سباته، وإنهاض الهمم والعزائم، وتماسك الإرادة الجمعية، وإعادة الاعتبار لسياق التاريخ الذي انقطع في حقبة سبات عربية.. عبر إدراك أحداثه. وتحليله واستخدامه في صناعة ديناميات الواقع باتجاه الأهداف الوطنية.

إن كياناً ما يمثل واقعاً موضوعياً على مدار حقبة من الزمن لا يمكن أن يشكل التاريخ كله، والكيان الصهيوني كواقع موضوعي فوق الأرض الفلسطينية لا يمكن أن يلغي عروبة فلسطين بتاريخها وشعبها. لكنه يضيف صفحات رمادية على تاريخها تماماً كما أضاف الغزاة من الرومان والصليبيين والمغول صفحات إلى التاريخ الفلسطيني، بيد أن هذه الصفحات لم تغير من مضمون وسطوع الصفحات الفلسطينية.

وإذا كان قرار التقسيم قد شكل تشريعاً دولياً «امبريالياً» لاحتلال فلسطين، فإنه لا يضع شكاً على عروبة فلسطين وتاريخها، إنما أسس واقعاً موضوعياً خطراً على الشعب الفلسطيني وأرضه التاريخية، وبقدر استمرار هذا الواقع وزيادة الصفحات الرمادية، تتسع دائرة الخطر على الأرض والشعب والهوية.

لذلك تقتضي المناسبة أن نتذكر، ونتأمل، ونتدبر، ونعرف، وتعرف الأجيال حجم المؤامرة الدولية وأقطابها، وندرك كيف يدار الصراع، وكيف يعاد الحق إلى أصحابه عبر تراكم وتكامل عوامل الفعل والإرادة، ومظاهر الوعي السياسي والوطني، وكيف نبرهن لأنفسنا ولغيرنا كيف نستحق الحق.

لأجل هذا لا بد من إيضاح بعض الحقائق التي تتعلق بأهداف وغايات قرار التقسيم من جهة ومواقف الشعب الفلسطيني في حينه، والموقف اليوم من جهة أخرى.

أولاً: لقد شكل قرار التقسيم الأساس الموضوعي للظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني كونه أعطى الإشارة للبدء في تجسيد المشروع الصهيوني في كيان مادي موضوعي معترف به من قبل الأمم المتحدة، مما وفر غطاءً قانونياً لإعلان دولة إسرائيل على أرض فلسطين، واستتباعاً فقد أعطى قرار التقسيم الضوء الأخضر لعمليات الإبادة والتهجير والمجازر الجماعية في حق الشعب الفلسطيني.. ولم تمض ستة شهور على صدور القرار حتى بدأت مجزرة دير ياسين في 10 إبريل 1948، واحتلال مدينة حيفا وغيرها تباعاً، وتم تهجير أكثر من 750 ألف من شعب فلسطين تحت الحراب الصهيونية.

وبهذا فإن قرار التقسيم لم يكن إلا دعوة استعمارية معنونة باسم الأمم المتحدة للصهاينة بإعلان الحرب وإعلان الكيان الصهيوني. مما أفقد هذه الهيئة الدولية صلاحياتها ومرجعيتها بالخروج عن ميثاقها الذي يحدد كيفية معالجة قضايا النزاع.. وأضفى عليها منذ البدء صفة «الواجهة للدول الاستعمارية» ولعل توظيف واستخدام «الأمم المتحدة» اليوم في أكثر من منطقة بالعالم يبرهن على سقوط هذه الهيئة في دائرة ألاعيب الأقطاب الاستعمارية.

ثانياً: إن ما عجزت عن تحقيقه الدول الأوربية والحملات الصليبية طوال عدة قرون، حققته وشرعته الأمم المتحدة ذلك النتاج والصيغة التي أفرزتها القوى الاستعمارية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، غير أن ما تحقق /قرار التقسيم/ لم يكن إلا امتداداً لقرار التقسيم عام 1937، واستجابة لوعد بلفور عام 1917، وترجمة عملية لقرارات مؤتمر بال الصهيوني عام 1897 وتصديقاً لالتزام هرتزل بتحقيق الحلم اليهودي خلال خمسين عاماً..!! وهنا تتضح علاقة الوصل بين المحطات التاريخية في المشروع الصهيوني، وعلاقة تداعي الفكرة بتداعي الخطة الاستعمارية لتولدا معاً عبر تراكم هذه العوامل وتكاملها، هذا المشروع الاستعماري... وعليه فإن قرار التقسيم لم يكن إلا «مرحلة» لاغتصاب كامل فلسطين وتحقيق المطامع الاستعمارية، وهذا ما أكدته الأحداث بعد حروب الدولة العبرية واغتصاب كامل فلسطين وأجزاء من الأرض

العربية، لذلك كان طبيعياً أن ترحب الحركة الصهيونية بقرار التقسيم، ويسارع المؤتمر القومي اليهودي في يناير/1948 لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإقامة الدولة اليهودية.

ثالثاً: وعودة إلى الأجواء التي أحاطت بقرار التقسيم يتضح بما لا يدع مجالاً للشك بأن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت منذ البداية دوراً ضد الشعب الفلسطيني ومصالحه الوطنية، إذ مارست ضغطاً على بعض الدول لأجل إنجاح مشروع التقسيم بعد التصويت الأول الذي لم ينل الثلثين من الأصوات، مما عدل مواقف دول الفلبين وهايتي وليبريا..! في التصويت الثاني لصالح القرار... ثم يأتي الاعتراف الأمريكي الفوري بالدولة العبرية فور الإعلان عنها في 15 مايو 1948 ليكشف الزيف والانحياز الأمريكي، ويضع الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع بريطانيا في صنع المأساة الفلسطينية وإلحاق الظلم التاريخي بالشعب الفلسطيني، فقد تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية باعترافها بإسرائيل قبل أن تعلن عن حدودها، قرار التقسيم ذاته الذي دفعت باتجاهه، إذ أن العصابات الصهيونية كانت قد سيطرت على أكثر من 78% من أرض فلسطين مع إعلان دولة إسرائيل. وبهذا تكون أمريكا قد اعترفت بإسرائيل بالحدود التي رسمتها المدافع، وليس بالحدود التي رسمها قرار التقسيم الذي لم يكن إلا سلاحاً قانونياً دولياً صنعته الدول الاستعمارية لإنشاء إسرائيل..

ولعل الدعم الأمريكي لهذا الكيان المصطنع وحتى يومنا هذا يجعل من أمريكا عاملاً رئيسياً في استمرار المأساة الفلسطينية وتطورها نحو المزيد من التداعي..

رابعاً: رغم أن سلطة الانتداب أعلنت عن نيتها للرحيل عن فلسطين قبل عام تقريباً من الموعد المقرر في آب 1948، إلا أن القيادة الفلسطينية والعربية لم تحرك ساكناً لكسب الوقت وكسب المعركة المتوقعة حتماً، واتخاذ الإجراءات السياسية والعسكرية والإدارية اللازمة للاستقلال وإعلان الدولة، حتى بدأت العصابات الصهيونية بالمبادرة بالحرب والاحتلال والتهديد، وظهر هنا العجز العربي مرة أخرى في صورة مأساة. واستمر هذا العجز في قصور الرؤية السياسية للتعامل مع ما تبقى من شعب فلسطين وأرض فلسطين في الضفة والقطاع، وخسر الشعب الفلسطيني مرة أخرى فرصة الإعلان عن استقلاله وإعلان دولته ولو على الجزء المتبقي من فلسطين استناداً إلى الشرعية الدولية وقرار التقسيم 181، وإظهار الدولة الفلسطينية على الخريطة السياسية والجغرافية الدولية بما يضمن وجود كيان سياسي معترف به دولياً، وبما يضمن تاريخية فلسطين وعروبتها ويسقط حججاً واهية مفادها «أن لا دولة فلسطينية عبر التاريخ»... لكن التقاعس العربي كان الحقيقة الأكثر سطوعاً التي تختفي وراءها كل الفرص الموضوعية، مما يقتضي التأكيد بأن إسرائيل أعلنت عن كيانها من موقع متقدم سياسي واقتصادي ودولي في إطار رؤية عملية واضحة المعالم والخطوات والمراحل. في حين أن الوطنية الفلسطينية والقومية العربية لم تكن تملك ذات الرؤية لمواجهة التحدي ولا تملك فكراً سياسياً للتعامل مع تلك المرحلة.

خامساً: كان طبيعياً أن يرفض الشعب الفلسطيني قرار التقسيم كونه يشرع اغتصاب جزء من أرضه لم يزل يعيش عليها.. ويمثل الأغلبية السكانية عليها حيث تجاوز تعداده إبان قرار التقسيم 1,120,000 نسمة في حين لم يتجاوز عدد الأقلية اليهودية المستقدمة من المهاجر 565,000 نسمة. فلا يوجد مسوغ تاريخي أو واقعي على الأرض، أو قانوني يدفع الشعب الفلسطيني لقبول قرار التقسيم. فالمفارقة أكبر من أن يتقبلها العقل أو الوجدان، إذ يعطي قرار التقسيم أقلية يهودية قادمة من المهاجر مساحة تصل إلى 56,4% من فلسطين، ويعطى السكان الأصليين /الأغلبية/ 42,8% من فلسطين، وتوضع القدس برمزيتها وتاريخها ومكنوناتها الدينية والروحية تحت الوصاية الدولية....؟

إن رفض التقسيم من قبل الشعب الفلسطيني كان رفضاً موضوعياً، ومنطقياً، مرتبطاً باللحظة التاريخية ذاتها، والمكان التاريخي ذاته، فاللحظة التاريخية تشهد مقاومة ضد الهجرة والاستيطان والانتداب. وتشهد تنامي اليقظة القومية في مواجهة الاستعمار.. والشعب الفلسطيني رفض التقسيم وهو لم يبرح مكانه التاريخي في قراه ومدنه وجباله وهضابه ووديانه ومروجه وبحره وصحاريه... وعليه فإن رفض التقسيم لم يكن رفضاً سياسياً قائماً على الرؤية السياسية وميزان القوى وتقديرات الموقف، بقدر ما كان قائماً على عدم واقعية ومنطقية وقانونية الاغتصاب لجزء من فلسطين في لحظة تاريخية.

إن تواتر الحديث اليوم عن منطق وجوب قبول قرار التقسيم في حينه عام 1947، فيه درجة عالية من التجريد والسذاجة السياسية، وهو حديث نافر لم يزِ موجبات الواقع في اللحظة والمكان المحددين، وهو انعكاس لواقع ولحظة تاريخية راهنة خسر فيها الشعب الفلسطيني كل أرضه، وبدت فيه كل الحلول المطروحة ما دون قرار التقسيم، وبدت فيه آمال وأحلام الشعب الفلسطيني يكسوها صدأ الهزائم العربية وتنازلات الأمة، أي أن منطق وجوب قبول قرار التقسيم في حينه نتاج استمرار الهزيمة وفقدان الأمل، وإرهاصات الإحباط المتناثرة هنا وهناك في اللحظة الراهنة.

واستطراداً فإنه من قبل بيع الذات أوهاماً، القول أن قبول قرار التقسيم كان سيعني أن الأمم المتحدة ستنشئ للشعب الفلسطيني دولة على مساحة 42,88% من فلسطين، في حين أن كل الوقائع على الأرض تشير إلى الاستعدادات والإجراءات العسكرية والإدارية والسياسية لاحتلال كل فلسطين وبدون الالتزام بقرار التقسيم، فالصهاينة أكملوا بناء قوتهم وباتوا ينتظرون لحظة صدور القرار.. وبريطانيا المنتدبة تعلن بدون سابق إنذار أو ترتيبات سياسية وإدارية عن مغادرتها لأرض فلسطين على أبعد تقدير في آب/1948 تاركة وراءها عصابات الصهاينة مجيشة ومتفوقة، والمجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة ومجلس الأمن تقاعس عن دوره لفرض قرار التقسيم رغم أن قرار التقسيم في ملاحقه يشير إلى الخطوات التمهيدية والتدابير اللازمة لإقامة حدود لدولتين- اليهودية والعربية- ومدينة القدس، وتخويل لجنة الأمم المتحدة سلطة ممارسة الأعمال التي يلقيها عليها هذا القرار على عاتقها..

سادساً: وإذا كانت الموضوعية تقتضي الدفاع عن موقف الشعب الفلسطيني في حينه برفض التقسيم فإن الموضوعية ذاتها تقتضي الاعتراف الصريح بأن عالم اليوم ليس عالم الأمس، ورفض التقسيم قبل اثنين وخمسين عاماً ليس مدعاة لرفضه اليوم، فمعطيات اليوم السياسية والعربية والدولية، والفلسطينية (أرضاً وشعباً) ليس هو معطيات عام 1947...

فالقطرية العربية تشكلت وتجذرت إلى حد تمظهر عجزها عن الدفاع عن نفسها وعن اللحاق بركب التطور والسمو.. وإلى حد أنها دفعت القطرية الفلسطينية إلى أحط من مواقعها.

وعالم الأربعينيات بكتله وتلاوينه ليس عالم القطب الواحد المهيمن والباغي، والشعب الفلسطيني اليوم نصفه على أرضه تحت الاحتلال، ونصفه بالشتات، والأرض الفلسطينية بكاملها تحت الاحتلال يجري العمل على تهويدها واستيطانها، وعليه فإن تبدل الظروف والمعطيات تفرض نمطاً سياسياً في التعامل مع الواقع في إطار الوعي بمدى ميلان ميزان القوى القائم الذي نناضل في ظله، ومدى ما يمكن انتزاعه من أرض فلسطين.

لذلك على الفلسطينيين أن يتمسكوا بقرار التقسيم سلاحاً قانونياً في أيديهم يسندون فيه نضالهم و إعلان دولتهم وبسط السيادة عليها، تماماً كما أعلنت إسرائيل عن دولتها بالاستناد إلى ذات القرار... ويجب تزخيم الطرح النظري والعملي لهذا القرار مع خلق آليات سياسية وإعلامية دولية وعربية لكيفية تنفيذ هذا القرار... وهنا تتجلى قدرة الدبلوماسية الفلسطينية والعربية في إثارة هذا القرار ووضع المجتمع الدولي أمام استحقاقاته أو تنعدم هذه القدرة تحت «منطق اتفاق أوسلو وتداعياته.. ومنطق الخطوة خطوة، وكل شيء قابل للتفاوض».. ليزداد انهيال التراب على قرار التقسيم ليصبح قراراً متقادماً لا جدوى من التذكير به...

هذه إضاءات سياسية سبقنا إليها - ربما - الكثير من المهتمين والمتابعين، ولكن تقتضيها اليوم الذكرى المشؤومة مرة ثانية وعاشرة.. كي لا ينسى الفلسطينيون وكي لا يستمر العجز ■■

عودة الرفيق أبو علي مصطفى إلى أرض الوطن

احتفالات ومهرجانات وأعراس شعبية تستقبل الرفيق أبو علي مصطفى في قطاع غزة الباسل

إعداد ـ عصام سلامة

نشرنا في العدد الماضي من مجلة «الهدف» ملفاً عن عودة الرفيق أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى أرض الوطن في مدن وقرى الضفة الفلسطينية ونستكمل هنا الجزء الخاص بجولته في قطاع غزة، والتي لقيّ فيها ترحيباً واسعاً من مختلف الفئات والقوى السياسية والجماهير الشعبية التي كانت في استقباله.

وقد أعدّت منظمة الجبهة في القطاع برنامجاً خاصاً بهذه المناسبة، تضمن حفل استقبال واسع وكذلك العديد من النشاطات والمهرجانات والاحتفالات التي تحوّلت إلى أعراس شعبية في كل المناطق والمدن والقرى التي زارها احتفاءً بعودته إلى وطنه فلسطين لاستكمال المسيرة الكفاحية حتى تحقيق اهدافنا الوطنية في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة. وفيما يلي أهم ما جاء فيها:

استقبال حاشد على معبر بيت حانون

جرى استقبال حاشد للرفيق أبو علي مصطفى على معبر بيت حانون مدخل قطاع غزة، فمنذ وصوله قرابة الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ٢٩/١٠/٩٩م، كان في استقباله حشود هائلة من الرفاق والرفيقات، والمواطنين والوجهاء ورؤساء البلديات وممثلي القوى السياسية، ومحافظ الشمال وآلاف من المواطنين احتشدوا في معبر بيت حانون وعلى امتداد الطريق من بيت لاهيا وحتى بيت حانون.. السيارات الخاصة، والحافلات العامة مزينة برايات الجبهة الشعبية وأعلام فلسطين وصور الرفيقين الحكيم وأبو علي.. اليافطات والشعارات الترحيبية والسياسية، ملأت مداخل المدن والمخيمات على امتداد الشوارع العامة في قطاع غزة على معبر بيت حانون لدرجة أن السيارة التي كانت تقل الرفيق أبو علي لم تتمكن من المرور بين الناس إلا بصعوبة وبعد أن تعرضت لأضرار بسبب كثافة الناس المحتشدين ورغبتهم في مصافحة الرفيق القائد.

ثم سارت المسيرة، تصاحبها كاميرات وسائل الإعلام والصحفيين.. إلى جمعية الشبان المسيحية بمدينة غزة، مقر مراسم الإستقبال، حيث عزف النشيد الوطني، كما عرضت فرقة الكشافة عروض الاستقبال، وألقيت كلمات الترحيب من الجبهة ومن محافظ الشمال، ثم تحدث الرفيق أبو علي معبراً عن سعادته بلقاء الجماهير، وشرح موقف الجبهة الشعبية من جملة القضايا الراهنة.

الرفيق أبو علي مصطفى يدعو إلى تحديد أسس تفاوضية واضحة تستند للثوابت الوطنية

لقد غطت معظم الصحف المحلية وقائع زيارة الرفيق أبو علي إلى قطاع غزة، فقد ذكرت صحيفة «القدس» الصادرة يوم السبت الموافق ٣٠/١٠/١٩٩٩، عن حفل التكريم الذي أقيم له في مقر جمعية الشبان المسيحية بغزة مايلي:

«دعا أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى تحديد أسس تفاوضية تستند إلى التمسك بالثوابت الوطنية وتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية. وأكد أنه لايمكن التوصل إلى حل على الأسس التفاوضية الحالية لحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك وإملاءاتها، مشيراً إلى أن الاستمرار في هذه المفاوضات غير مجدٍ، ولن يؤدي إلى اتفاقات تلبي طموح الشعب الفلسطيني وأهدافه الوطنية...» وقال: إن إسرائيل بإملاءاتها وسياساتها المعلنة تراهن على استخدام عامل الزمن لاستمرار المفاوضات بشكل يسمح بتنفيذ برامجها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، منتقداً في الوقت ذاته سياسة الكيل بمكيالين التي تمارسها دول الغرب تجاه القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة، مطالباً هذه الدول بتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وشدد على أهمية الوحدة الوطنية لكل الفصائل حتى يتسنى للشعب الفلسطيني الاستمرار بنضاله لتحقيق أهدافه مشيراً إلى أن التناقض الرئيسي هو مع الاحتلال الإسرائيلي، كما أكد أنه لاسلام مع الاستيطان ولا سلام بدون إطلاق سراح كافة الأسرى من السجون الإسرائيلية، مطالباً بضرورة إحياء منظمة التحرير ومؤسساتها ودورها كإطار فاعل يجمع الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال، مشيراً إلى أن فرصته بالعودة لن تكتمل إلا بعودة كافة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ووطنهم».

وكان الأخ زهدي سعيد محافظ الشمال قد ألقى كلمة ترحيبية بالرفيق أبو علي مصطفى، ومما جاء في هذه الكلمة حسب ما نقلته صحيفة «الأيام» الصادرة يوم السبت الموافق ٣٠/١٠/١٩٩٩ التي غطت أيضاً وقائع حفل التكريم الخاص بزيارة الرفيق أبو علي مصطفى إلى قطاع غزة، ما يلي:

«رحب زهدي سعيد بأبو علي على أرض غزة، مؤكداً على رفض الشعب الفلسطيني لكل المعيقات التي تعترض طريق تحرره واستقلاله، وأكد أن الشعب الفلسطيني قادر على أن يحول حزنه إلى فرح وتحدٍ في ظل المسيرة الصعبة التي يخوضها، وهي مسيرة النضال والبناء، معتبراً أنها من خصوصيات الشعب الفلسطيني القادر على شق طريقه رغم كل الصعاب».

وألقى الرفيق طلال عوكل عضو اللجنة المركزية للجبهة كلمة الجبهة الشعبية، شكر فيها الجماهير الغفيرة التي استقبلت القائد العائد، والتي دلّت على كل معاني الوفاء، وأكد أن عودة الرفيق أبو علي برمزيتها وجوهريتها، عودة من أجل النضال، وتقريب ساعة العودة المنتظرة وهي عودة المنظمة إلى برنامجها الوطني الموحد، من أجل وحدة الشعب ورص الصفوف، مشدداً على أن الجبهة الشعبية متمسكة بالعهد الوطني ووفية لدماء الشهداء وعذابات الأسرى والجرحى...» ووجّه عوكل التحية لجميع الأسرى في السجون الإسرائيلية، مؤكداً التمسك المبدئي بالإفراج الفوري والشامل عنهم جميعاً.

كلمة القوى الوطنية والإسلامية ألقاها

الرفيق صالح زيدان عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية تحدث فيها عن ضرورة العمل من أجل توحيد الصفوف لمواجهة سياسة اللاءات الإسرائيلية.. مشدداً على أهمية مواصلة الحوار الوطني الشامل لإعادة بناء مؤسسات المنظمة، كما دعا إلى بناء مجتمع مدني ديمقراطي يصون الحريات ويحقق حقوق المواطن. ووجّه زيدان بهذه المناسبة التحية للأمين العام للجبهة الشعبية الدكتور جورج حبش، كما قدّم التهاني الوطنية باسم كل القوى الوطنية والإسلامية للشعب الفلسطيني بعودة أبو علي مصطفى، معرباً عن أمله في عودة كل المناضلين واللاجئين الفلسطينيين إلى أرض الوطن.

بدوره، رحّب محمد الغزاوي مسؤول رابطة مقاتلي الثورة القدامى بعودة الرفيق أبو علي وسلمه «شهادة تقدير» باسم رابطة مقاتلي الثورة القدامى.

وتخلل حفل الاستقبال العديد من الفقرات الفنية والعروض الكشفية التي قدمتها فرقة كشافة مدرسة دير اللاتين ومفوضية كشافة رفح.

خلال مؤتمر صحافي في غزة الرفيق أبو علي مصطفى: هناك مشاورات مع الفصائل لبلورة تصور مشترك حول جلسة المجلس المركزي المقبلة

ذكرت صحيفة «الأيام» في عددها الصادر يوم الأحد الموافق ٣١/١٠/٩٩م، عن الرفيق أبو علي مصطفى قوله: «ان مشاورات واتصالات تجري مع فصائل فلسطينية مختلفة لبلورة تصور مشترك حول جلسة المجلس المركزي المقبلة، وأضافت الصحيفة أن الرفيق أبو علي اكد خلال مؤتمر صحافي عقد في مقر نقابة الصحافيين خلال زيارته إلى غزة بعد عودته قبل نحو شهر إلى الوطن أن اللقاءات شملت الجبهة الديمقراطية وحركة فدا وحزب الشعب وجبهة التحرير العربية وحزب الخلاص الذي سيحضر الاجتماع المركزي لأول مرة بعد انضمام عضوين منه إلى المجلس المركزي».

وأضاف الرفيق أبو علي مصطفى في مؤتمره الصحفي قائلاً: «لابد للجميع أن يقف أمام مسؤولياته في القضايا المصيرية كقضية القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وقضية الاستيطان وقضية عودة اللاجئين إلى ديارهم وغيرها من القضايا الأخرى الهامة...».

وأوضح: أن مصيرية المرحلة وصعوبة الموضوعات المطروحة دفعنا إلى خوض حوار وطني جاد يمكن أن يفضي إلى وحدة وطنية على أسس سياسية وتنظيمية واضحة.

وعن المجلس الوطني الفلسطيني، فقد ذكرت صحيفة «الحياة الجديدة» الصادرة يوم الأحد الموافق ٣١/١٠/٩٩، أن الرفيق أبو علي مصطفى دعا إلى إجراء انتخابات المجلس الوطني لإعادة الاعتبار لـ م.ت.ف وتفعيل دور مؤسساتها والبدء في حوار وطني جاد بهدف تعزيز الوحدة الوطنية في مواجهة تحديات المرحلة المقبلة. وقال أبو علي خلال مؤتمره الصحفي: إننا لم نقدم أي تنازلات مقابل عودتي لأرض الوطن ولن نقبل لأحد أن يساومنا على قناعاتنا ويجب ألا نتجاهل في نفس الوقت دور الديمغرافيا على الأرض، لأن هذا هو أحد أوجه الصراع. وحول رؤية الجبهة الشعبية للمرحلة المقبلة من نضال شعبنا، أوضح أبو علي: أن الجبهة تقدمت برؤية شاملة حول كيفية النهوض بوضعنا الفلسطيني في جميع المجالات بدءاً من م.ت.ف وبناء مجتمع مدني ديمقراطي ومفهوم الدولة ذات السيادة والمنظمات الشعبية وانتهاءً برسم حوار وطني شامل.

وأعلن أن الجبهة الشعبية لن تكون شريكة في مفاوضات الحل النهائي، وحول الأزمة التي تعيشها الجبهة، أوضح الرفيق أبو علي: أنها ليست أزمة خاصة وإنما عامة تعاني منها جميع حركات التحرر العربي على مختلف الأصعدة، وقال: نحن نمارس حياة ديمقراطية وفقاً لنظامنا الداخلي.

وفيما يتعلق بإهمال الجبهة لقضايا وهموم المجتمع.. شدد أبو علي على ضرورة التركيز على حل قضايا وهموم المواطنين، مشيراً إلى انه خلال السنوات الماضية من النضال لم تكن قضايا وهموم المجتمع مطروحة بشكل ملموس، واعترف أن الجبهة الشعبية أهملت هذا الجانب، وستعمل على تعزيزه في المراحل المقبلة.

زار بلدية غزة ومقبرة الشهداء وجامعة الأزهر

الرفيق ابو علي مصطفى يدعو إلى حماية المشروع الوطني

تحدثت صحيفة «القدس» الصادرة يوم الاثنين الموافق ١/١١/٩٩م، عن زيارة الرفيق أبو علي مصطفى لبلدية غزة ومقبرة الشهداء وجامعة الأزهر فقالت: حلّ أبو علي ضيفاً على بلدية غزة، وعقب مراسم الاستقبال عقد أبو علي مصطفى والوفد المرافق له الذي ضمّ عبد الرحيم ملوح ويونس الجرو ورباح مهنا وعلي القطاوي وعدداً آخر من قيادات الجبهة الشعبية في قطاع غزة، اجتماعاً مع رئيس بلدية غزة السيد عون الشوا الذي كان بانتظاره ومعه قرابة المئتين (٢٠٠) من مهندسي وموظفي وعمال البلدية، حيث جرى له استقبال حافل.

وقد رحّب الشوا بأبو علي مصطفى وهنأه بالعودة وقدّم له شرحاً عن مدينة غزة والمشاكل التي ورثها المجلس البلدي من الاحتلال الإسرائيلي الذي دمّر كل شيء، وتطرق لسلسلة المشاريع التي نفذتها البلدية ولمشروع الكهرباء المستقبلي، متوقفاً عند أزمة المياه التي يعاني منها القطاع بأسره، مشدداً على أن مشوار نضالنا طويل وبحاجة لرص الصفوف وتوحيد الجهود.

وقد أعرب أبو علي مصطفى عن سعادته لوجوده على أرض قطاع غزة التي شكلت الإنطلاقة الأولى للانتفاضة، وسطرت صفحات مجيدة في التاريخ النضالي لشعبنا، وتطرق إلى الأوضاع السياسية الراهنة، فأكد على ضرورة التغيير لمواجهة الاستحقاقات، مشدداً على أن الخيار الأمثل هو التلاحم والوحدة الوطنية الشاملة التي تلبي طموحات شعبنا.

زيارة أضرحة الشهداء

كما زار الرفيق أبو علي قبور الشهداء في مقبرة الشيخ رضوان، ووضع إكليلاً من الزهور على ضريح الشهيد محمد الأسود (جيفارا غزة) قائد الجبهة في قطاع غزة وزميليه الشهيدين عبد الهادي الحايك وكامل العمصي اللذين استشهدا مع الأسود في اشتباك عسكري في آذار عام ٧٣م في مخيم جباليا، وقد لوحظ التأثر البالغ على الرفيق أبو علي وهو يضع إكليل الزهور على أضرحة الشهداء الثلاثة، مستذكراً أن محمد الأسود ورفاقه قدموا نموذجاً عالياً في التضحية والعطاء لدرجة الاستشهاد، وقال: إن هؤلاء الشهداء هم الذين اثبتوا لقادة إسرائيل انه لايمكن طمس هوية الشعب الفلسطيني وتجاهل قضيته.

زيارة جامعة الأزهر

ولقي أبو علي مصطفى استقبالاً حاشداً في جامعة الأزهر، حيث التقى د. رياض الخضري رئيس الجامعة وأعضاء مجلسها وأعضاء مجلس اتحاد الطلبة.

وقد رحّب د. الخضري ود. علي مهنا نائب رئيس الجامعة للشؤون الثقافية والدكتور فاروق الفرا عميد التخطيط والتطوير بأبو علي وأشادوا بنضالاته ودعوا إلى الوحدة الوطنية في مواجهة مفاوضات الحل النهائي.

وقال الرفيق أبو علي: إن المرحلة القادمة هي الأخطر في تاريخ شعبنا ودعا إلى حماية المشروع الوطني والتمسك بالثوابت ومواجهة سياسة إسرائيل الرامية إلى تهويد القدس وتوسيع المستوطنات، كما شهد أبو علي الاحتفال الذي أقامته جبهة العمل الطلابي حيث دعا علي النجار عميد شؤون الطلبة إلى رص الصفوف وتجسيد الوحدة الوطنية لمواجهة المرحلة القادمة، وقال الطالب ماهر رسلان رئيس مجلس اتحاد الطلبة: أن عودة الرفيق أبو علي خطوة على طريق تقوية الجبهة الداخلية، وأشار إلى دور الجامعات في مواصلة النضال، وفي كلمته أمام الطلبة دعا أبو علي مصطفى الشباب إلى حمل الراية ومواصلة النضال والمقاومة وحماية المستقبل الفلسطيني محذراً من أن المشروع الوطني يواجه خطراً حقيقياً محدقاً في هذه المرحلة، وفي المساء أجرى الرفيق أبو علي لقاءات صحفية مع الدستور الأردنية ومجلة فصل المقال التي تصدر في الجليل.

خلال حفل استقبال نظمته الشعبية في بيت حانون
أبو علي مصطفى يؤكد أهمية تفعيل الحوار الوطني وبلورة سياسة جديدة لمواجهة الاستيطان

أكد الرفيق أبو علي مصطفى على أهمية تفعيل الحوار الوطني الشامل بين كافة القوى الوطنية بهدف بلورة سياسة جديدة لمواجهة الاستيطان، وقال الرفيق أبو علي خلال حفل الاستقبال الذي نظمته الجبهة الشعبية في بيت حانون يوم ١٩٩٩/١١/١م، بحضور وزير الإسكان عبد الرحمن حمد والنائب جمال الشرافي وإبراهيم حمد رئيس بلدية بيت حانون وعدد من المسؤولين وممثلي المؤسسات والقوى الوطنية، أنه لايزال أمامنا مشوار طويل، وشدد على ضرورة إنجاح الحوار الوطني بهدف وضع خطة دفاعية قوية لمجابهة سياسة الاستيطان التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية على اختلاف مشاريعها السياسية، مشيراً إلى أن المستوطنات هي جسم سرطاني يزداد تغلغلاً في الأراضي المحتلة يوماً بعد يوم، إلا أنه تضاعف وتضخم خلال الفترة الأخيرة، وبدوره أكد عطية الزعانين في كلمته أهمية حشد الطاقات لمواجهة الاحتلال، ومن جهته رحّب الرفيق أبو علي ناصر بزيارة الرفيق أبو علي للمدينة معتبراً زيارته للوطن بمثابة دفعة قوية نحو تعزيز الوحدة الوطنية.



خلال زيارته مقر المجلس التشريعي
الرفيق أبو علي مصطفى يدعو لتشكيل مجلس وطني جديد

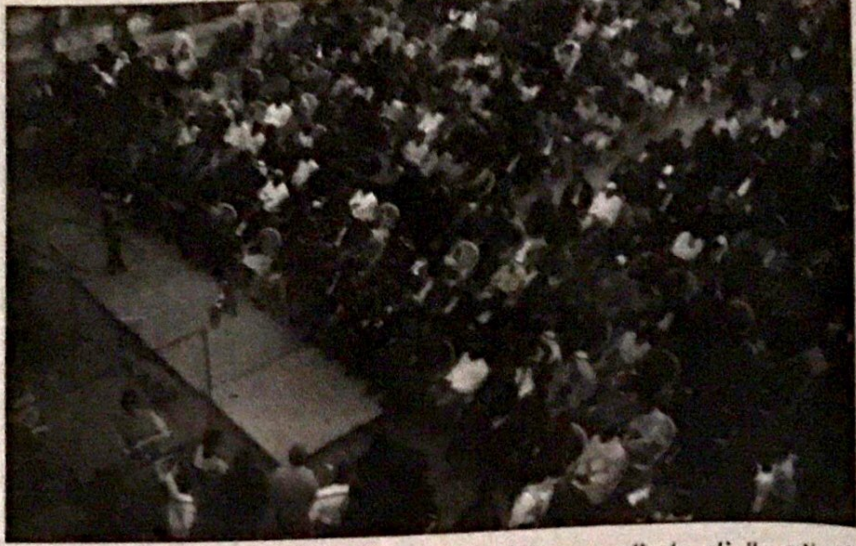
ذكرت صحيفة «القدس» الصادرة يوم ٢/١١/١٩٩٩م، أن الرفيق أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أكد على ضرورة إعادة بناء وتشكيل مجلس وطني جديد يقوم على أسس ديمقراطية وتفعيل المنظمات الشعبية في الوطن والخارج وشدد أبو علي خلال زيارته إلى مقر المجلس التشريعي في غزة بدعوة من اللجنة السياسية، أنه لاسلام مع الاستيطان ومصادرة الأراضي ومع عدم إيجاد الحلول لقضايا القدس واللاجئين مؤكداً أنه لايمكن أن نقبل بالتوطين أو التعويض المالي لحل مشكلة اللاجئين، وطالب نائب الأمين العام للجبهة الشعبية بالتمسك برزمة القرارات الدولية التي صدرت منذ عام ٤٧ وعدم الاكتفاء بقرار ٢٤٢ الذي يمثل القاعدة التي تقوم عليها مفاوضات السلام، ومن جانبه أكد د. زياد أبو عمرو رئيس اللجنة السياسية على ضرورة أن يتخذ المجلس المركزي في اجتماعه المقبل قرارات واضحة وملزمة بشأن تحديد الثوابت الفلسطينية التي تحظى بالإجماع الفلسطيني فيما يتعلق بالموقف من مفاوضات الحل الدائم داعياً إلى إجراء الانتخابات البرلمانية والبلدية والقروية في موعد يحدده المجلس المركزي.

وكان في استقبال أبو علي مصطفى إبراهيم أبو النجا النائب الأول لرئيس المجلس وروحي فتوح أمين السر ود. زياد أبو عمرو رئيس اللجنة السياسية وعدد من النواب.

خلال زيارة تفقدية لمحافظة شمال غزة
أبو علي مصطفى يدعو للدمج بين مهمة التحرير والبناء المجتمعي

ذكرت صحيفة «الأيام» الصادرة يوم ٢/١١/١٩٩٩م، أن الرفيق أبو علي مصطفى أكد على ضرورة الدمج بين مسيرة التحرير الوطني وعملية البناء المجتمعي، وإن كانت الأولى هي المهمة الرئيسية، بحيث لايمكن أن تتم عملية البناء المجتمعي دون الحصول على الاستقلال الوطني والتحرر، ودعا إلى ضرورة المحافظة على روح الديمقراطية والعمل الجماعي في الاتحادات والنقابات لتأخذ دورها في تأسيس مجتمع فلسطيني متماسك لإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني، وكان أبو علي مصطفى يتحدث خلال زيارته التفقدية التي قام بها لمقر محافظة الشمال وبلدية جباليا ومقر اتحاد نقابات عمال فلسطين في غزة ومستشفى العودة، ورافقه محافظ شمال غزة الدكتور زهدي سعيد وعبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، وجميل مجدلاوي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية والنائب كمال الشرافي وحشد كبير من الشخصيات الوطنية.

وكان في استقباله في مقر المحافظة بالإضافة للمحافظ رئيس بلدية بيت لاهيا محمد المصري ونائب رئيس بلدية جباليا عيسى ظاهر وعدد من أعضاء المجالس البلدية في المحافظة. بدوره تحدث الدكتور زهدي سعيد محافظ شمال غزة مرحباً بالرفيق أبو علي، وشدد على ضرورة الإسراع في عملية



الإصلاح والبناء وإعطاء دور حقيقي لكل الكفاءات من أبناء الوطن.

زيارة بلدية جباليا

وخلال الزيارة التي قام بها أبو علي مصطفى لبلدية جباليا، أكد أن المشروع الوطني مهمة تدعو الجميع لأن يسعى بقوة لتكون عملية البناء عملية شاملة ومتواصلة لتحقيق أحلام وتطلعات شعبنا وحماية منجزاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بدوره رحّب نائب رئيس بلدية جباليا السيد عيسى ظاهر بالرفيق أبو علي، وناشد ظاهر القيادات الفلسطينية في الداخل والخارج المضي قدماً في دعم ومساندة فكرة الحوار الوطني والوحدة الشاملة.

زيارة اتحاد النقابات

واطّلع أبو علي مصطفى ومرافقوه على أوضاع العمال الفلسطينيين خلال الزيارة لمقر اتحاد النقابات مؤكداً على الدور التاريخي الذي قدمته الحركة العمالية ومازالت خلال المسيرة النضالية بدوره رحّب راسم البياري رئيس اتحاد نقابات العمال باسم شهداء الحركة العمالية بنائب الأمين العام للجبهة الشعبية، مشيراً للتاريخ النضالي للحركة العمالية على طريق بناء الدولة

حفل استقبال في مستشفى العودة

ونظم أمس حفل استقبال لنائب الأمين العام للجبهة الشعبية في مستشفى العودة، حضره الدكتور رباح مهنا رئيس مجلس الإدارة لاتحاد لجان العمل الصحي وعدد من أعضاء مجلس الإدارة والأطقم الطبية العاملة في بعض المؤسسات الطبية التابعة لاتحاد العمل الصحي.

بدوره أعرب الرفيق أبو علي عن ثقته بكل العاملين في الاتحاد، مشيراً إلى قدرتهم على التفاني لخدمة أبناء شعبنا في المجال الصحي، وزار بعدها منزل الشهيد رشاد مسمار، وعصراً بدأ جولته إلى مناطق جباليا، بيت لاهيا، العطاطرة، حيث نظم نادي جباليا ونادي بيت لاهيا، كل على حدة استقبالاً خاصاً بالرفيق أبو علي، كما أقيمت ندوتان جماهيريتان في الناديين، وبعد زيارة منازل الشهداء أبو ناصر (صالح دردونة)، وأحمد فكري أبو ورده، وابن عمه، تحولت كل من الزيارتين إلى مهرجان جماهيري حاشد ضم المئات من أبناء المنطقتين.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٩٩/١١/٢م، قام الرفيق أبو علي بزيارة للاتحاد العام للمرأة، حيث أعددن له استقبالاً حاشداً، بعدها انتقل لزيارة محافظ غزة، حيث جرى استقبال له من المحافظ وموظفي المحافظة وممثلي القوى السياسية وفعاليات المدينة، وظهراً جرى مهرجان نظمته جبهة العمل الطلابي بجامعة القدس المفتوحة، وتميز هذا المهرجان بحشده الهائل وبفقراته الفنية وبكلماته الخطابية، بعدها توجه الرفيق أبو علي لنادي خدمات الشاطئ حيث كان في استقباله مجلس إدارة النادي ووجهاء ومخاتير وشخصيات المخيم، وليلاً كان له لقاء صحفي مع مندوب صحيفة نداء الوطن اللبنانية.

زار محافظة خانيونس وقراها

وفي يوم الأربعاء الموافق ٩٩/١١/٣م، توجه الرفيق أبو علي لزيارة محافظة خانيونس حيث كان في استقباله على مدخل المدينة محافظ خانيونس، وموظفي المحافظة، ومجموعة كبيرة من الوجهاء والشخصيات الاجتماعية والسياسية والعميد أبو حميد قائد المنطقة الجنوبية، وعدد كبير من الرفاق، حيث توجهوا إلى مقر المحافظة التي ألقى فيها المحافظ كلمة ترحيبية ثم زار قرى شرق خانيونس، ووضع الرفيق أبو علي إكليلاً من الزهور على ضريح الجندي المجهول في بني سهيلة، ثم توجه إلى بلدية خزاعة، حيث استقبله رؤساء وممثلو بلديات شرقي خانيونس مع وجهاؤها وحشد من الجماهير، بعدها توجه لزيارة أسرة الشهيد سليمان البيومي، وبعد ذلك إلى كلية العلوم والتكنولوجيا، حيث كان باستقباله الطلبة وأساتذة الكلية وتم تنظيم مهرجان طلابي، وظهراً توجّه إلى منطقة المواصي الساحلية، حيث تحاصرها المستوطنات الإسرائيلية، وحيث يتعرض أهلها لمضايقات المستوطنين هناك، وعصراً توجه الرفيق إلى نادي خدمات خانيونس، حيث أقيم مهرجان استقبالي حافل، بعدها زار المستشفى العسكري بعبسان حيث يرقد الرفيق وليد الغول وفي يوم الخميس الموافق ٩٩/١١/٤م، بدأ الرفيق أبو علي يومه بإجراء لقاءات صحفية بمقر الجبهة المركزي، مع مجموعة من مراسلي الصحف: الخليج، الحياة اللندنية، الأهرام القاهرية، وقدس برس.

أبو علي مصطفى يزور المديرية العامة للشرطة

ذكرت صحيفة القدس الصادرة يوم ٥/ ٩٩/١١، أن الرفيق أبو علي أكد على أن كافة القوى والأحزاب الفلسطينية أثبتت قدرتها على المحافظة على قاعدة أساسية في الإلتقاء وتحريم الاقتتال إيماناً بأهدافها وقضاياها المشتركة على الرغم من الاختلاف السياسي.

جاء ذلك خلال الزيارة التي أجراها أبو علي مصطفى للمديرية العامة للشرطة يرافقه عدد من مسؤولي الجبهة بينهم جميل مجدلاوي والمحامي يونس الجرو وعلي القطاوي، وكان على رأس مستقبليه اللواء غازي الجبالي مدير الشرطة ونوابه ومساعدوه.

وليلاً، جرى حفل استقبال بالنورس على شاطئ بحر غزة على شرف الرفيق أبو علي نظمه المكتب المهني الديمقراطي، ضم قرابة خمسمائة من الأطباء والمهندسين والمعلمين وغيرهم من المهنيين بالإضافة إلى المدعوين من وزراء وأعضاء المجلس التشريعي وممثلو القوى السياسية ووجهاء وشخصيات اجتماعية بارزة ■■

ندوة سياسية في مخيم اليرموك:

الرفيق أبو علي مصطفى يتحدث عن تطورات الوضع الفلسطيني

أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ فرع سوريا ـ ندوة سياسية تحت عنوان: «تطورات الوضع الفلسطيني في الوطن المحتل» في قاعة الشهيد غسان كنفاني مساء يوم السبت الموافق ١٩٩٩/١١/٢٠م، تحدث فيها الرفيق أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

حضر الندوة ممثلو بعض القوى السياسية الفلسطينية والعربية وبعض الشخصيات الثقافية وعدد من الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين وبعض الفعاليات السياسية والنقابية والجماهيرية في مخيم اليرموك، وكوادر وأعضاء الجبهة الشعبية.

وقد استهل عريف الندوة الرفيق إيهاب يونس عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية (مسؤول فرع سوريا) حديثه بالقول: يسعدنا ويشرفنا أن نلتقي بكم في هذه الأمسية بحضور الرفيق أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة، العائد من أرض الوطن فلسطين، وقد آثر أن يلتقي بكم رغم ضيق الوقت، لينقل لكم تحيات شعبنا الفلسطيني في فلسطين وتحيات أهلنا هناك. ثم تلا الرفيق إيهاب بعض مقتطفات من الشعر لشاعرنا الكبير محمود درويش بهذه المناسبة، ونورد هنا بعضاً مما جاء فيها:

لترتفع الآن أذرعة اللاجئين
لتنتشر الآن أسماؤهم
لتنفجر الآن أجسادهم
لتكتشف الأرض عنوانها
يا أمنا انتظري أمام الباب.. إنا عائدون.

وأردف قائلاً: هذه الأبيات تعبر أفضل تعبير عن حلمنا، حلم الجميع بالعودة إلى أرض الوطن، باسمكم جميعاً أرحّب بالرفيق نائب الأمين العام للجبهة ليتحدث لكم عما شاهده ورآه من انطباعات ومواقف عن شعبنا داخل فلسطين.

كلمة الرفيق أبو علي مصطفى

بدأ الرفيق أبو علي مصطفى حديثه بالقول: إن هذه العودة ليست هي العودة، العودة التي نفهمها هي عودة ملايين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها، أما ما نحن به الآن، فاسمحوا لي بأن أوصفه كما وصفه أستاذ جامعي في «ندوة بيرزيت» أقيمت في لقاء مع الطلبة والهيئة التدريسية، بأنها رجوع إلى الوطن.. لأننا مازلنا أمام معركة طويلة.. وطويلة جداً، من أجل أن ينال شعبنا الفلسطيني حق العودة، ولايجوز لهذا الهدف النبيل أن يختزل بالأفراد أو العشرات أو الآلاف.

ثم تحدث الرفيق أبو علي عن اختلاط المشاعر فقال: عندما تختلط المشاعر فيما بين فرحة العودة للوطن وبين المأساة.. فإنك لازلت ترى وجه الجندي البشع من قوات الإحتلال وهو يقف على بوابات الوطن، من بوابة الجسر إلى بوابة رفح.. عندها.. فإن الإنسان المؤمن لايتملكه الخوف، وإنما يتملكه شعور عارم بالاستفزاز.. الاستفزاز المحفز للإيمان بأننا مازلنا أمام معركة طويلة وطويلة جداً من الصراع والمعركة المفتوحة.. هذه هي حقيقة المعركة وأبعادها.. وكما قلت: إن اختلاط المشاعر، لايمكن أن يغيّر من قناعة الإنسان المؤمن بقضيته، بل على العكس.. فإن ما يراه يجعله أكثر حزماً وإيماناً وتمسكاً بالأهداف التي انطلقت من أجلها الثورة الفلسطينية المعاصرة. هكذا نفهم ما يمكن أن يقع على الحال الفلسطيني في هذه اللحظات..

وعن هموم واهتمامات شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع، قال الرفيق أبو علي: عندما تدخل الوطن، وتتفاعل مع أوسع قطاعات الشعب وأنت ممتلئ بالإرادة، تجد نفسك أمام شعب مثقل بالهموم والاهتمامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، شعب به درجة عالية من التحفز، ولكن تجد هناك الكثير من الأسئلة التي تطرح، أسئلة الوطن.. وأسئلة الواقع، وهي أسئلة مشروعة وقاسية في بعض الأحيان لأنها مستمدة من مستوى التضحيات التي قدمها الشعب، والشيء المهم بين هذه الأسئلة المطروحة والذي يعتبر قاسماً مشتركاً بين الجميع بمختلف التيارات السياسية والاجتماعية في الوطن، هو السؤال الأكبر، كيف نحفظ لهذا الشعب وحدته السياسية في الوطن والشتات؟ لأن هذا الشعب يعتبر أن من أهم المنجزات هي عودة الوحدة السياسية، بعد أن سعت الصهيونية والعديد من الأنظمة العربية لطمس وتبديد التعريف بالهوية الوطنية الفلسطينية، نعم إنه هاجس جماعي وخوف مشروع، وذلك يعود لواقع المرارات القائمة.

وعن الاستيطان في الضفة والقطاع قال الرفيق أبو علي مصطفى: إن أول ما يواجه به الناس يومياً هو: الاستيطان، الاستيطان الذي يبتلع الأرض، ويقتحم بوابات المدن ويحتل المرتفعات.. هذا الاستيطان القهري هو تجسيد متجل لحالة الاحتلال، الاستيطان الذي يجابه به الناس في كل يوم بتحديات التوسع والاستيلاء على الأرض، حيث لايقف الاستيطان عند حدود البناء فقط، بل أكثر من ذلك إنه يتسع لحالة التوسع في الأرض، وهذا الاستيطان لايمكن أن يزول عبر مفاوض بارع أو جهبذ لغوي، لايمكن أن يزول الاستيطان إلا بزوال الاحتلال.

وأضاف الرفيق أبو علي قائلاً: إن المعرفة الحقيقية لحجم وخطورة الاستيطان هي عندما تراه مجسداً على الأرض، حينها يمكن إدراك معاني ودلالات الاستيطان الاستراتيجي والديمغرافي والاقتصادي والعسكري، حيث لاتغيب الرؤيا العسكرية عن زرع الاستيطان، هذه الرؤيا المبنية على رؤيا استراتيجية بالنسبة للمشروع الصهيوني وليست آنية مؤقتة، والتي يسميها المسؤولون الإسرائيليون بـ «الكتل الاستيطانية» فإذا عدنا بالذاكرة للخلف، نتذكر وصف اسحق رابين عندما قال: «أن هناك فرقاً بين الاستيطان السياسي والاستيطان الأمني»..؟! هذا الواقع الذي هو عملية مفتوحة الجرح يومياً على الأرض يخلق حالة من الشعور المزدوج، الشعور بحالة الاستنفار الدائم، وكذلك حالة من الاستفزاز المقيم في أوساط الشعب الفلسطيني، حيث تجد مثلاً: أن مدينة الخليل، تنقسم ـ حتى المدينة ذاتها ـ فيما بين المستوطن المقيم في الخليل التاريخية إلى جانب سكانها العرب الأصليين، والمستوطن المقيم في المستوطنة التي تحاصر الخليل، المستوطنة المشهورة بـ «كريات أربع» وكذلك الحال عندما تنظر للقدس، فإنك تجد نفسك أمام أسوار من القلاع المشيدة بعلو الأبراج التي تحجب عنك حتى رؤية القدس التاريخية، إلا من زوايا ونقاط بعيدة..؟! هذا الحال هو الأبرز في واقع الاحتلال.. هذا عدا عما يقال عن حواجز تقام بشكل طارئ، أو دوريات عسكرية متحركة... أو... أو... الخ.. هذا هو التجسيد الحي الأكبر لحالة الاحتلال.. إذن المسألة ليست مسألة مفاوضات.. المسألة عنوان كبير في عملية صراع مديد وطويل

وكذلك الحال يختلف واقع الاستيطان في الضفة عنه في القطاع، فعندما تذهب لقطاع غزة، وننظر لخريطة الاستيطان المؤشر عليها باللون الأصفر، فإذا هو استيطان أفقي على امتداد القطاع مربوط مع ما يسمى بالخط الأخضر، أي حدود عام ٤٨م، بخطوط المواصلات، ومفتوح له الطريق بالسيطرة على الخط البحري لكن المظهر العام للاستيطان في قطاع غزة يطغى عليه «الطابع الاستعماري»، حيث سيطرت إسرائيل على أكثر المساحات الزراعية خصوبة، وحيث تتم سرقة المياه.

فعلى امتداد القطاع تمّ سحب (١٤) بئراً كبيراً من المياه الجوفية لصالح المستوطنات من أراضي القطاع، ثم تبيع إسرائيل هذه المياه المسروقة مرة أخرى لسكان القطاع؟! وهكذا الحال بالنسبة للضفة أيضاً.

هذا هو العنوان السياسي الهام، وهو يشكل هماً وهاجساً يومياً تجده دائماً لدى الناس في الضفة والقطاع، والسؤال كما يطرحه الناس هناك هو: كيف يمكن أن نخلص من هذا الحال؟! هذا هو السؤال الكبير المطروح يومياً.

فبعد (١٠٠) يوم فقط من عهد باراك (كما نشرت الصحف)، صدرت قرارات عن حكومة باراك بمصادرة (٨٦٤٢) دونماً من الأراضي الفلسطينية لصالح الاستيطان والطرق الإلتفافية، وقد أكدت الأرقام أن حجم الاستيطان زاد أكثر من (١٠) أضعاف ما كان عليه الحال في فترة حكومة نتنياهو، إذاً عملية نهب الأراضي قائمة، وعملية التوسع في الاستيطان مستمرة على قدم وساق تحت ستار ما يسميه الإسرائيليون بـ «تسمين المستوطنات»، ومعظم المستوطنات ليست مشغولة سوى بنسبة ٥٠٪ فقط ما عدا محيط القدس المليء بالمستوطنين، لأن الإسرائيليين يعتبرونها عاصمتهم الأبدية؟! وبالتالي هم يمارسون العقوبات الاستئصالية على السكان العرب في القدس بمعنى المضايقات اليومية سواء ما يتعلق بإصدار الهويات أو ببناء المساكن إلخ.. فقد بلغ عدد الهويات التي تمّ شطبها من قيود سجلات مدينة القدس للعرب (١٢) ألف هوية.

هذا الواقع في الحقيقة كشف إلى أي حد كان بؤس المراهنة على أن التسوية السياسية الجارية ستزيل الاستيطان.

ثم تطرق الرفيق أبو علي لعنوان آخر فقال: يوجد هناك أيضاً موضوع: «التقطيع الجغرافي للأرض»، والذي يسمى مناطق (أ ـ ب ـ جـ)، حسب اتفاقات إعادة الانتشار المنصوص عليها باتفاقات أوسلو وتوابعها، حيث لاتوجد تخوم واضحة المعالم بين هذه المناطق، مما يحيّر الإنسان في أي بقعة من هذه التقسيمات على الأرض يتواجد؟! والتي تحد بالتالي من حركة الناس وتقيد حريتهم في الحركة والتنقل وتجعلهم في حالة من القلق اليومي الدائم.

وهناك مسألة هامة تطرق لها الرفيق أبو علي عن موضوع المخيم الفلسطيني فقال: ماذا عن المخيم الفلسطيني؟! هل يبقى المخيم الفلسطيني كما هو مخيم؟ أم تتم إجراءات ما يسمى بتحسين أحوال المخيمات من ناحية الخدمات والعمران عبر دمجها بالبلديات.. الخ لأن المخيم هو عبارة عن رمز الوحدة السياسية والاجتماعية بالنسبة للناس، والمخيم رمز لعنوان اللاجئين الكبير وحق العودة، وقد حصلت بعض التغييرات في أوضاع المخيمات الفلسطينية ما عدا بعض المخيمات في قطاع غزة والتي هي الأشد فقراً وازدحاماً بالسكان... لكن هذه المتغيرات لم تؤثر في قناعات الناس ولا بأي شكل من الأشكال، فمعظم القطاعات في المخيمات لاتزال تؤمن وستبقى بأنه لابديل عن حق العودة.

ثم انتقل الرفيق أبو علي مصطفى إلى الحديث عن قضايا «المرحلة الانتقالية» فقال: لقد تولدت لدى الناس قناعة موحدة، خاصة بعد تشكل الواقع المجتمعي الجديد فيما بعد أوسلو وظروفه التي استجدت على الواقع الفلسطيني برموزه الكيانية المنقوصة، بعد تجربة (٦) سنوات من المفاوضات، جعلت هذا الجمهور يشك في أن هذه المفاوضات ستكون طريقاً صحيحاً للوصول إلى الحقوق، وهنا نستشهد بالنقاط الـ (٣٤) التي ذكرها السيد صائب عريقات، بأنها لازالت مُعلّقة من قضايا المرحلة الانتقالية والتي رُحّلت إلى مفاوضات المرحلة النهائية ولم ينفذ منها سوى القليل حتى الآن.. فكيف يمكن أن يكون الوضع بالنسبة للقضايا المصيرية مثل: القدس، اللاجئين، حق العودة، المستوطنات، السيادة والحدود الخ، فإذا كانت القضايا الانتقالية لم تنجز في (٦) سنوات، حتى ما يسمى بـ «الممر الآمن» الذي هو في حقيقة الأمر ممر غير آمن؟! لأنه تحت سيطرة إسرائيل الكاملة، فما بالك عندما تنتقل الأمور للعناوين الكبرى.. كيف سيكون الحال؟! والسؤال الذي يطرحه الناس ما هوالبديل عن هذه المفاوضات؟، وهذا الموضوع يعتبر مجال نقاش ساخن في الحياة اليومية الفلسطينية.. وعن البديل قال الرفيق أبو علي: نحن نقول في خطابنا السياسي، إن السبيل أن لانستمر في هذه المفاوضات.. السبيل أن تتوقف هكذا مفاوضات إلى أن يتم إعلان الإلتزام من قبل إسرائيل وأميركا بالقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حتى تصبح هي الإطار الجديد المبني على سياسة فلسطينية جديدة.. والسؤال الذي يتبادر للذهن هو، هل، أدوات الفعل الفلسطيني الداخلي تتناسب مع رؤيا ومواجهة أخرى مع الاحتلال؟

واقع الحال القائم لاينبئ بذلك.. وفي هذه الحالة يصبح المطلوب أن نمارس سياسة أخرى.. تهيئ الحال الفلسطيني ليستطيع أن يصمد ويجابه الاحتلال، إن هناك حالة من فقدان الثقة فيما بين الجمهور والسلطة، وفقدان الثقة ذو شقين، الشق الأول: سياسي، وهذا ينقسم عليه الموقف الشعبي بين مؤيد للسلطة والمفاوضات وبين معارض والشق الآخر، شق مسلكي أي بمعنى أنك تسمع كل يوم (٢٠) رواية عن حالات فساد، عن حالات خوف، عن حالات ضرب للقوانين وقمع للحريات الخ.. بالمقابل هناك حالات شبابية ثورية وطنية لديها الاستعداد للكفاح والنضال، وهذا الجمهور يمتلك طاقات كبيرة ولكنها تحتاج إلى وجود عامل الثقة بينها وبين القيادة السياسية.

وتطرق الرفيق أبو علي للموضوع الاقتصادي فقال: إن موضوع ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، موضوع خطير وذو مغزى سياسي وذلك بهدف عدم الاستقلال الاقتصادي للضفة والقطاع عن إسرائيل، وبالتالي عدم الاستقلال السياسي ووضع العراقيل أمامه، أما مجتمعياً فإن العمل والعمال في الضفة والقطاع لايستوعب سوى ١٠٪ من الأيدي العاملة الفلسطينية، فالاستيعاب مقصور على ورش صغيرة لاتحل المشكلة العمالية للعمال الفلسطينيين.

وعن مناطق الـ (٤٨) قال الرفيق أبو علي: أصبحت منطقة سخونة مقلقة لإسرائيل وقضية موضوع الناصرة بين المسلمين والمسيحيين والخلاف حول بناء مسجد وراءها أيدٍ إسرائيلية لزرع الخلاف والفتنة بين السكان العرب ويوجد عملية اختراق من قبل إسرائيل..

وعن قوى المعارضة في الداخل قال الرفيق أبو علي: العمل مع القوى الإسلامية لايزال ضعيفاً، فهي تريد العمل لوحدها، والعمل مقصور حالياً على بعض القوى الوطنية الأخرى وبعض المستقلين، كما تطرق الرفيق أبو علي للحديث عن النضال التحرري السياسي والاجتماعي فقال: هناك ترابط كبير بين هاتين النقطتين من الناحية العملية وهذا الموضوع هام ويجب الاهتمام به.

وأما عن دورة المجلس المركزي قال: المسألة تحتاج إلى عمل جمعي بين كافة القوى السياسية والشعب لمواجهة المرحلة القادمة من قضايا الصراع المصيرية، فالمهم أن تتوفر وحدة الأداة لتتناسب مع القضايا الوطنية المطروحة.. خلاصة الأمر: نحن أمام عمل تبشيري يحتاج إلى جهد كبير وشاق حتى نصبح أمام شيء متجسد على أرض الواقع، وفي نهاية الندوة تم طرح مجموعة من الأسئلة حول موضوع الندوة ■■

الجبهة الشعبية بين رؤية المستجدات وثبات الموقف

أيمن عوض

كان لموقف الجبهة الشعبية من موضوع الانخراط في الحوار مع حركة فتح، وبعدها عودة الرفيق نائب الأمين العام للوطن أثرا وتفاعلا كبيرا في العديد من وسائل الإعلام بمختلف تياراتها وتلاوينها.

فمنها ما حاول أن يبدي وجهة نظر محايدة في هذه القضية ومنها ما اعتبرها خطوة كبيرة ونقلة نوعية باتجاه إعادة ترتيب البيت الوطني الفلسطيني، وآخرون رأوا فيها خطوة كبيرة للخلف، ونجدهم قد دأبوا على وصف هذه الخطوة بما امتلأت به جعبهم من شتائم ومحاولات التشويه لسمعة الجبهة الشعبية.

على أن الأهم في هذا الجانب هو ردة الفعل التي ارتسمت على وجه شعبنا في الوطن والشتات معبرة عن ارتياحه لها ومباركا فيها متمنيا لها أن تحقق كل ما هو مرجو منها وهذا هو الأهم.

لم تكن مجلة «فلسطين المسلمة» استثناء في هذا الجانب، فهي حاولت واكثر من مرة تناول الموضوع من جانبه الأسود وكان آخرها في عددها الحادي عشر/ تشرين ثاني 99. فتحت عنوان (اللحاق بأوسلو قبل محطته النهائية، الجبهتان بين شعارات السياسة وضغوط الواقع) نجد أن المجلة قد أجهدت نفسها بحثا وتدقيقا وتمحيصا محاولة الخروج برؤية واضحة للقراء. ولكن للأسف فان اكثر ما يمكن أن يقال فيها أنها سطحية ولا ترى سوى النصف الفارغ من الكأس، ووجدت أن أضع القراء في صورة ما تناولته المجلة في مقالها لمن لم يتسنَّ له قراءتها آخذا بعين الاعتبار نقل محتوى الموضوع باختصار ولكن بأمانة شديدة لما يقتضيه الرد. حيث أن سياسة الاجتزاء التي مورست في المقال المقصود أفقدته حجته وأفرغته من محتواه في حال كان هناك محتوى أصلا.

فهو يتناول تارة شخص الرفيق نائب الأمين العام وينصب نفسه مدافعاً عن تراث الجبهة التي سيودعها «الحكيم» ويحاول جاهدا إثبات الروح التضليلية التي تتمتع بها الجبهة للجماهير وفقا لأدعائه، من خلال الشعارات السياسية الكبيرة التي تطرحها «الجبهة». فيما الواقع غير ذلك فهي لم تعد تملك سوى تاريخها الذي يشارف على الانتهاء بعد أن بدأ بالتآكل وهي فصيل ولّى عصره وتجاوزه الزمن، وأنها ذاهبة فقط إلى التوقيع على صك الغفران الأخير للعدو وان منظمة التحرير طويت صفحتها وستكون هناك صفحة حماس المشرقة وحدها والمختلفة عن سابقتها وهذا جوهر ما جاء في المقال.

وقبل الدخول في الرد على مقال ازدحمت فيه الأفكار المتناقضة والتي تنسف الموضوع من أساسه – فالكاتب لم يستطع أن يرتب أفكاره فيما يدعي بانه سيفتح صفحة جديدة لشعبنا – وجدت ضرورة في التذكير ببعض النقاط الأساسية وهي ما فردت لها الجبهة الشعبية العديد من أدبياتها وصفحات إعلامها لتعريف الجماهير بها، وهذا مرده إلى عجز البعض أو تناسيهم لحقائق واضحة وساطعة سطوع الشمس.

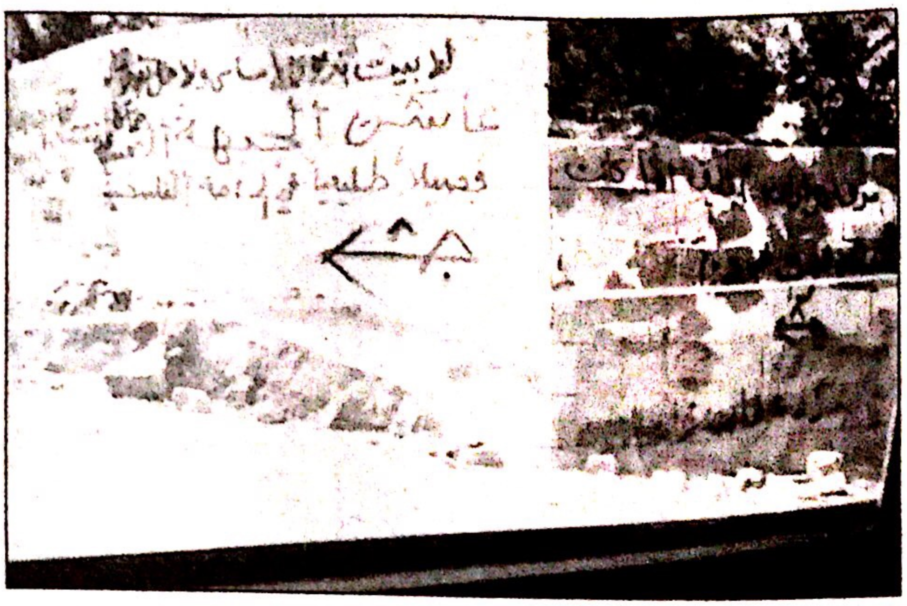
النقطة الأولى وهي إن الجبهة الشعبية تشكل حالة متميزة من نوعها في الساحة الفلسطينية والعربية على العموم، وتتجلى هذه الحالة بالوضوح في تفاصيل الحياة اليومية الداخلية للجبهة الشعبية، فالتقاليد الديمقراطية التي أرستها الجبهة في بنيتها الحزبية دافعة من خلالها بالكادر لإبداء وجهة نظره في كافة القضايا والاختلاف مع القيادة دون المساس بها، تنم عن روحية عميقة وصادقة لديها في احترام عقل الكادر والدفع بعدم إلغائه كما الحال عند الآخرين وهذه النظرة ساهمت في تعزيز دور الكادر والقاعدة الحزبية في التفاعل والتعامل مع القضايا الوطنية الكبرى.

إلى ذلك فإن الجرأة الغير عادية التي تتمتع بها الجبهة الشعبية في الوقوف أمام أخطائها دون الخوف منها ساهمت إلى ابعد الحدود في تعزيز مكانتها وثقة أعضائها والجماهير بها، وقادتها نحو الصواب في كيفية مواجهة أزمتها، وهذا مرده إلى التقاليد الحزبية الديمقراطية والأخلاقية وشفافية الجبهة في تعاملها مع ذاتها ومع الآخرين من مناضلي شعبنا.

المحطات والمنعطفات الكبيرة التي تواجهها قضيتنا الوطنية تحفز الجبهة قاعدة وكادراً وقيادة على الإدلاء بما لها وما عليها مما يجعلها تتحصن بالرأي السليم نتيجة التفاعلات والتمايز في الآراء والاختلاف حول أيهما الأصوب في المسيرة الكبرى في الوقت الذي يحافظ فيه الجميع على الوحدة التنظيمية السليمة للجبهة.

كذلك الأمر في الوضوح التام ونضوج الرؤية التي تتمتع بها الجبهة الشعبية لطبيعة العدو الذي نواجه والصراع القائم، حيث تستند هذه النظرة إلى الطبيعة الإلغائية والتناقض الحاد مع الصهيونية وان أساس السياسة المعادية يقوم على اجتثاث شعبنا واقتلاعه من أرضه.

إن فهم الجبهة لضرورة الوحدة الوطنية وضروراتها الملحة في كافة الظروف يجعلها سباقة إلى المناداة بها على الدوام وحرصها عليها، مما يدفعها إلى المضي نحوها إلى ابعد ما يمكن أن نتصور من اجل هذا الهدف السامي،



فالدفاع عن المنظمة ببرنامجها الوطني وميثاقها ومحاولات الجبهة الدؤوبة لإعادة بناء مؤسسات المنظمة وإصلاحها هو المرتكز الأساسي في سياسة الجبهة التاريخية، وهي السباقة في طرح المبادرات للنهوض بالوحدة الوطنية وحماية مكتسبات شعبنا في الوقت الذي اختلت فيه موازين القوى بحدة لصالح العدو.

وأخيرا لا بد من القول بأن الجبهة تنظر إلى الوضع القائم في الوطن الفلسطيني حاليا من منظار آخر ومختلف تماماً عن الآخرين، فهي تأبى أن تعيش سياسة الافتراق والقطيعة مع أهلنا هناك، وتنظر إلى أن الداخل هو مجتمعنا الفلسطيني الذي لا بد أن نكون على رأس من يبنيه، و عدم تركه للمتربصين به ليكونوا هم المسؤولون عن نهوضه ومن هنا يكون فهمنا لأوسلو على أنه واقع لابد من إدراكه للتصدي له على قاعدة رفضه، لأنه كان المأساة الحقيقية على شعبنا وقضيتنا.

كان لا بد من التطرق سريعا لهذه الأمور كونها في صلب الموضوع وكون الذين يتناولون مواقف الجبهة يحاولون دائما القفز على هكذا حقائق، لعل وعسى أن يسعفهم ذلك في تعزيز وجهة نظرهم ولا بد أيضا من التوجه لحماس والاستفسار منها عن الطريق المتبع في سياساتها، فكيف لها أن تبرر دخولها ودفاعها عن حوارات ،97 و في الوقت الذي ترفض فيه الحوار الحالي نجد أن حزب الخلاص هو جزء من هذه الحوارات وتقدم بطلب العضوية لمنظمة التحرير في الوقت الذي ترفض فيه حماس المنظمة ولا تعترف بها، وكيف يمكن أن يفهم حضور الشيخ احمد ياسين لاجتماعات المجلس المركزي الأخير كعضو مراقب ممثلا لحماس في الوقت الذي قاطعته فصائل منظمة التحرير؟! فهل تكون حماس محقة فيما غيرها مخطئ وهل يحق لحماس ما لا يحق لغيرها؟!

وعودة إلى المقال نجد أن الكاتب أجهد نفسه في الاجتزاء وذلك في تعبير «يحسده» ويقصد بذلك «الحكيم» على عودة الرفيق أبو علي إلى الوطن، ظاناً بذلك أنه قد حقق «خبطته» الصحفية المرجوة له، فيما هو ذاته لا يعلم بأن ابن الخامسة من عمره لا يحتاج إلى جهد وتفكير عميق لفهم التعبير، فمن الطبيعي يا سيدي أن يحسد الجميع أبو علي على عودته إلى مسقط رأسه وليس فقط الرفيق الأمين العام، فمن منا لا يتمنى العودة، من جهة أخرى فقد فات الكاتب أن الحوار الذي جرى في عمان كان مخصصا للبحث في أوراق العمل التي قدمتها الجبهة الشعبية لحركة فتح ولم يتطرق إلى أي موضوع آخر من نمط الترتيبات لاستقبال الرفيق أبو علي في الوطن، وهنا نؤكد للكاتب أن يطمئن لذلك فإذا فاته أن يشاهد على شاشات التلفزة المهرجانات والاستقبالات للرفيق أبو علي في الداخل، وكذلك جماهير شعبنا فنحن نعده بتوفير ذلك في شريط فيديو، وليكن اكثر اطمئنانا بأنه وفي حال قرر أحد قادة حماس العودة فان الجبهة الشعبية ستنظم له الاستقبال وليس السلطة أو غيرها، ولكن أيضا فات الكاتب أن الرفيق أبو علي قد حاول الدخول مرتين قبل الأخيرة وكان العدو أمام منعه، والسؤال هنا هل المطلوب من الرفيق أبو علي أو غيره أن يبقوا في المنافي حتى يحوزوا على حسن السيرة والسلوك حسب تعبير الكاتب نفسه في مقاله المذكور، ويحافظ بذلك على الطهارة والقدسية؟

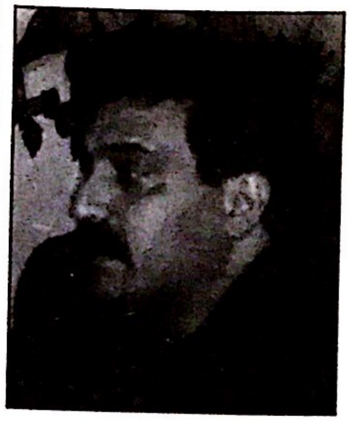
إذا كان المقال يرى حقيقة كاملة تتجلى في أن السلطة ومنذ نشاتها في العام 94 قد صادرت دور المنظمة وسلبت صلاحيات القرار الفلسطيني أيضا، فلزاما عليه أن يقر بما تنادي به الجبهة الشعبية من ضرورة إعادة البناء لمؤسسات المنظمة وإصلاحها، وذلك لمقاومة هذا الوضع الذي وصلت إليه الأمور وإعادة الأمور إلى نصابها، وفي هذه الحالة لن يكون بمقدور أحد أن يفعل شيئا في كل هذا ما دامت مؤسسات منظمة التحرير معطلة ومسلوبة الإرادة، وهذا بالمناسبة – إلغاء دور المنظمة – هو مطلب إسرائيلي أكثر من كونه مطلبا آخر قبل كل شيء، وهذا ما يؤكد واقعية الشعار المرفوع من الجبهة الشعبية وهو ينفي تماما ما يدعيه الكاتب من أن الجبهة تمارس سياسة التضليل للجماهير فهل تترك الأمور لما هو قائم أم ندفع باتجاه الفرملة والعودة إلى الصواب.

إذا كان المقال والكاتب مدركين تماما أن ميزان القوى في صالح الأعداء، وأن ملامح المرحلة النهائية واضحة المعالم وآخذة في التبلور نتيجة هذا الميزان وقوة الدفع التي أعطتها إياها الاتفاقات، فالأجدر بنا والحال هذه أن نحاول قدر الإمكان درء الخطر من خلال صف الصفوف والدعوة الصادقة والمخلصة للوحدة الوطنية الحقيقية والتسامي على الجراح، أم ترى أن الكاتب نسي أن المستهدف من الاتفاقات والاختلال الحاصل في ميزان القوى هو شعبنا قبل غيره وأن التعديل في ميزان القوى ووضع اللبنة الأولى في مدماكه لن تكون دون الوحدة الوطنية وعلى أسس سياسية واضحة، فهل نترك الشعب يغرق ونبقى بمنأى عن كل ما يحاك له. سيما وأن ما أوصلنا إلى هذا المستوى التشرذم والتفسخ الحاصل في البيت الفلسطيني والعربي، ولأن الجبهة الشعبية تدرك هذا الجانب فهي ستخوض الصراع إلى نهايته.

إن الأزمة التي تعيشها الجبهة هي امتداد طبيعي للأزمة العامة التي تضرب عميقا بجذورها في الساحة الفلسطينية والعربية عموما، وإذا كانت تجليات هذه الأزمة واضحة في الجبهة فهي نتيجة الشفافية التي تتعاطى بها الجبهة أمام جماهيرها، وإقرار الجبهة بهذه الأزمة يجعلها قادرة اكثر من غيرها على الخروج وهذا الإقرار هو الذي يؤمن مصدر القوة للجبهة ويجعلها اكثر صلابة في مواجهة أزمتها، والجبهة التي راكمت هذا التاريخ العريق بدماء شهدائها وجرحاها وجموع أسراها ومعتقليها حريصة بأن تبقى تراكم هذا التاريخ لا أن تتغذى عليه.

والادعاء أن الجبهة الشعبية التحقت بأوسلو لا أساس له من الصحة ومطلق هذا القول يدرك قبل غيره انه بذلك يدخل في مجال المهاترات التي تحاول الجبهة تجنبها قدر المستطاع، فالصفحة التي فتحتها الثورة الفلسطينية المعاصرة بفصائلها الفاعلة لن تطوى لأنها مسطرة بالدماء، والحكم الحقيقي هو الشعب والتاريخ ■■

المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يهنئ الدكتور عزمي بشارة بمناسبة عقد المؤتمر الثالث للتجمع الوطني الديمقراطي



الأخ الدكتور عزمي بشارة المحترم

الأخوة رئاسة المؤتمر الثالث للتجمع الوطني الديمقراطي - الناصرة.

تحية فلسطين وبعد..

باسم قيادة وكوادر وأعضاء وأصدقاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في الوطن والشتات، نهنئكم بانعقاد مؤتمركم الثالث، متمنين لكم النجاح في أعمال مؤتمركم، وبتحقيق أهدافكم.

ينعقد مؤتمركم في الناصرة هذه البقعة الغالية والشامخة من أرض فلسطين، مثال التعايش بين جميع اتجاهات شعبنا الفكرية والسياسية والدينية، والقاعدة الراسخة من قواعد نضاله، دفاعاً عن وحدته وهويته الوطنية، وعن كينونته الثقافية والسياسية المستقلة.

وإذ ينعقد مؤتمركم في مرحلة غاية في الصعوبة والتعقيد وتتكاثر فيها المؤامرات على شعبنا وقضيته الوطنية، وبهدف فرض حلول على حساب حقوقه الوطنية، حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، والإبقاء على جوهر الاحتلال الإسرائيلي فإننا نثمن دوركم الوطني في الحفاظ على الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني وارتباطه بأمته وتطلعاتها المشروعة.

لقد بينت الحياة السياسية أن الحلول القائمة على اتفاق أوسلو ومنهجه، لن توصل شعبنا لحقوقه وأهدافه، ولهذا فإن استمرار القيادة الفلسطينية باتباع ذات السياسة، يلحق أفدح الأضرار بوحدة شعبنا وبوحدة حقوقه وأهدافه.

وبينما استطاعت إسرائيل، توظيف الاتفاقات والعملية السياسية الجارية، لخلق حقائق أمر واقع استيطانية وديموغرافية وجغرافية وسياسية يومياً، بهدف الحيلولة واقعياً دون قيام دولتنا المستقلة بعاصمتها القدس، ودون حقنا في العودة، إلا أن تصميم شعبنا على التمسك بأهدافه الوطنية سيسقط كل السياسات الاحتلالية الواقعة عليه.

إن دعوتنا لحوار وطني، ولمراجعة سياسية وتنظيمية شاملة، ولإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية ولوقف المفاوضات القائمة على أساس اتفاقات أوسلو ومنهجيتها، والتمسك بالشرعية الدولية وبتنفيذ قراراتها ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتمسك بالبرنامج الوطني الفلسطيني، برنامج العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، سيبقى هادينا وموجهنا في سياستنا لحماية وصون المشروع الوطني الفلسطيني من العبث والتبديد.

مرة أخرى نتمنى لكم ولمؤتمركم النجاح ونتطلع لتعزيز وتوطيد علاقاتنا الثنائية على مختلف المستويات والصعد.

النصر لشعبنا

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
المكتب السياسي
١٩٩٩/١١/١٣

حفل استقبال في مخيم اليرموك بمناسبة الذكرى ٣٢ لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين



بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذكرى الثانية عشرة لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الباسلة أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - فرع سوريا - حفل استقبال في نادي الشهيد غسان كنفاني الواقع في مخيم اليرموك بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢٥، حضره الرفيق جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية وعدد من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية وكوادر الجبهة وبمشاركة عدد من مسؤولي وكوادر فصائل الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربية، بالإضافة للعديد من الفعاليات الاجتماعية والسياسية وعدد كبير من الأصدقاء.

رابطة المحررين من المعتقلات الصهيونية تعقد مؤتمرها الثاني

عقدت رابطة المحررين من المعتقلات الصهيونية مؤتمرها الثاني في قاعة الأسير الشهيد «سمير درويش» يوم الجمعة بتاريخ ١٩٩٩/١١/١٢ في مخيم اليرموك.

وقد ناقش المؤتمر عمل رابطة المحررين خلال العام المنصرم وتم إقرار برنامج عمل جديد للمرحلة القادمة. وانتخب المؤتمر هيئة إدارية جديدة للرابطة لمتابعة شؤون الرابطة في المجال المالي والعلاقات العامة والشؤون الاجتماعية والثقافية.

وأبرز مؤتمر رابطة المحررين من المعتقلات الصهيونية أهمية تأمين الحاجات الصحية والاجتماعية لأعضاء الرابطة، وركز على أهمية نسج وتعزيز العلاقات مع «لجنة التضامن مع الأسير العربي السوري في الجولان» و«لجنة متابعة الأسير اللبناني».

وعبر أعضاء مؤتمر «رابطة المحررين من المعتقلات الصهيونية» عن تضامنهم مع مشاعر الفرح التي غمرت قلوب أهالي الأسرى الفلسطينيين والعرب الذين تم إطلاق سراحهم مؤخراً وأكدوا على ضرورة إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين والعرب من الأسر الصهيوني.

الهيئة الإدارية لرابطة المحررين
١٩٩٩/١١/١٥

لتتحد كل الجهود من أجل تجسيد الدولة المستقلة ذات السيادة كحق أصيل غير قابل للتفاوض

أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوطن المحتل بياناً جماهيرياً بمناسبة ذكرى الإستقلال وفيما يلي أبرز ما جاء فيه:

في الخامس عشر من تشرين الثاني، تمر الذكرى الحادية عشرة لإعلان الاستقلال، الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨، هذه الذكرى العزيزة على كل الشرفاء والمخلصين من شعبنا وأمتنا، والتي كانت نتيجة ثمرة طيبة لنضال وتضحيات شعبنا على مدار عقود مضت، والتي توجت بالانتفاضة الشعبية المجيدة في كانون الأول عام ١٩٨٧، لتنقل النضال الوطني الفلسطيني إلى مرحلة جديدة جعلت من قيام الدولة الفلسطينية إمكانية واقعية ومهمة كفاحية مباشرة تحظى بإجماع وطني والتفاف شعبي شامل.

يا جماهير شعبنا الأبي

يا شعب الشهداء والأحرار

إن الاستقلال لا يقدم على طبق من فضة، بل ينتزع انتزاعاً بكفاح عنيد ومثابر، وإن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة هي مهمة كفاحية تتطلب توحيد كل طاقات وجهود شعبنا وزجها في مواجهة الاحتلال وسياساته وإجراءاته التي تستهدف فرض الأمر الواقع لتقويض ممكنات الاستقلال والسيادة. وإذ نرفض اعتبار الأمر الواقع المتحقق بنتائج المرحلة الانتقالية مضموناً لدولة مستقلة، لأنه لن يتعدى الحكم الذاتي الموسع تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية، فإننا نحذر من تمرير الاستقلال الشكلي والسيادة المنقوصة أو مقايضتها بأي من الثوابت الوطنية الفلسطينية مؤكدين بأن حقنا في الاستقلال والسيادة الكاملين هو حق غير قابل للتفاوض وعلى كل الوطنيين المخلصين أن يرصوا صفوفهم ويعززوا من نضالهم لحث الخطا لإعلان تجسيد دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس بقرار وطني مستقل، وأن من يريد دولة مستقلة حقاً عليه أن يؤكد ذلك بالعمل على تعزيز مقوماتها وإرساء دعائمها على كافة الصعد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً ومالياً عبر إصلاح شامل يعيد لشعبنا الثقة بالمؤسسة القيادية الوطنية المؤتمنة والموثوقة على مصير ومستقبل شعبنا. ولعل إعلان باراك وممارساته العدوانية على الأرض ورجحان ميزان القوى لصالح الاحتلال، والوضع الفلسطيني المتدهور، تستدعي إعادة نظر جذرية بالاستراتيجية السياسية الفلسطينية المتبعة حتى الآن، وبحيث يجري إعادة ترتيب للبيت الفلسطيني على اساس ديمقراطي والتمسك بالثوابت الوطنية التي تؤكدها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة باعتبارها أساساً ومرجعية للتسوية السياسية. وفي ظل استمرار الاستيطان ومصادرة الأرض وعزل وتهويد القدس والتنكر لقرارات الشرعية الدولية من قبل حكومة الكيان الصهيوني ندعو لوقف المفاوضات الجارية والتوجه بجدية لاستكمال الحوار الوطني الفلسطيني والحرص على مشاركة الجميع فيه ليكون شاملاً وبحيث تجري تهيئة الأجواء اللازمة لإنجاحه والعمل على تطبيق ما اتفق ويتفق عليه في الحوار وبما يمكننا من إعادة الاعتبار لـ م.ت.ف على أساس برنامجها الوطني والتشكيل الديمقراطي الانتخابي لمؤسساتها وهيئاتها التمثيلية التشريعية باعتبارها ممثلاً شرعياً وحيداً لشعبنا ومرجعية وطنية عليا له، وبما يمكننا أيضاً من إحداث إصلاح شامل في كل المؤسسات الوطنية وتصليب الجبهة الداخلية وتحصينها لتنقل الوضع الفلسطيني إلى نقطة متقدمة لمواجهة تحديات قضايا معركة تقرير المصير.

يا جماهير شعبنا العظيم

أيها المناضلون الشرفاء

لقد عبد طريق الاستقلال بتضحيات الشهداء ومعاناة وصمود الأسرى والمعتقلين والجرحى والثكالى، وحملت سواعد المناضلين رايته خفاقة عالية، ولايزال الطريق شاقاً وصعباً يحتاج جهد كل القوى الوطنية من أجل استكماله بتصميم وشجاعة ومثابرة على مقاومة الاستيطان وإزالة الاحتلال وإننا لعلى ثقة بأن شعبنا العظيم وقواه الوطنية أهل لهذه المهمة الكفاحية وسيبقى النضال مستمراً حتى ننتزع حريتنا كاملة ونبني دولتنا المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها الأبدية القدس.

عاشت فلسطين دولة عربية مستقلة ذات سيادة

وإننا لمنتصرون

المؤتمر الروسي ـ العربي في القاهرة
المجهودات المشتركة لبناء عالم متعدد الأقطاب

عقد المؤتمر الروسي العربي في القاهرة ٢-١٩٩٩/١١/٣ بدعوة من لجنة الصداقة المصرية الروسية تحت عنوان «روسيا والبلدان العربية: المجهودات المشتركة لبناء عالم متعدد الأقطاب» وحضر المؤتمر ممثلون عن الدول العربية باستثناء دولة الكويت. وممثلون عن لجان الصداقة الروسية العربية. وافتتح المؤتمر السيد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري وحضر المؤتمر وفد روسي كبير على رأسه الوزير عبد اللطيبوف ومعه عدد من أعضاء مجلس النواب الروسي وشخصيات سياسية وثقافية.

وحضر المؤتمر الرفيق أبو أحمد فؤاد عضو م.س ممثلاً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ووفد يمثل لجنة الصداقة الفلسطينية الروسية على رأسه الأخ زكريا الآغا عضو ل.م لحركة فتح وتضمن جدول أعمال المؤتمر الموضوعات التالية:

١) روسيا والبلدان العربية، دروس السنوات الماضية. وأفق التعاون الثنائي والجماعي.

٢) مكانة التعاون الروسي العربي في تشكل عالم متعدد الأقطاب والعلاقات الدولية بين الدول على أسس المساواة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٣) التفاعل الروسي العربي تجاه مشاكل إقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط.

ووزعت دراسات أعدت من قبل الوفود المشاركة حول الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال. ودار نقاش جاد ومسؤول حول مختلف القضايا المطروحة السياسية والاقتصادية والثقافية.

وقد ركزت الوفود العربية في مداخلاتها ودراساتها على أهمية العلاقة بين الشعب الروسي والشعب العربي وضرورة وأهمية تعميقها وتعزيزها على مختلف الصعد. كذلك بين الجمهورية الاتحادية الروسية والدول العربية.

وجرى التركيز أيضاً من قبل الوفود العربية على ضرورة تفعيل دور روسيا على الصعيد الدولي. وأهمية أن تلعب دوراً فاعلاً على صعيد مسألة الصراع العربي الصهيوني باعتبارها أحد راعيي عملية السلام. وأشاروا بالنقد للدور الروسي غير الفاعل على هذا الصعيد وبالنسبة لقضايا عديدة أخرى على المستوى الدولي مما أعطى الفرصة للولايات المتحدة للتفرد والهيمنة حيث أصبحت هي القطب الوحيد المسيطر على العالم وأشار غالبية المتحدثين إلى أن العالم لايمكن أن يستقر مادامت الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة المهمة ولابد من الدفع باستمرار باتجاه بناء عالم متعدد الأقطاب.

كما جرى نقاش مطول حول دور «إسرائيل» في المنطقة وأكدت معظم الوفود العربية على أن «إسرائيل» بدعم من الولايات المتحدة تمارس الأعمال العدوانية وتحتل الأراضي العربية وتمتلك أكثر من (٢٠٠) راس نووي وتضرب بعرض الحائط بكل قرارات الشرعية الدولية ولا أحد يردعها بل تأخذ كل الدعم والإسناد من قبل الولايات المتحدة.

كما أكد الجميع على حق الفلسطينيين باستعادة أراضيهم المغتصبة وحقهم في العودة وتقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

وعلى حق سورية باستعادة الجولان دون قيد أو شرط. واستعادة لبنان لأراضيه المحتلة دون قيد أو شرط.

وفي الختام صدر بيان صحفي عن أعمال المؤتمر واقر أن يعقد المؤتمر الثاني في العام القادم في أحد البلدان العربية أو في موسكو.

انعقاد المؤتمر العام الثاني للأحزاب العربية في بيروت

التأكيد على رفض اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة

انعقد في مدينة بيروت وبدعوة من الأمانة العامة المؤتمر العام الثاني للأحزاب العربية في الفترة ما بين ٢٠-٢٢ تشرين ثاني ١٩٩٩، وذلك بمشاركة ٧٦ حزباً عربياً من كل من الأردن وفلسطين وتونس والجزائر وسوريا والعراق ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن، وذلك برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني د. سليم الحص وقد حمل المؤتمر اسم دورة «سليمان عرار» وفاءً وتقديراً لجهده في إطلاق مبادرة انعقاد المؤتمر الأول في عمان-الأردن من ١٦-١٨ كانون الأول ١٩٩٦ وقد استمع المؤتمر إلى كلمات راعي المؤتمر دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني د. سليم الحص وكلمة الأمين العام لحزب الله العلامة السيد حسن نصر الله والأمين العام المساعد لأمانة المؤتمر د. إسحاق الفرحان.

كما ناقش المؤتمر التقرير السياسي الذي قدمه د. إسحاق الفرحان وميثاق الشرف للأحزاب العربية والتقرير العام الإداري والمالي الذي قدمه الأستاذ عبد العزيز السيد أمين سر الأمانة العامة للمؤتمر، كما أحال مشروع برنامج العمل الشعبي العربي إلى الأمانة العامة لمواصلة جهودها في نقل القول إلى حيز الفعل الشعبي العربي المشترك. وقد تضمن المؤتمر ثلاثة محاور:

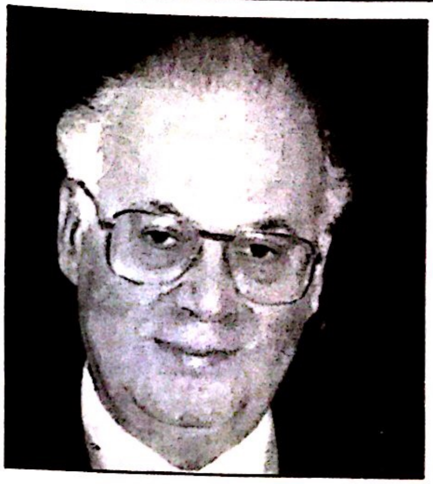
- محور قضايا الصراع العربي الصهيوني.
- محور التضامن والتكامل العربي في مرحلة العولمة.
- محور الديمقراطية والتعددية السياسية في الأقطار العربية.

وبعد المناقشات والمداخلات من الوفود المشاركة انقسم المؤتمر إلى لجان عمل وشكّل لجنة لصياغة البيان الختامي عن أعمال المؤتمر.

هذا وقد شارك وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أعمال المؤتمر ضمّ الرفيق أبو أحمد فؤاد والدكتور ماهر الطاهر عضوَي المكتب السياسي.

كلمة الرفيق أبو أحمد فؤاد

وقد ألقى الرفيق أبو أحمد فؤاد كلمة في المؤتمر أكد خلالها أن انعقاد المؤتمر يأتي وقد حقق العدو الصهيوني العديد من أهدافه الاستراتيجية فلقد اعترف العديد من الأنظمة العربية والقيادة المتنفذة في م.ت.ف رسمياً بالكيان الصهيوني وحقه في الوجود على أرض فلسطين كما حقق هدفاً استراتيجياً آخر وهو تجزئة الصراع العربي الصهيوني إلى صراع فلسطيني إسرائيلي، مصري إسرائيلي، أردني إسرائيلي،... إلخ، وبذلك أنجز



خرقاً كبيراً ونوعياً في جدار وحدة الموقف العربي من مسألة الصراع مع العدو الصهيوني كما حقق فرض إملاءاته وشروطه على كل من وقع معه اتفاقات. الشروط الأمنية، والشروط العسكرية، والتطبيع...

إن هذا الواقع في حال الأمة يستدعي من قبل كافة القوى العربية الحية والفاعلة ان تقاوم اليأس والإحباط وأن تعيد تنظيم صفوفها وتوحيد جهودها على أسس وقواعد سياسية وتنظيمية واضحة تستخلص منها برامج العمل التكتيكية والاستراتيجية.

إن المخطط الإمبريالي الصهيوني باتت معالمه واضحة ومكشوفة فالمخطط قائم على الأساس التالي:

- إقامة دولة فلسطينية شكلية (كركوزية) مقابل تنازلات جوهرية. كالتنازل عن القدس كعاصمة لدولة فلسطين. والتنازل عن عودة اللاجئين إلى ديارهم. وبقاء الكتل الاستيطانية.. الخ أي حكم إداري موسع (اسمه دولة) فمقاومة هذا المخطط مسؤوليّة عربية وليست فلسطينية فقط.

إن الجبهة ستستمر في خطها السياسي ومقاومتها لاتفاقات أوسلو وما تبعها. وستستمر في النضال بكافة أشكاله بما في ذلك الكفاح المسلح حتى يحقق شعبنا كامل أهدافه.

إن الشعب الفلسطيني في لبنان وفي كافة مناطق الشتات واللجوء يريد العودة إلى دياره التي شرد منها ولا يرضى بغير ذلك بديلاً فهو يرفض التوطين ويتمسك بحقه في العودة إلى دياره. وإلى أن يتم ذلك يريد العيش في أمان واستقرار وأن ترفع عنه أية قيود تعيق تطوره الاجتماعي والاقتصادي حسب القوانين والأنظمة المرعية في الدولة المضيفة.

إننا ندعو إلى حوار أخوي مع الدولة اللبنانية لمعالجة المشكلات التي تعترض طريق تطور العلاقة وحل معاناة الشعب الفلسطيني. إننا ننظر بكل التقدير للمواقف التي أعلنتها الدولة اللبنانية بكل مؤسساتها، والشعب اللبناني الشقيق والمتلخصة بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في حقه في تقرير مصيره والعودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس..

فلتتضافر جهودنا جميعاً لنحبط مؤامرات التوطين كما أحبطناها سابقاً وفي النهاية نقترح مايلي:

١) العمل على إنشاء مجلس تنسيق تنبثق عنه:

أ) جبهة عربية لمقاومة التطبيع ولها آليات عمل ولوائح داخلية وبرنامج وذلك عبر مجلس التنسيق الذي اقترحت انشاءه في ميثاق الشرف.

ب) إنشاء صندوق مالي موحد يشرف عليه مجلس التنسيق.

ج) إصدار مجلة أو منبر إعلامي يعبر عن برنامج الحد الأدنى المتفق عليه والمقر من قبل مجلس التنسيق.

هـ) لجنة حق العودة ومقاومة التوطين.

في الختام:

- أتوجه بالتحية والتقدير لكل من ساهم في إنجاز انعقاد هذه الدورة لمؤتمر الأحزاب العربية.
- التحية لروح المرحوم الأستاذ سليمان عرار صاحب المبادرة النبيلة.
- التحية لأرواح شهداء الأمة.

كما قدم الدكتور ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي مداخلة مكتوبة تم توزيعها على أعضاء المؤتمر وحملت عنوان هل يملك العرب بديلاً لمواجهة إسرائيل في حال فشل ما يسمى بعملية السلام.

هذا وقد أجرى وفد الجبهة الشعبية عدداً من اللقاءات السياسية شملت العديد من الأحزاب السياسية العربية المشاركة.

البيان الختامي:

وقد صدر في ختام أعمال المؤتمر بيان ختامي أبرز ما جاء فيه:

القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني:

١) يؤكد المؤتمر على الطبيعة الحقيقية للقضية الفلسطينية، بما هي قضية اغتصاب

أرض فلسطين وإقامة كيان عدواني عليها، ويأتي هذا التأكيد إعراباً عن التمسك بالحقائق التاريخية والجغرافية بمعزل عما تفرضه الاتفاقيات من تضليل وتحريف.

٢) انطلاقاً من أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية فإن المؤتمر يؤكد على حق الشعب الفلسطيني والأمة في مقاومة الاحتلال الصهيوني بكل السبل بما فيها الكفاح المسلح من أجل تحرير كامل ترابه الوطني، وهو في هذا السياق يرفض ويدين كل مشاريع التسوية الاستسلامية ومنها اتفاق كامب ديفيد وأوسلو واتفاق وادي عربة التي شكلت جسر عبور للمشروع الصهيوني باتجاه كل عاصمة عربية واستسلاماً لإملاءات وشروط الكيان الصهيوني.

٣) يؤكد المؤتمر على أن الصراع مع الكيان الصهيوني لن ينتهي بتوقيع هذه الاتفاقيات على اعتبار أن الصراع معه هو صراع وجود لا نزاع على الحدود بحكم طبيعته العدوانية ـ التوسعية ـ العنصرية ـ الإحلالية التي لاتؤمن بالسلام، والسلام الذي يريده هو سلام القوة والإخضاع.

٤) يؤكد المؤتمر دعمه الكامل لنضال الشعب الفلسطيني ولقواه الرافضة لنهج أوسلو، باعتبار أن اتفاقيات أوسلو شرعت للعدو الصهيوني احتلاله لفلسطين ومزقت وحدة الشعب والأرض وهي لاتعبر عن أهداف وتطلعات الشعب العربي الفلسطيني وأمته العربية والإسلامية، كما يؤكد على حق الشعب الفلسطيني التاريخي في العودة إلى وطنه وإقامة دولته على كامل تراب الوطن وعاصمتها القدس وحقه في تقرير مصيره على أرضه مثل بقية الشعوب.

٥) يؤكد المؤتمر بأن الإجراءات التي يقدم عليها العدو الصهيوني في القدس تستهدف طمس هويتها وتهويدها عبر تفريغها من سكانها الأصليين وإقامة المستوطنات فيها وهي إجراءات باطلة وغير شرعية وتخالف الشرائع والقوانين الدولية، ويطالب المؤتمر كل الأحزاب والقوى الوطنية والنظام العربي الرسمي بتقديم كل أشكال الدعم من أجل مقاومة وإحباط مخططات العدو الصهيوني الرامية إلى تهويد فلسطين والقدس. وفي هذا السياق وتلبية لتوصيات المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس يدعو المؤتمر جميع الأحزاب العربية لتشكيل لجنة «فلسطين والقدس» في كل حزب بهدف التوعية بالمخاطر التي تتعرض لها القضية الفلسطينية بعامة وقضية القدس بخاصة، وإحياء المناسبات الفلسطينية المقدسة التي تمثل مراحل العدوان والجهاد على امتداد تاريخ المدينة المقدسة.

٦) يؤكد المؤتمر على حق العودة والتحرير باعتباره حقاً تاريخياً وطبيعياً ومقدساً للشعب الفلسطيني، وهو بهذا الصدد يرفض أية محاولة لتوطين أو تهميش الشعب الفلسطيني خارج وطنه في فلسطين.

٧) كما يحيي المؤتمر شهداء الشعب الفلسطيني ومقاومته البطولية ويدعو إلى ضرورة دعم ومساندة نضال الشعب الفلسطيني، ويدعو في هذا السياق إلى ضرورة تفعيل كل ما من شأنه مواصلة النضال ضد الاحتلال.

٨) إن الأحزاب العربية ترى في الغزو الثقافي الصهيوني للمنطقة اختراقاً للنسيج الثقافي العربي يهدد ثقافتنا وموروثنا الحضاري القيمي الأمر الذي يجب التصدي له ومقاومته على كل الصعد.

سوريا:

في الوقت الذي يحيي فيه المؤتمر صمود سوريا بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد لتمسكها بالثوابت الوطنية والقومية ورفضها لكل المشاريع والحلول الاستسلامية، لتجسيدها سلوكاً وممارسة طليعة للنضال القومي العربي، ويعلن تأييده وتضامنه والوقوف إلى جانب سوريا قيادة وشعباً لما تمثله من موقع متقدم في مواجهة المشاريع والمخططات المعادية فإنه يعبر عن ثقته واعتزازه بصمود سوريا ودورها القومي تجاه قضايا أمتنا وفي مقدمتها قضية فلسطين، ويؤكد أن صمود سوريا ومعها القوى الحية في أمتنا لقادرة على مواجهة كل التحديات والمخاطر.

لبنان:

يتقدم المؤتمر بالشكر إلى لبنان، حكومة وشعباً وأحزاباً، على استضافته أعمال المؤتمر، مجدداً الثقة بأن عاصمته تبقى عاصمة النضال والمقاومة.

ان المؤتمر، إذ يُعرب عن فخره واعتزازه ببسالة المقاومة الإسلامية والوطنية، وتقديره للتضحيات العالية التي يقدمها مجاهدوها، والشعب اللبناني الصامد، فإنه يؤكد على دعم الأحزاب العربية للبنان في مقاومته وصموده.

كما يشيد المؤتمر بالمواقف الوطنية والقومية التي تلتزمها الدولة اللبنانية في ثباتها ورفضها للاستسلام وفي احتضانها للمقاومة وفي تضامنها مع سوريا الشقيقة في وحدة المصير.

العراق:

١ـ يطالب مجلس الأمن الدولي برفع الحصار الظالم عن العراق فوراً وبلا أية شروط أو قيود جديدة ويرفض أي قرار لايحقق هذا المطلب الملح. ويدعو الجامعة العربية وحكوماتها الأعضاء لإلغاء الحصار المذكور من جانب واحد تطبيقاً للمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة لما يشكله الحصار من إبادة جماعية منظمة لشعب العراق الشقيق وشل لقدراته ودوره القومي في مجابهة الإمبريالية والصهيونية.

٢ـ يدين بشدة العدوان الأمريكي ـ البريطاني الغاشم الذي وقع على العراق يوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ باعتباره عدواناً على الأمة العربية جمعاء وانتهاكاً فظاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويطالب محاسبة مرتكبيه ويؤيد حق العراق في تعويض خسائره البشرية والمادية.

٣ـ يندد بإستمرار القصف الأمريكي البريطاني الغالب على منطقتي الحظر شمال العراق وجنوبه وتطالب بإلغاء هاتين المنطقتين غير الشرعيتين باعتبار فرضهما يمثل خرقاً فاضحاً لسيادة العراق ووحدته وأمنه ووطنه، ويدعو دول الجوار العربي وتركيا لمنع انطلاق طائرات العدوان الأمريكي ـ البريطاني من قواعدها وعدم تقديم أي دعم أو تسهيلات لها.

٤ـ يقدر عالياً صمود العراق وتصديه الشجاع للعدوان والحصار والتآمر على وحدته واستقلاله وسيادته وأمنه الوطني، ويجدد تضامنه الأخوي الفعال معه واحترام خيار شعبه الحر.

٥ـ يستنكر بشدة الاعتداءات التركية على العراق ويطالب بعدم تكرارها واحترام علاقات حسن الجوار.

الديمقراطية والتعددية السياسية

تدرك الأحزاب العربية أن الديمقراطية والشورى والحريات العامة وحقوق الإنسان، هي جزء من تراثنا، منذ فجر الإسلام، وأن بعض أقطارها عرفت الأحزاب السياسية والبرلمانات المنتخبة منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وان ثوراتها الوطنية من مطلع القرن العشرين زاوجت بين التحرر الوطني والقومي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والعدل الاجتماعي، وان تغييب الديمقراطية بدعوى تحقيق هذا الهدف أو ذاك قد أصاب الأمة العربية من مقتل وأدى إلى تأخرها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحررية، واثبتت التجربة أن تحقيق أي تقدم في أي مجال لايستند إلى أوضاع ديمقراطية صحيحة مهدد بالفشل.

وتأكيداً للإيمان بالديمقراطية يدعو المؤتمر الأحزاب العربية لأعمال الديمقراطية الكاملة في علاقاتها الداخلية لتكتسب مصداقية لدى الجماهير العربية ولتصعيد نضالها الديمقراطي السلمي الذي يؤكد على أن الأمة هي مصدر السلطات، ولضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان، وإصدار قوانين عصرية للانتخابات تحقق إرادة الأمة العربية من انتخابات حرة نزيهة وتداول سلمي للسلطة ينهي احتكار حزب أو فرد أو طبقة للسلطة، وإطلاق حرية إنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية ومنظمات ومراكز حقوق الإنسان، وإلغاء القيود المفروضة على النشاط الجماهيري السياسي، وإطلاق حرية إصدار الصحف وتملك أجهزة الإعلام لأبناء الوطن، وتوفير استقلال حقيقي للقضاء وإلغاء المحاكم الاستثنائية أي بالإجمال إنهاء الدولة البوليسية والاستبدادية وبروز الدولة العربية الديمقراطية ■■

المؤتمر العام العاشر للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

القضية الفلسطينية ماتزال القضية المركزية للعمال العرب والأمة العربية

متابعة/ ناصر أبو العلا

بدأت في دمشق أعمال المؤتمر العام العاشر للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، بمشاركة وفود النقابات العمالية القطرية العربية، وشخصيات عمالية دولية مرموقة في الفترة ما بين ٢٩/١١-٢/١٢/١٩٩٩، وقد افتتح جلسات المؤتمر حسن جمّام رئيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بكلمة موسّعة حدّد فيها أهم القضايا المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، والتحديات التي تواجه المجتمعات العربية، والطبقة العاملة، العربية في ظل العولمة والمتغيرات الدولية التي تفرض عليها توجّهات مستقبلية مختلفة على كافة الأصعدة.. في مجال الشؤون العربية والشؤون الخارجية، وفي مجال الإعلام والنشر، وفي مجال الشؤون الثقافية العمالية، وفي مجال الاتحادات المهنية العربية، وكذلك في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

سيناقش المؤتمر قضايا تنظيمية تتعلق بتعديل الدستور، ونظام العمل في المؤتمر العام، وأوضاع الاتحادات المهنية العمالية، ومسألة التنظيم الإداري والمالي، وكذلك الوضع النقابي العربي، والوضع النقابي الدولي. وحول القضايا القومية، مطروح على المؤتمر مشاريع قرارات تتناول أهم القضايا السياسية المفصلية الراهنة في الساحة العربية للمناقشة واتخاذ مواقف محددة حولها ومن بين هذه العناوين: مقاومة الاستسلام ومواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني ومشروع النظام الشرق أوسطي.

وحول القضية الفلسطينية سيناقش المؤتمر وسائل دعم نضال الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه التي تتعرض في هذه المرحلة لمخاطر التصفية والتبديد جراء عملية التسوية المفروضة بفعل موازين القوى المختلفة لصالح العدو الصهيوني المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، القطب المهيمن على النظام الدولي.

كذلك سيناقش المؤتمر سُبل دعم ومساندة عمال وشعب الجماهيرية العربية الليبية، ورفع الحصار الظالم المفروض عليها نهائياً ومواجهة التهديدات الأمريكية والبريطانية.

ومن بين المسائل المهمة المطروحة على جدول أعمال المؤتمر مسألة الحصار الجائر على شعب العراق، ومسألة دعم ومساندة عمال وشعب العراق من أجل إنهاء هذا الحصار والحفاظ على وحدة أراضيه وسيادته في مواجهة التهديدات العدوانية الأمريكية والبريطانية.

وسيناقش المؤتمر وسائل دعم ومساندة القطر العربي السوري، وأهلنا الصامدين في الجولان المحتل، وكيفية مساندة عمال وشعب لبنان والمقاومة الوطنية اللبنانية من أجل تحرير الجنوب والبقاع الغربي.

وأفرد المؤتمر مساحة خاصة لجرائم الإرهاب والتخريب في الجزائر معتبراً أن أعمال الإرهاب والتخريب والاغتيالات أعمالٌ تتنافى مع الدين والأخلاق وحقوق الإنسان ومع المصالح الوطنية والقومية، إضافة إلى كونها تهديداً لاستقرار الجزائر، وتقويضاً للأمن القومي العربي.

ورأى المؤتمر أن الوضع في السودان يزداد خطورة بسبب الضغوط التي تمارس عليه من قبل الولايات المتحدة، وبسبب الدعم الكبير الذي تقدمه للانفصاليين في الجنوب لتمكينهم من الاستمرار في حربهم بهدف فصل جنوبه عن شماله وتمزيق وحدته الوطنية واستنزاف قدراته البشرية والاقتصادية، وإضعاف مساهماته في الجهد العربي لمواجهة التحديات التي تواجه أمتنا العربية في هذه المرحلة.

وعُرضت على المؤتمر مذكرة حول الأوضاع في الصومال التي لازالت تدعو للحزن والقلق من جراء الحرب الأهلية الناشبة فيه منذ عدة سنوات، ومذكرة أخرى حول الأوضاع في أرتيريا، رأت أن مواقف الحكومة الأرتيرية التي يرأسها أسياس أفورقي ماتزال على الصعيد الداخلي على حالها من حيث استبعادها للقوى الوطنية التي لعبت دوراًتاريخياً في تحقيق استقلال أرتيريا وحرمانها من المشاركة في السلطة وبناء أرتيريا، وعلى الصعيد الخارجي تنتهج حكومة أفورقي سياسة معادية للمصالح المشتركة الأرتيرية العربية تهدف إلى تعميق انفصال أرتيريا عن إطارها العربي.

وطُرح على المؤتمر مذكرة حول النزاع الناجم عن ضم إيران للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ـ طنب الكبرى ـ طنب الصغرى ـ أبو موسى.

وحول إطلاق المحتجزين الكويتيين في العراق قدّمت مذكرتان الأولى:

مذكرة الأمانة العامة حول المحتجزين الكويتيين في العراق، ومذكرة الاتحاد العام لنقابات عمال العراق حول المفقودين العراقيين

والكويتيين.

وطالب المؤتمر بانسحاب القوات الأمريكية والأجنبية الأخرى المتواجدة بدول الخليج العربي، وأدان إنشاء قوات التدخل السريع الأوروبية، لأنه يرى فيها تهديداً مباشراً، ومحاولات عودة إلى ماض بغيض، وسياسة اقتسام وهيمنة على المنطقة.

وناقش المؤتمر خطورة السلاح النووي الإسرائيلي على المنطقة العربية، واعتبر ان إصرار الكيان الصهيوني على امتلاك السلاح النووي والتطوير المستمر لآلته العسكرية استناداً على الدعم اللامنقطع الذي تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية يشكل تهديداً خطيراً ومصيرياً على الأمة العربية، حيث تتفاقم خطورة امتلاك العدو الصهيوني للترسانة النووية بإصراره على عدم التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتهرب من استحقاقات السلام العادل والشامل والاستخفاف بالرأي العام العالمي.

وتناولت مذكرة أخرى مطروحة على المؤتمر: مخاطر وأبعاد التحالف التركي - الإسرائيلي على الأمن القومي العربي، حيث تسعى تركيا بنخبتها العسكرية والسياسية والاقتصادية المسيطرة على توجهاتها السياسية الاستراتيجية لاثبات ذاتها، ورسم ملامحها وحسم خياراتها بالانتماء حضارياً وسياسياً إلى الغرب، عبر طمس خصوصياتها وحقيقتها الدينية والقومية لإثبات جدارتها في إطار تيارات (العولمة) و(الحداثة) وعبر تعزيز دورها الإقليمي في المنطقة (العربية وآسيا الوسطى) المحيطة بها، من مواقع التحالف مع الغرب وخاصة مع سياسات وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ومصالحها.

ما يهمنا التركيز عليه هو ورقتا العمل اللتان طرحتا على جدول أعمال المؤتمر بما يخص: مقاومة الاستسلام والتطبيع مع الكيان الصهيوني ومشروع النظام الشرق أوسطي، ومذكرة حول القضية الفلسطينية ودعم نضال الشعب العربي الفلسطيني.

وقد أشارت المذكرة الأولى إلى ضرورة الاستمرار بتعبئة القوى لاستنهاض حالة شعبية عربية لمواجهة مشاريع الاستسلام والتطبيع والمشروع الشرق أوسطي من خلال «الجبهة القومية للاتحادات والمنظمات النقابية والمهنية الشعبية لمقاومة الاستسلام والتطبيع»، التي ساهمت الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في تأسيسها. وفي هذا السياق تم التأكيد على أن عملية السلام تتطلب أساساً وقبل كل شيء انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في الجولان السورية وجنوب لبنان والاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني بما فيها



حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ورفض أي ارتباط لهذه العملية بمشاريع تستهدف تكريس اغتصاب الأراضي والحقوق العربية وتعميق التجزئة والتبعية والهيمنة في المنطقة.

واعتبار مشاريع التطبيع والشرق أوسطية استمراراً لمحاولات الاستعمار والقوى الامبريالية لمصادرة الهوية العربية، وتهميشاً للاقتصادات العربية، ومحاولة مكشوفة لتقويض مسار التكامل والتعامل العربيين.

ودعت المذكرة الحكومات العربية إلى تجاوز خلافاتها الثنائية وبذل الجهود من أجل تعزيز التضامن العربي والتكامل الاقتصادي العربي، وإعادة الاعتبار لمنظور الأمن القومي العربي على أساس أن ذلك ضرورة من ضرورات مواجهة التحديات الراهنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأشارت المذكرة إلى ضرورة تطوير النظام العربي، وتعزيز الديمقراطية، وإطلاق مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحسب الحاجات والأولويات القطرية والقومية، باعتبار كل ذلك أساساً لتحصين الوضع العربي لمواجهة هذه المشاريع ومقاومتها ولاستعادة كامل الحقوق العربية، ونوّهت المذكرة إلى ضرورة تعزيز الاجماع العربي بشأن مقاطعة الكيان الصهيوني، والاستمرار بمقاطعة ما يسمى بالتعاون الشرق أوسطي ومن ضمنها اللجان متعددة الأطراف، ومؤتمرات القمة الاقتصادية.

حول القضية الفلسطينية، أكدت مذكرات المؤتمر على رفض مجمل الحلول التي جرى ويجري فرضها للقضية الفلسطينية باعتبارها حلولاً مجحفة ولا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني، ولاتنسجم مع قرارات الشرعية الدولية. وأكدت على المواقف المبدئية، الثابتة تجاه متطلبات السلام العادل والشامل والتي تتطلب انسحاب إسرائيل من مجمل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والاعتراف بالحقوق الوطنية المتمثلة بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ودعت المذكرة الحكومات العربية والمنظمات والاتحادات النقابية والشعبية إلى العمل من أجل تعزيز التضامن العربي وتقديم الدعم لنضال الشعب الفلسطيني لتعزيز صموده في وطنه فلسطين، ومن أجل دحر الاحتلال وبناء دولته المستقلة على طريق استعادة كامل حقوقه في وطنه بقيادة م.ت.ف ممثله الشرعي والوحيد.

وأدانت المذكرة السياسات الإسرائيلية العنصرية والاستيطانية والقمعية التي تمارس في مجمل الأراضي الفلسطينية، وكل الممارسات التي ترمي إلى تكريس الاحتلال عبر مصادرات الأراضي، والاستيطان وسرقة المياه ومحاولات تهويد القدس وفرض الحصار والإغلاق على الأراضي الفلسطينية، وطالبت الحكومات العربية، وحكومات العالم وكل المنظمات النقابية والشعبية بمقاومة هذه السياسات والعمل على إدانتها.

وطالبت المذكرة المؤتمر بدعم الاتحاد العام لعمال فلسطين في مختلف المجالات باعتباره ممثلاً لعمال فلسطين داخل فلسطين وخارجها، وإدانة محاولة «الهستدروت» أو غيره التدخل في شؤونه الداخلية والضغط عليه، وتعرية هذه المحاولات في المحافل الثنائية والاقليمية والدولية، وكذلك بذل الجهود على كافة المستويات من أجل تعزيز التعاطف الدولي مع الحقوق النقابية والوطنية لعمال فلسطين ■■

قراءة في كتاب

الرأسمالية.. وتفكيرها الدائم في مستقبلها

نزار الأسعد

الكتاب: مستقبل الرأسمالية ـ كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد
المؤلف: لستر ثورو ـ ترجمة عزيز سباهي
دمشق ـ دار المدى ـ ١٩٩٨ ـ ٤٠٠ ص

عديدة هي الخطابات التي كُتبت حول «الرأسمالية» ومتباينة هي المواقف التي اتخذت منها. وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والأنظمة الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية، حيث نجد أن دعاة الرأسمالية ما برحوا عن التصريح على أن نهاية التاريخ قد حلت. وأن المنافسة بين الفكرين الرأسمالي والاشتراكي قد حسمت لصالح الأول وللأبد. في هذا السياق يأتي كتاب «مستقبل الرأسمالية» للكاتب الأمريكي (لستر ثورو) الاقتصادي المحترف، الذي لايضمر الود للاشتراكية، ولا يخفي شماتته لسقوط تجاربها الأولى. ليبين في كتابه «كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد» حسب تعبيره.

إن هذا الكتاب كما يقول مؤلفه هو محاولة لفهم حركة الطبقات أو الألواح الاقتصادية الكامنة تحت السطح المرئي من أرضنا الاقتصادية لكي يغدو الذين يفهمون ما يجري لهم أن يرسموا اتجاهات جديدة تمكنهم من البقاء والإزدهار «ص٣١».

يتألف الكتاب من خمسة عشر فصلاً يؤكد من خلاله الكاتب كيف استطاعت الرأسمالية على مواجهة الاشتراكية خلال عقود طويلة من القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين، بينما أن هذه الإيديولوجيات مثل «الاشتراكية» لم يعد لها مستقبل إلا في كتب التاريخ. حيث أن الرأسمالية تقف وحدها الآن ولديها ميزة راهنة بعد موت الشيوعية والاشتراكية تتمثل في كونها لاتواجه نظاماً اجتماعياً منافساً لها.

بالإضافة إلى تناوله (نهاية الشيوعية) حسب زعمه والتركيز على هذا الموضوع في أكثر فصول الكتاب، يتناول المؤلف العديد من الأفكار حيث يبين مزايا عصر صناعات طاقة الذكاء الصناعي واختفاء المزايا التفاضلية الكلاسيكية في عملية الانتاج، فيقول: في عصر صناعات طاقة الذكاء الصناعي، الاقتصاد العالمي هو اقتصاد دينامي وفي حالة انتقال مستديمة حيث لاتمر فترات طويلة من الزمن دون تغير تكنولوجي (ص٨٨). وكيف استطاعت التكنولوجيا الجديدة أن تولد عالم تتصادم فيه القيم والاقتصادات، خالقة شيئاً من طراز جديد. ولأول مرة يجري تشكيل الثقافة الإنسانية والقيم الإنسانية بوسائل إعلام الكترونية باحثة عن أقصى الأرباح. ثم يتحدث عن العامل الديموغرافي والتغيرات التي أحدثها في طبيعة النظام الرأسمالي قائلاً: إن ملايين المهاجرين غير المهاجرين وذوي الدخل الواطئ كان لابد أن يؤثروا على أجور ملايين المواطنين الأمريكان وذوي الأجر الأعلى تماماً، وتأثير الزيادة الكبيرة في أعداد الناس المسنين على طبيعة النظام الرأسمالي أيضاً (ص١٣٣).

وينتقل بعد ذلك المؤلف ليحدد لنا مفهوم «الاقتصاد الرأسمالي» وهو الذي يعني حسب تعبيره القيام بصنع أي جزء من الأجزاء المكونة للسلعة وإنجاز أي نشاط اقتصادي في مكان ما على الأرض حيث يكون الأرخص ويبيع ما ينتج من سلع أو خدمات حيثما تكون الأسعار والأرباح هي الأعلى. إن (لب الرأسمالية) يعني تخفيض التكاليف إلى حدها الأدنى وتعظيم الأرباح إلى حدها الأقصى. ولتمكين الاقتصاد العالمي الرأسمالي من العمل، ثمة ضرورة أن تتخلى البلدان عن شيء من سيادتها الوطنية. إن التغييرات التي حصلت في رفع القرن الماضي لم يكن أحد من الاقتصاديين في العالم قادراً على تمييزها، فمنذ (نهاية الشيوعية) بدأ العالم يعيش في حالة. من التداخل، حيث بدأ الرأسمالي القديم بتقديم عرض واسع من العمل الرخيص المتعلم جيداً من العالم الثاني إلى العالم الرأسمالي القديم، وأخذت الهجرة تدفع مباشرة بعدد غفير من العمال غير المهرة ولكن ممن يتصفون بالفطنة والحيوية إلى العالم الأول. أما التكنولوجيات الجديدة فقد خلقت انتقالاً في استخدام المهارة في تقنيات الانتاج في كل من المعمل والمكتب. وأخذ الاقتصاد العالمي يقحم عالم التساوي بالسعر في معادلة الأجر الرأسمالي ويضغط على الأجور باتجاه تخفيضها. ويبين المؤلف أنه في ظل غياب قوة سائدة اقتصادياً لاتوجد قاطرة اقتصادية للقطار الاقتصادي العالمي، ويتباطأ النمو وتخلق ذريعة لخفض الأجور وتشعب مستوياتها. أما التضخم فيعتبره الكاتب أشبه بـ (بركان هامد) ففي السبعينات والثمانينات غدت الحرب ضد التضخم الشغل الشاغل للعالم الصناعي، وبعد التجارب تبين أنه من المستحيل السيطرة على التضخم دون سياسة تعمد إلى خلق بيئة لإبطاء النمو ورفع البطالة. ويسود الآن في التجارة العالمية خط صدع (شق ـ فلق..) كما يبين المؤلف ذلك يتمثل بالفائض التجاري الياباني والعجز التجاري الأمريكي من الجانب الآخر، ولا أحد في حافة المحيط الهادئ في أي مكان آخر يبدي الاهتمام في مساعدة الولايات المتحدة في حل هذه المعضلة الأساسية، هذا الأمر إلى جانب تقليد أمريكي في التعامل مع اليابان على أساس ثنائي، حولا القضية التي ينبغي أن تكون متعددة الأطراف إلى قضية ثنائية تعني كلاً من الولايات المتحدة واليابان وحده، مما سيؤدي إلى حدوث هزة أرضية وشق عميق ولكن ما من أحد يعرف أين ستحدث هذه الهزة.

بالنسبة لنهوض الأصولية الدينية والذي يعتبره المؤلف هو بمثابة بركان اجتماعي في حالة الفوران، والربط بينه وبين الشؤون الاقتصادية هو أمر بسيط، فالذين خسروا اقتصادياً أو الذين لا يستطيعون الصمود أيام الاضطراب الاقتصادي ولا يعرفون ما الذي يتطلب للنجاح في عصر جديد ينكفئون إلى الأصولية الدينية. وعن علاقة الديمقراطية بالرأسمالية يخبرنا بأن الأولى تؤمن بتوزيع متساو تماماً للسلطة السياسية، بينما تؤمن الثانية بأنه من واجب من أصلح اقتصادياً أن يطرد من لايصلح من العمل، أي أن الأفراد والشركات يصبحون كفؤاً إذا ما أصبحوا أغنياء.

لكل نظام اجتماعي نقاط قوته ونقاط ضعفه. فقوة الرأسمالية تكمن في قدرتها على تأمين الأفضليات الفردية المختلفة. أما نقطة ضعفها الكبرى فهي قصر النظر الذي تعانيه، إنها في الجوهر ذات أفق ضيق فكما يقول المؤلف: لايوجد في الرأسمالية تحليل للمستقبل البعيد. ليس هناك مفهوم يقول بأن كل شخص يجب أن يستثمر في مشروع أو معدات أو مهارات أو بنية تحتية أو بحث وتطوير، باختصار ليس هناك «وجوب» اجتماعي في الرأسمالية (ص٣٣٧). وإذا ما أريد للرأسمالية أن تعمل على المدى البعيد ينبغي لها أن توظف استثمارات لاتصب في أي مصلحة شخصية مباشرة لفرد معين، وإنما في مصلحة الجماعة البشرية على المدى البعيد.

إذاً الخطر ليس في أن تنفجر الرأسمالية كما انفجرت الشيوعية، هذا ما يستنتجه الكاتب في نهاية كتابه، فمن دون منافس مقابل للحياة والنمو يمكن أن يندفع الناس نحوهم حين تخيب آمالهم في معاملة الرأسمالية لهم، فإن الرأسمالية لايمكن أن تدمر نفسها. إن الخطر في الركود وليس في الانهيار، حيث لاتزال المشكلة الجوهرية للرأسمالية البادية للعيان منذ ساعة ولادتها (عدم الاستقرار ـ اللامساواة المتفاقمة ـ البروليتاريا الرثة) تنتظر الحل، وإلى جانبها ظهرت مجموعة جديدة من المشاكل نجمت عن تزايد اعتماد الرأسمالية على الرأسمال البشري وصناعات طاقة الذكاء الصناعي، ففي عصر هذه الصناعات سيفوز الذي يتعلمون كيف تلعب اللعبة الجديدة بقواعد جديدة تتطلب استراتيجيات جديدة، وصفات الرابحين في المستقبل تختلف جداً عن صفات رابحي اليوم.

لقد أطلعنا الكتاب على بعض من صفات «الرأسمالية المستقبلية» ولاينبغي سوى التأكيد على مطالبة الباحثين والاقتصاديين العرب بتدارس تلك الصفات بهدف تحديد طريقة للتعامل معها، لمواجهة خطرها القادم إلينا ■■

قضايا ثقافية

فتنة الناصرة: شرارة حريق مخيف!

ما يحدث في الناصرة هذه الأيام مرعب حقاً، بكل المعايير والدلالات التي يفضي إليها. لكأن ماحلّ بنا من مصائب خلال هذا القرن غير كافٍ، وما كنا نفاخر به حتى الآن حول وحدتنا الوطنية، وتعايشنا الوطني بعيداً عن النعرات الدينية والمذهبية والطائفية بات الآن أمام حدث الناصرة وكأنه وهم، أو سراب، لايستند إلى حقائق راسخة الجذور، وإلا كيف استطاعت إسرائيل أن تنجح أخيراً في إثارة هذه الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين ونحن على أبواب الألفية الثالثة، لولا أنها وجدت بعض المنافذ عند الطرفين لتتسلل من خلالها وتشعل هذه الفتنة المخيفة، التي لايعلم أحد حتى الآن، كيف ستكون مفاعيلها في الأيام أو السنوات القادمة؟!

خلال قرن من صراعنا الوطني والقومي مع الصهيونية، والعدو يحاول أن يحرف الصراع عن جوهره الوطني والقومي، ويصبغه بصبغةٍ طائفية، وقد غذّت اسرائيل لهذا الغرض كل الحرائق الطائفية التي اشتعلت في المنطقة، وأقرب مثال على ذلك، ما حدث في لبنان، بيد أن ما يحدث الآن في الناصرة أشد خطراً وهولاً بدلالته الرمزية لأنه يجري على مسرح الأرض التاريخية المتنازع عليها وفي أرض (البشارة)، وإذا ما اندلع الحريق فهو سيمتد ليشمل كل الكنائس والمساجد العربية وحينئذٍ «على الله السلام»، لأن الحابل سيختلط بالنابل، وربما نحتاج إلى قرنٍ آخر حتى يظهر الخيط الأبيض من الأسود، ويعود الصراع إلى مجراه الحقيقي.

نحن لانلقي باللائمة فقط على اسرائيل كما فعل الفاتيكان، وكما تفعل بعض المرجعيات الإسلامية العقلانية (وكفى الله المؤمنين شر القتال)، بل نقول بوضوح: على جميع المسلمين والمسيحيين والمتنورين في الناصرة وغيرها من المدن الفلسطينية والعربية أن يهبّوا للوقوف وقفة رجل واحد، ويشجبوا وينبذوا من صفوفهم تلك الدعوات والنعرات الطائفية المتطرفة، البغيضة، التي لاتخدم في نهاية المطاف سوى عدونا التاريخي الذي طالما حاول اشعال هذه الفتن وفشل، ونتساءل: لماذا نسلّمه الآن رأسنا بهذه البساطة، ونجعله المرجعية الوحيدة، والحَكَم الفاصل في هذه القضية الخطيرة التي حاك في الظلام خيوطها، مستفيداً من بعض الجَهَلة المتطرفين في صفوفنا، الذين لانشك أنهم من اختراعه وإلا كيف تحولوا بين ليلةٍ وضحاها إلى قوة سياسية في الناصرة يحسب حسابها كقوة إسلامية تقاوم «ضغوط السلطة الفلسطينية، ومغريات السعودية.. وتحذيرات العالم كله»؟!

المسألة ليست بناء جامع.. قرب كنيسة (البشارة) التاريخية وإنما فتنة طائفية، إذا ما انفجرت لن تتأخر أصداؤها في الاشتعال في كل بلد.

فهل ترتفع أصواتنا مسلمين ومسيحيين ضد متطرفي الناصرة من المسلمين والمسيحيين، لنمنع اشتعال هذه الفتنة، ونثبت مرةً أخرى قدرتنا على التسامي، والتسامح، وحسن الجوار، والتعايش مسلمين ومسيحيين؟!

أم نقف بسلبية متفرجين على اندلاع هذا الحريق، الذي سرعان ما سينتشر في كل المدن والحواضر العربية؟!

الهدف الثقافي

حول الروائي والأسطوري والتاريخي

(الخراط وماركيز)

عبد الكريم درويش

«رامة والتنين» نص روائي لإدوارد خراط. تيمة العشق تهيمن على الرواية مع الحضور المكثف للجنس في صورته الانطولوجية، ويتم تجاوز التجسيد الحسي إلى نوع من الإندغام الوجودي بالآخر. ولنتأمل التوازيات التي يخلقها النص مع نصوص أخرى أسطورية، وبالذات أساطير الخصب المصرية التي تخلقها ذاكرة مصرية تستدعي الأساطير لتلحمها بوجودها الشخصي، ثمة رؤيا أسطورية لفعل الجنس، إن فعل الجنس يماثل الوجود، وتعمل الرواية على خلق تداخل رؤيوي بين الفرد/ الكائن «ميخائيل» وبين الرؤية التي نجدها في الأساطير القديمة، وبخلق تزاوج بين الرؤيتين يعمل الخراط على إزاحة الأساطير الأولى عن مضامينها ودلالتها ليشحنها بمضامين وأبعاداً جديدة خالقاً بذلك أسطورته.

[عابرات القصر، الشعائر القديمة، عبادة القرص الذهبي، البغاء المقدس، الأشوريون، إيزيس..] أساطير تندمج بحياة الراوي، وتعمل الطريق السردية بعدة منظورات على تفتيت هذه الرؤية، وذلك عن طريق الاسترجاع، والمونولوج الذاتي، والسرد الموضوعي، والمشهد، وتعدد الأصوات والضمائر، كل هذا عبر قلب نظام السرد الروائي التقليدي، وتداخل أزمنة السرد، وإلغاء المكان العام أو جعله مكاناً لا صفات محددة له. يتداخل الحلم بالإشراق الصوفي والنزوع الإيروسي. يتحقق الايقاع بالقارئ في وهم الواقعي، وذلك بتضليل المرجعية الواقعية للنص وأيضاً المرجعية التاريخية، حتى ليكاد التاريخي أن يكون ملغىً من النص. والرواية كنص لغوي يتحرك في إطار زمني غير محدد، مما يجعل تصور حضور للتاريخ، يكون ملموساً ومحدداً، أمراً عصياً على النوال، وبذلك تعوض أسطورية النصّ غياب التاريخ والواقع.

الزمن في «رامة والتنين» يخترق جسد الزمان المنطقي ويتجاوزه، باتساعه ورحابة أفقه محتوياً الماضي والحاضر والمستقبل، زمان واحد متصل، مثله في ذلك كمثل زمن الأسطورة وأكيد مما يربط الأسطورة بنص كالذي نحن بصدده هو التأكيد على حركة الوعي الجمعي. وأخيراً، إن مختلف الوقائع التي ترويها الأسطورة والنص، تتحقق في مكان بين الخيال والواقع، بين الحلم والحقيقة، ومختلف الوقائع المسرودة ذات طبيعة طقوسية، ومادام للزمن في هذا التوظيف الأسطوري وظيفة سحرية، فإن التاريخ يحتل موقعاً خارجياً في النص. وفي هذا السياق، نؤكد أن فهماً عميقاً للنص يحتاج إلى قراءات متعددة تستوعب النص وتستنبطه لتكشف لنا عن المدلول الرمزي لغياب التاريخي في نص أسطوري (علماً أن الأسطوري يحضر بموازاة التاريخي بصفة عامة، على سبيل المثال «نجمة أغسطس» لصنع الله إبراهيم).

الذين تحدثوا عن أدب أميركا اللاتينية أثاروا ذكر اتجاه جديد في الواقعية وهو ما أطلق عليه تسمية «الواقعية السحرية» التي تجسد رؤية كونية سحرية للعالم، رؤية لاتاريخية تُمحى فيها الحدود بين الأحياء والجماد، أو بين الثقافة والطبيعة، حيث تكتسب الأشياء والظواهر خواص مقدرات مميزة، وحيث نشاهد جانباً من هذا الواقع السابق على مبادئ العقل والمنطق والسببية.

أين تكمن ملامح السحرية والأسطورة في «خريف البطريرك» لغبريل غارسيا ماركيز؟ في التوظيف الفني للشكل الأسطوري؟ أم في التشكيل الروائي الذي يجعل الحكي يقع بين الواقعي والوهمي؟ أم في اللغة وطريقة تعاملها مع الحدث والحقيقة؟ أم في بناء الزمن الذي يقوم على الانتقال عبر مستويات متعددة ومتداخلة مما يسم البعد الزمني بالتفتت والانطلاق في فضاء كلي؟

نتوسل بإدراك طبيعة الزمن في خريف البطريرك لفهم خاصية المعالجة الأسطورية. وفهم طبيعة الزمن ضروري لأن الفاصل بين نص منطقي، وبين نصّ أسطوري هو طريقة تشكيل الزمن، فالنصوص المنطقية تستند إلى الزمان الطبيعي، المنطقي، الخطي والسببي، مبنية على تراتب متدفق متواتر، يرتبط بتصور تاريخي كامن في أحشاء النص، بينما النص ذو الطبيعة الأسطورية يقوم على توتر بين الزمن الخاص والنفسي للشخصيات، والزمن العادي والمباشر للأحداث، ونزوع هذا التوتر نحو الاستقرار والثبات في قلب الزمان الكوني الذي يشكل زمن الأسطورة وهو زمن مطلق، زمن تتناغم فيه وتندمج الأزمنة الثلاثة، بعيداً عن كل تنميط يحد من فاعلية حضور الزمن في لحظة منفردة أو منعزلة. أضف إلى ذلك كون الزمن في الأسطورة هو شكل وموضوع لها.

لكن الزمن وحده لايضيء بعض أهم ملامح الأسطورة، وإنما تظل هناك أشكال أخرى لها فاعليتها في تحديد الخاصية الأسطورية. إن لغة الروائية ذات التماسك النطقي يبدو فيها أثر الصناعة اللفظية والتركيبية واضحاً، وعلى العكس من ذلك، فلغة الأسطورة طبيعية، لاتفتعل الحقيقة، بل تقدمها على أنها حقيقة قابلة للتصديق، ثم إدماج الغنائية السردية توليفاً مزدوجاً بين الصور والموسيقى في إطار لغة شفافة ومتألقة. يؤكد هذا التصور في نص «رامة والتنين» من حضور التوظيفات السابقة الذكر، وفي نصوص أخرى متعددة لن يسمح لنا المجال بتناولها رغم أهميتها («فقهاء الظلام» لسليم بركات، «إله الأشياء الصغيرة» لأروندهاتي روي..). وفي نصوص غبريل كلها وبالأخص في «مائة عام من العزلة» و«خريف البطريرك».

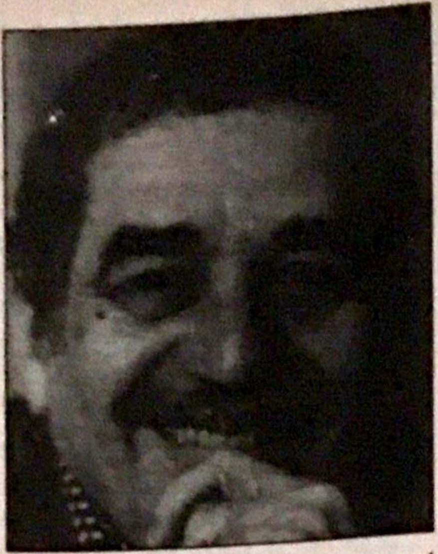
وتكمن أوجه الاتفاق بين النصوص هذه في طبيعة الزمن، والتركيب اللغوي، وتعدد الرواة، وحضور الغنائية، وحضور الأجناس الأدبية القديمة (الغناء، الملحمة، الحكي الشفوي، الخرافة..)، ثم التركيز على إذابة وصهر وتغييب كل علاقة مباشرة بالتاريخ، والاكتفاء بالبعد السحري في استحضار المرجع الروائي، حتى تبدو الحقيقة بسيطة، لكنها واقعة بين حدي الخيال/ الواقع، الوهمي/ الحقيقي، السحري/ العادي.

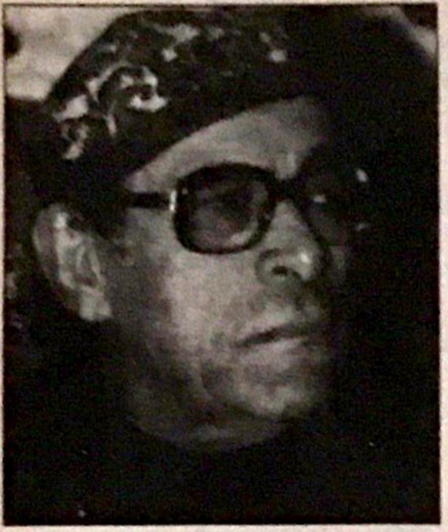
نشير إلى الفصل الرابع من «خريف البطريرك» حيث نقرأ في البداية: [كان أقلنا سذاجة ينتظرون بدون إقرار تحقيق التنبؤات القديمة التي تؤكد، مثلاً، انه في اليوم الذي سيموت فيه سوف يرجع وحل المستنقعات إلى منابعه عبر الروافد، وتهطل الأمطار دماً، ويبيض الدجاج بيضاً خماسي الزوايا، ومن جديد يخيم الصمت والظلمات على الكون بما أن نهايته، إنما تعني نهاية الكون] (ص١١١).

في هذا المقطع الذي يتحدث عن الكولونيل الشخصية البطلة والمحورية - (معظم روايات وقصص ماركيز يكون البطل الرئيسي فيها كولونيلاً، وإن لم يكن، فثمة ذكر له على الأقل) نلاحظ التصور الذي يقدمه الراوي بصيغة الجمع، فالسارد، كما نوهنا، مرتبط بالذاكرة الجماعية ولايعبّر عن موقف فردي، فهو يقيم تزاوجاً بين الوجود الفردي للكولونيل وزمنه الخاص، بالوجود الكوني حيث ترتبط نهايته بنهاية الكون.

وتستمر هذه الرؤية الزمنية الكونية لوجود الكولونيل عبر الحكي: [أما خلوده، فقد كرست الصحف النادرة، التي كانت لاتزال تصدر، كل جهودها للإعلان عنه كما في الماضي، فكانت تُزوِّر إشراقته بتقديم مواد الأرشيف، وتظهره لنا كل يوم متصدراً الزمن السكوني لصفحاتها الأولى، مرتدياً تلك البزة القاسية التي كانت تُبرز الشموس الخمس الكئيبة العائدة إلى أزمنته المجيدة، أكثر استبداداً، وأكثر همة، وأكثر صلابة من أي وقت مضى، رغم أننا انقطعنا منذ زمن طويل عن إحصاء عدد أعوامه. كان يدشن في الصور صروحاً معروفة أو مبانياً عامة لم يرها أحد قط في الحياة الواقعية، وكان يرأس احتفالات رسمية يقولون عنها أنها تعود إلى الأمس، وكانت في الواقع تعود إلى القرن السابق] (ص١١٢).

من خلال المقطعين السابقين، نرى كيف تبدو شخصية الكولونيل، لا كما هي في الأصل، في كيانها الذاتي، ولكن كما هي في تصور الراوي/ الذاكرة الجمعية. إنها شخصية اختلط فيها البعدان الواقعي والأسطوري، فجعلا منها متعالية على الزمن الحقيقي، وأكسباها حضوراً زمانياً مطلقاً، إنها تحزّ عن شرخ التاريخ، وترمز إلى قارية الزمن وصلادته وسكونيته.. كما تبدو الصورة مغلّفة بسحرية تكسر منطق هوية الواقع الطبيعي، وذلك بذكر المطر المتساقط دماً (وخلف هذه الصورة تكمن عناصر من الميثولوجيا الدينية القديمة)، وذكر البيض الخماسي الزوايا (مع استحضار مزدوج تناصي لرمزية البيض في ميثولوجيا القبائل الهندية، والعالم الأمريكي)، ثم ربط هذا التأطير بملاءمة نهاية الكولونيل بنهاية الكون، واستدعاء الصمت والظلام (اللذين لهما حضور مركزي هام في أساطير الخلق وبدء تكوين العالم).





وتعمل المكونات الأخرى اللازمنية على تعميق هذه الرؤية الأسطورية، فوجهات النظر تتعدد وتداخل في نفس الفصل الواحد، انطلاقاً من الراوي التقليدي إلى تداخل الرواة، مع التأكيد على الزمن العام (روى أحدهم، ذات يوم أحد، وفي السنوات الأخيرة، أفعال الشك: يظن، يعتقد، يزعم..) حيث تتم استعارة صوت أو أصوات شخصيات لتضيء حدثاً ما، وتزامن مشهدين في آن واحد يقوم راويان مختلفان بسردهما، واعتماد تقنية الاسترجاع، وتقطيع الحدث عبر محطات تعود بالحكي إلى الماضي أو تذهب به إلى المستقبل، إضافة إلى توظيف التداعي والتعليق والسخرية.

وعبر غنى هذا الاشتغال الحكائي داخل الخطاب الروائي، تنهض الرؤية الأسطورية، مدعمة بالمنطق السحري واعتماد الذاكرة والحلم والإبهام، بتكسير منطق الواقع، وتوهج الغنائية وموسيقى اللغة.

وفي هذا النص لايغيب التاريخ تماماً، إذ يحضر من خلال شحن الواقعي بدلالات فوق واقعية، ذات بعد سحري، وتناول مرجعية الأحداث وشحنها بالرموز والإشارات الثرية ذات البعد الإيديولوجي، تبدو الحقيقة هنا وهناك، حاضرة أبداً، ويظل موت الكولونيل الذي يعتبر قطب التبئير في الرواية في لحظة مطلقة مجسدة - إذا رغبنا في التأويل - نهاية لديكتاتورية تستبد بالواقع التاريخي الذي يوجد خارج الرواية، تقوله ولا تقوله ■■

مهرجان دمشق السينمائي الحادي عشر

الذهبية لفيلم "جنة الشياطين" والفضية لـ "نسيم الروح"

وأزمة السينما.. أزمة تمويل

علي الكردي

افتتح مهرجان دمشق السينمائي الحادي عشر فعالياته بالفيلم المصري «عرق البلح» لرضوان الكاشف الذي عرض خارج المسابقة الرسمية، وختمت هذه الفعاليات بالفيلم المصري الذي حاز على ذهبية المهرجان «جنة الشياطين» للمخرج أسامة فوزي.

حفل المهرجان بمجموعة من الفعاليات، فإلى جانب المسابقة الرسمية للأفلام الروائية الطويلة، والأفلام القصيرة، كان هناك مجموعة من التظاهرات الموازية: تظاهرة السينما العالمية خلال قرن، التي أتاحت مشاهدة العديد من الأفلام الكلاسيكية في السينما العالمية كفيلم «سوناتا الخريف» لبريغمان، وليالي كامبيريا لـ فيلليني، وزمن الغجر لأمير كوستاريكا... إضافة إلى تظاهرة السينما السورية، وتظاهرة مختارات من سينما القضية الفلسطينية عرض خلالها العديد من الأفلام: رجال تحت الشمس، السكين، المخدوعون، كفر قاسم... وتظاهرة «نظرة إلى المهرجانات الأخرى «التي عرض خلالها مجموعة من الأفلام الحائزة على جوائز في مهرجانات أخرى كالفيلم الاسباني (أسرار القلب) والياباني (انتظر لترى)، والمصري (عرق البلح)، والهندي (آنو)».

رغم بعض الملاحظات السلبية التي يمكن أخذها على المهرجان وخاصة في حفل الافتتاح الذي لم يكن موفقاً من حيث التنظيم ولوحات الاستعراض التي رافقته، لكن لايسعنا إلا أن ننوه بالإيجابيات التي برزت من خلال انتظام وغنى الندوات التي رافقت عروض المهرجان، وإلى الدور الإعلامي الهام لنشرة المهرجان والمكتب الصحفي، وإلى أهمية الندوات المركزية التي ناقشت أزمة السينما العربية، والسينما العربية في ظل ثورة الاتصالات، لما طرحته من أفكار مهمة، يمكن أن تغني بالفعل المشهد السينمائي العربي، خاصة وأن الدكتورة نجاح العطار وزيرة الثقافة السورية، قد أشارت في كلمة الافتتاح إلى هذه الأزمة التي تعانيها السينما السورية بشكلٍ خاص، والسينما العربية بشكل عام على صعيد الإنتاج السينمائي والصناعة حتى تكون سينما تقوم «بدور الشهادة على ما نحن فيه، معززةً بجرأة، أحياناً كثيرة، أسمال الزيف المهترئة» وقد أشارت السيدة الوزيرة إلى مكمن العلة، بالقول: «الأزمة هي أزمة تمويل.. وأزمة التمويل هذه هي علّة قلة الإنتاج السينمائي في البلاد العربية، ومنها سورية بالطبع، وهذه العلة إلى تفاقم عاماً بعد عام، فالفيلم العربي يصنع بتمويل ضئيل، ضئيل لا يرى بالمجهر، قياساً إلى تمويل الأفلام في العالم، هذا التمويل الضخم بغير حدود في أمريكا والأقل ضخامة في أوروبا، والسبب في ضآلة تمويل السينما العربية يعود إلى عزوف المستثمرين العرب عن توظيف أموالهم في السينما، لأن الربح فيها أقل من المسلسلات التلفزيونية مثلاً.. ولأن الحكومات العربية، لأسباب كثيرة تمسك عن تمويل السينما العربية، وهنا منشأ الخلل والخطر على هذه السينما، وكل قول بأن صناعة السينما في الوطن العربي، كله، ملزمة، بتمويل نفسها أو أن في وسعها أن تتدبر هذا التمويل، قول خاطئ من أساسه...».

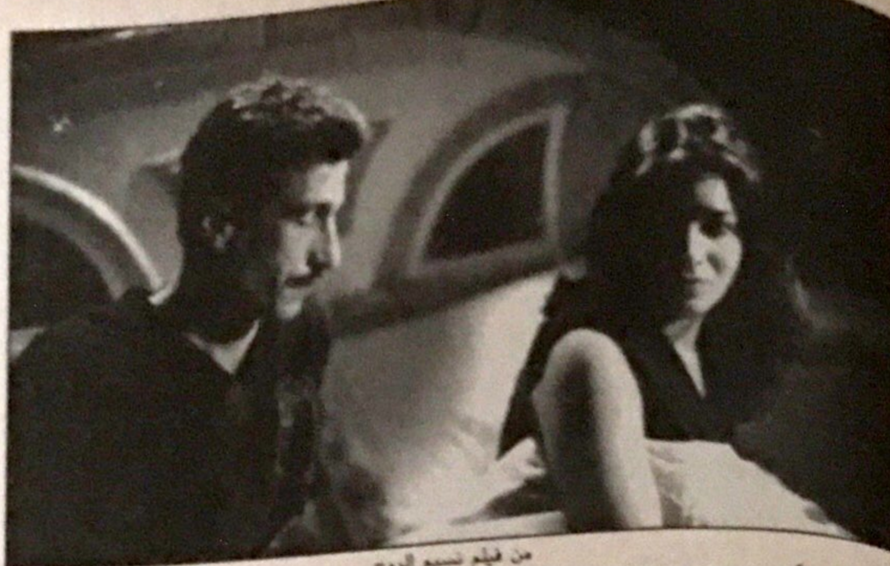
جوائز المهرجان

كما قلنا حاز فيلم «جنة الشياطين» للمصري أسامة فوزي على ذهبية الأفلام الروائية الطويلة، وحاز فيلم «نسيم الروح» للسوري عبد اللطيف عبد الحميد على فضية المهرجان، فيما كانت البرونزية من نصيب الفيلم الكولومبي «الدين» إخراج مانويل جوسيه أفاريز ونيكولاس بوينانينتورا فيدال.

في كواليس المهرجان انقسم الرأي حول فيلم «جنة الشياطين» بين مؤيد متحمس رأى فيه شكلاً لسينما التسعينات المصرية والعربية سواء على مستوى الموضوع، أم على مستوى المعالجة السينمائية، والكادرات المرسومة بحساسية جمالية ملفتة، وبين من رأى فيه



من فيلم كوكب الشرق أم كلثوم



من فيلم نسيم الروح

فيلماً غرائبياً، لم يستطع التفاعل معه، معتبراً أن الفيلم يفتقر إلى مقولة مركزية يدور حولها.

يعالج الفيلم المأخوذ عن قصة للكاتب جورج أمادو بطريقة فانتازية ساخرة، عالم المهمشين، أبطال العالم السفلي من خلال شخصية «طبل» (محمود حميدة)، الذي يموت فجأة في مقهى صغير بتأثير جرعة زائدة من الخمر.

ومن خلال الحوار بين أصدقاء (طبل) الذين يكتشفون الجثة، نعرف أنه من أسرة محترمة، خرج قبل موته بعشر سنوات من بيته، تاركاً خلفه أسرته، ومهنته، وموقعه الاجتماعي.. وهامَ في شوارع المدينة ومقاهيها، وسكن في بيوت اللذة، وحين تفقد أسرته الأمل في عودته تنساه، لكن موته يضع العائلة مجدداً أمام إحراج صورته، فتقرّر ابنته إعداد جنازة لائقة به، ليس من أجله، وإنما حفاظاً على صورة العائلة.

أجواء الكوميديا السوداء، التي تسخر من تناقضات الإنسان وتعكس قلقه الوجودي، وتقدم بؤس قاع المدينة، بسخرية مرّة وبعيدة عن الميلودراما إضافة إلى التمثيل المدهش للشخصيات وخاصة محمود حميدة الذي مثّل طوال الفيلم دور الجثة (طبل) كلها كانت عوامل لصالح هذا الفيلم الذي استحق الجائزة بجدارة، وهو الثاني للمخرج أسامة فوزي بعد «عفاريت الإسفلت» عام ١٩٩٦، فيلم جنة الشياطين تمثيل محمود حميدة، لبلبة، كارولين خليل، صفوة.

نسيم الروح والجائزة الفضية

فيلم المخرج السوري عبداللطيف عبد الحميد (نسيم الروح) من تمثيل: بسام كوسا، سليم صبري، لينا حوارنة، سلاف فواخرجي، وإنتاج المؤسسة العامة للسينما في سورية عام ١٩٩٨، حاز على الجائزة الفضية للأفلام الروائية الطويلة.

مقولة الفيلم المركزية تدور حول: اغتيال الحب في حياتنا، وبكثير من الشاعرية، والوجدانية الرفيعة يعالج عبد الحميد موضوعه، حيث تقترب العدسة بشفافية من عوالم الشخصيات الداخلية التي تفيض بالحب الإنساني والمشاعر النبيلة والنقاء في زمنٍ غابت فيه مثل هذه القيم.

إن عبد الحميد بسخريته اللطيفة المعهودة أراد أن يسلط الضوء بقوة على المشاعر الحميمة، والنقاء، ليظهر الوجه الآخر لحياتنا المليء بالقسوة، والعنف الداخلي، وانعدام القيم، وبهذا المعنى يقدّم شخصيات إيجابية مفعمة بحيوية المشاعر وحرارتها، ليظهر الوجه الآخر للبرودة، والقحط، والصدأ الذي يطفو فوق حياتنا.

يعتبر هذا الفيلم بحق، أنشودة سينمائية شاعرية، قارب فيها عبد اللطيف للمرة الثانية عالم المدينة بأجوائه، وإيقاعاته وعلاقاته السريعة، ليثبت أن موضوعه لاينحصر فقط في عالم الريف الذي يعرفه جيداً.

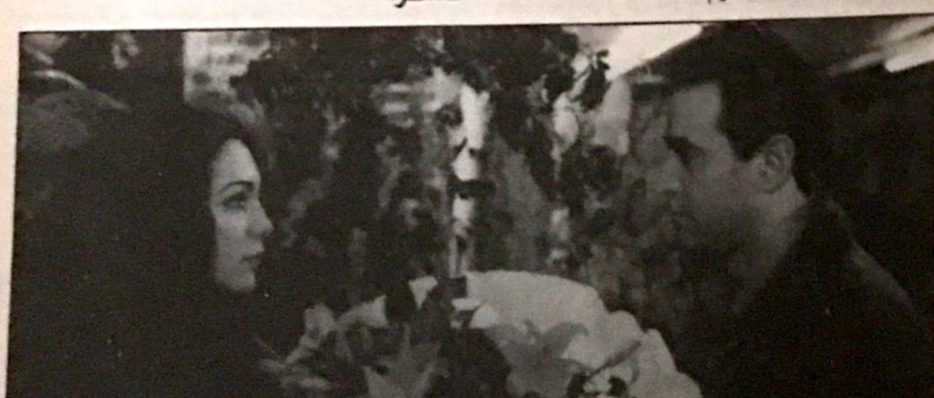
البرونزية لفيلم «الدين» الكولومبي

حاز فيلم «الدين» الكولومبي، إخراج: مانويل جوسيه أفاريز ونيكولاس بويناتينتورا فيدال على الجائزة البرونزية.

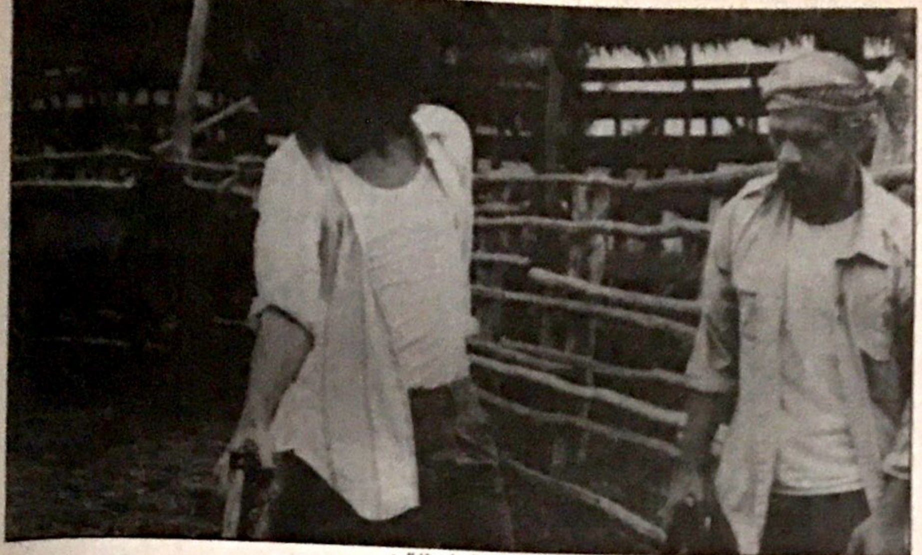
تبدأ قصة الفيلم بتسميم رجل مراب في إحدى القرى، دون أن يعلم أحدٌ بالضبط من هو القاتل، ثم يصبح كل شخص في القرية - بشكل أو بآخر - متورطاً بهذه الجريمة.

تدفن الجثة خارج أرض المقبرة، وبدون شاهدة، ويعود جميع سكان القرية إلى حياتهم الهادئة، لكن الشعور بالذنب يخيّم فوق النفوس، ويثير الفرقة والخلافات بينهم.

يستدعي الفيلم إلى الذهن مسرحية دورنيمات «زيارة السيدة العجوز» بقالبها الساخر.



من فيلم نسيم الروح



لقطة من الفيلم الماليزي

مسابقة الأفلام القصيرة

المنافسة كانت شديدة بين الأفلام القصيرة التي شاركت في مسابقة المهرجان، وقد كانت كثيرة الغنى والتنوّع وتدلّل على وجود إمكانيات فنية وبشرية مبدعة، لكن أزمة قلة الإنتاج السينمائي العربي تكمن بالفعل في غياب التمويل، حيث هناك جيل من السينمائيين الموهوبين الذين يحتاجون إلى أخذ فرصتهم.

الحافه

• ذهبية الأفلام القصيرة كانت من نصيب الفيلم المغربي (الحافة) للمخرج فوزي بنسعيدي.

هذا الفيلم كان مدهشاً على صعيد التصوير، ويحمل تلك الومضة المكثّفة، المشعة التي تتميز بها الأفلام القصيرة من خلال سرد قصة شقيقين صغيرين يمضيان يومهما في قضاء أعمال بسيطة كتبييض القبور، وبيع قارورات فارغة للحصول على بضعة قروش.. وبما أن القارورات الفارغة موجودة على حافة الجبل، يحاول أحدهم التسلّق للوصول إلى تلك الحافة وهنا تحصل المأساة المروعة، حين يسقط إلى الهوة قبل أن يصل إلى غايته.

هل هي حياتنا، القائمة على هذا التوازن الحرج على الحافة؟! نعم فنحن مهددون في كل لحظة بالسقوط الفجائعي المدوي.

يا ليل يا عين

حاز فيلم المخرج السوري الشاب نضال الدبس على الجائزة الفضية للأفلام القصيرة عن فيلمه الشاعري (يا ليل يا عين)، تمثيل مهند قطيش، ومانيا نبواني.

يركز هذا الفيلم على لغة الأيدي للتعبير عن الحاجة العميقة للتواصل الإنساني، وبشكل خاص بين الرجل والمرأة، وبهذا المعنى تصبح الحكاية البسيطة حدثاً هاماً، يحتفي به بطلا الفيلم ويسعيان إليه. ولكن كم من الحواجز المانعة التي تقف في وجه التوق إلى هذا التواصل الإنساني الحميم!

قطر الساعة ستة

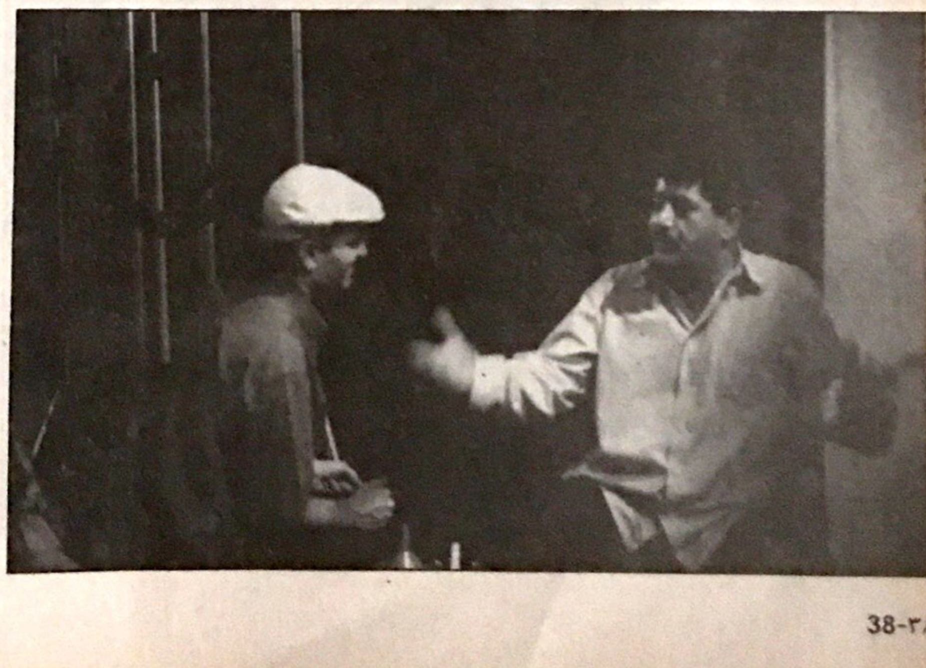
المخرجة المصرية كاملة أبو ذكرى حازت على الجائزة البرونزية عن فيلمها (قطار الساعة ستة) عن قصة قصيرة لأنطون تشيخوف سيناريو وحوار: غادة موسى، وتمثيل: محمد توفيق، فتحي عبد الوهاب.

في كل عام، وفي وقت محدد ينتظر رجل عجوز ابنه، إلا أن القطار يأتي ولا يجلب ابنه معه، باعتبار أن الولد قد استشهد خلال إحدى المعارك. الانتظار هنا سيزيفي بلا جدوى، لكنه حنون، يحمل هذا الأمل الذي لاينضب بحقيقة أخرى قد تأتي.

جائزة لجنة التحكيم الخاصة كانت من نصيب الفيلم البرازيلي القصير (النبض)، إخراج خوسية بيدرو غولارت، أما جائزة لجنة التحكيم الخاصة بالأفلام الطويلة فكانت لفيلم (تراب الغرباء) للسوري سمير ذكرى وهو من تمثيل: بسام كوسا، أسامة عاشور، إيمان الغوري، نجوى قندقجي، فايز أبو دان.. والفيلم يدور حول شخصية المفكر النهضوي عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٨-١٩٠٢) صاحب كتاب «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»، حيث يرصد الفيلم كفاح هذا الشيخ المتنوّر ضد الإرث الفكري الثقيل الذي تراكم عبر خمسة قرون من الاحتلال العثماني لسورية.

يركّز الفيلم على السنوات الأخيرة من حياة الكواكبي ونضاله من أجل انتشال مجتمعه من براثن التخلف والشعوذة والأفكار الظلامية وهو إنتاج ضخم، اعتمد فيه المخرج سمير ذكرى على تحريك المجاميع في جو أحياء حلب القديمة أواخر القرن الماضي.

جائزة أحسن ممثلة كانت للفنانة تمارا أكوستا من تشيلي عن دورها في فيلم (الانتقام) وجائزة أحسن تصوير كانت للفيلم الصيني (وادي النهر الأحمر) الذي كان من المتوقع أن يأخذ إحدى الجوائز الرئيسية، وقد أثار استبعاده دهشة بعض النقاد. أما جائزة أحسن ممثل، فقد حُجبت رغم أن التوقعات في كواليس المهرجان كانت ترشح الفنان السوري بسام كوسا الذي كان حاضراً في دور البطولة لفيلمين هما: تراب الغرباء ونسيم الروح ■■



عناقيد الغضب

إلى النخيل الذي يشمخ دائماً

محمود علي السعيد

شبّت على طوق الحمامة
وردةٌ
فتطايرت شرراً
عناقيد الغضب
ترعى اخضرار القمح
في أسواقه
وترش بالجمرات
قمصان العزب
تمتص شريان البلاد
شراهةً
وتضخُّ ما شطَّ المزار
وما اقترب
من أجل ماذا
والعراق مواقدٌ
تندسُّ في جنبيه
أسئلة الحطب؟
من أجل كسرى
والأجنة رقصةٌ
تجتاح مهجتها
عصافير الحطب
أو يستبين الموج
في استرجاعه
في الضفتين
على أساطين الطرب
ياكم أتوق لرشفةٍ
من دجلةٍ
لاتسأل الظمآن عشقاً
عن سبب
الموقف الجمري
أورق جدولاً
القدس في بغداد
ترقب عن كثب
ماذا جرى
كي تستباح حضارة
سمقت بخمرتها أضاميم العنب
وتخضب الشفق الجريح
طلاقةً
بالأرجوان
إلى تضاريس النقب
قطَرتُ أحلام البلاد
ضغينة
من فرط ما انتهكت لظىً
حنُّ القصب
وطفقت أزجي
للعراق بطاقتي
لاتجرح الكلمات فيها
عن لقب
هو في الحشاشة
وردةٌ جوريةٌ
رقّت نسائمها
على ألق الرطب
وهو الأصالة
لاتسل عن جذره
أطرق نوى التاريخ
تنبئك الحقب
ضاقت جهات الأرض
في وهج الضحى
من يرسم الخطوات
يا نجم القطب؟
إلاك والقلب المدمى
مثقلٌ
بالأخ
والشهقات حُقٌ
من عتبه
من يا عراق
ولو إشارة عاشق
يهب الأشاوس
في قراءات
النسب
هل أقفرت لغةُ السماء
شهامةً
من صرخة الألوان
تطلقها الشهب؟
أم أنَّ أهل الكهف
في استرخائهم
يتبادلون مع الشياطين
النُخَبْ
لن يستقيم النفخ
في استقوائه
الثقب فرّخ
بين أعشاش القِرَبْ
قطع الزجاج
من المدى
براقةً
ما كلُّ من لمعت بوارقه
ذهب
ليلى على جمر الفراش
طريحةٌ
وأنا من العشّاق
قيس
في حلب

"ذاكرة المنفى في مواجهة الإرهاب الإمبريالي والصهيوني"

دلال مقاري

الحقيقة؟.. نعرف عنها على الأقل أن أحداً بعد لم يعرفها.. لكن كلنا يحس بقبس منها في داخله أينما كان، وفي أي زمان ومكان، إن هذا الشمول الإنساني هو أبرز صفات (الحقيقة) إلى جانب انبثاقها من داخل الإنسان.

ونعرف أن البحث الفكري في مجاهل الحقيقة، يؤدي إلى الكشف والتعرف على حقائق جديدة في مواجهة (وحدانية النظرة) وقصور الفكر. هل هنالك تناقض؟ ربما للوهلة الأولى، لكن العودة إلى الإعلام العربي كفيل بكشف الشيء الآخر والأبعد غوراً مما تلمحه عين قارئ العناوين؟!

فأكثر ما في عالمنا العربي من مؤسسات إعلامية تكرس عملها لتمجيد (حقيقة) الحاكم، فتحول البحث الفكري والتوق إلى الحقيقة مجرد تجريد يقود إلى المأساة.

لذا مايزال الفرد العربي سجيناً بطريقة أو بأخرى.. إنه سجين الاضطهاد الفكري والجهل والفقر.

إن تطبيق مبدأ «وحدانية النظرة» إلى الحقيقة هو منطلق بعض السلطات العربية لإرغام الفكر العربي على القبول بالأنظمة الديكتاتورية وبالإمبريالية والصهيونية.

وهكذا فنحن نشهد ضياع الحقيقة ومنطلقاتها الأساسية، لكن لابد من «ديوجين» وكل «ديوجين» في التاريخ هو ثائر.. وكل ثائر لأجل الحقيقة عندنا محكوم بمطاردته.. وإسكات صوته، عبر تكذيبه.. أو التشهير به.. أو حتى إعدامه..

وما يواجهه المفكر المبدع «إدوارد سعيد» في الأونة الأخيرة ما هو إلا نوع من محاربة الحقيقة، التي يعبر عنها بالعمل والمسؤولية طيلة سنوات إبداعه الطويل.

ففي هذه المرحلة الخطرة التي تهدد بقاءنا كحقيقة فكرية وجسدية وإنسانية، يحاول «سعيد» رفع الحوار الفكري للقبض على الحقيقة ثائراً بكلمته من أجل الثورة في الدفاع عن الحق التاريخي للأمة العربية والشعب الفلسطيني وكل الأمم المضطهدة.

حياته ونتاجه:

ولد «إدوارد سعيد» في القدس عام ١٩٣٥ وعاش بين القاهرة والقدس حوالي (٢٢عاماً). ولكنه غادر القدس مُقتلعاً من جذوره إلى مصر في عام ١٩٤٧ وعاش منفياً يحمل الوطن وجعاً ورائحة، بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

لكن معاناته كفلسطيني منفي لم تكبله عن الطيران نحو عالم الفكر والمعرفة، بل قادته لدراسة التاريخ والأدب في أمريكا.. حتى تحصيل شهادة الدكتوراة التي أهلته ليكون أستاذاً في قسم الأدب المقارن في جامعة كولومبيا.

يعتبر «إدوارد سعيد» ظاهرة مميزة في عالم الفكر لأنه شخصية ثرية فلا عجب أن يكون ناقداً معاصراً وناقداً موسيقياً وكاتباً صحفياً ومحاضراً، كما أنه من أبرز الأصوات المدافعة عن الحق الفلسطيني المغتصب.

خلال سنواته التي أمضاها في المنفى بعيداً عن تراب الوطن، أثرى سعيد المكتبة العالمية بمجموعة من الكتب التي شكلت رؤية جديدة للكثير من القضايا الفكرية والإنسانية.

وعلى الرغم من الأهمية التي تنطوي عليها كتب «سعيد» من حيث كونها نموذجاً جديداً لأسلوب مخاطبة العقل الغربي والفكر الأوروبي وهذا أمر يفتقر إليه أكثر مثقفينا، وعلى الرغم من تلك الأهمية إلا أن الوطن العربي لم يعط «سعيد» حقه إعلامياً وقد بقيَ القسم الأكبر من مؤلفاته غير مترجم، مع أنها تمثل الصوت العربي القادر على الدفاع عن قضايانا بمواجهة الرأي العام العالمي.

ولاشك أن كتب «سعيد» قد شكلت منعطفاً هاماً في الدراسات الإنسانية، فكتاب «الاستشراق» ينطوي على إشكالية واضحة تتمحور حول مفهومين للاستشراق، فالأول: يتضمن موقف الآخر من الثقافة العربية كفعل أو تقليد. والثاني: يوضح علاقة العرب بالآخر، كماينطوي الكتاب على العديد من الدراسات الاستشراقية التي تقودنا إلى تعرية العلاقة الإشكالية بين الشرق والغرب. وقضية العلاقات الأدبية، إنها قضية قديمة، جديدها أن «سعيد» تناول موضوع سيطرة الخطاب الفكري والأدبي الغربي وربطه بالبعد الاستعماري. وقد جاء كتاب «الثقافة والإمبريالية» توسيعاً للمقالة الفكرية التي جاءت في كتاب «الاستشراق»، حيث تناول حقيقة الاستعمار القديم والجديد المابعد «الكولونيالي»..

وقد جاء هذاالكتاب منسجماً مع هذه المرحلة المتطورة من الاستعمار الذي يخلف أشكالاً جديدة من الإضطهاد والتخلف والإرهاب.

ومن الواضح أن الأعمال الإبداعية التي انتجها «سعيد» ما كانت إلا عمليات بحث معقدة في متن الحقائق وجوهرها للخروج بالفكر الإنساني نحو الحقيقة المضيئة التي لاتحترق..

فعبر كتابه «الديانات» وكتاب «القضية الفلسطينية»، وتغطية «الإسلام»، كان يلجأ إلى محاورة الذهن العربي والغربي بمبررات لها جذور عميقة تنسجم تاريخياً وتلتزم الفكر النهضوي». وعلى غرار ذلك تتالت الكتب النقدية (العالم) (الناقد والنص) و(الثقافة والمبدعين).

كان يعرف الدرب:

في مطلع التسعينات أجرى «سعيد» مجموعة من الفحوصات الطبية التي دفعته نتائجها إلى ترقب الأيام القادمة والتأمل في الذات. فكانت عودته إلى القدس التي لاتنفصل عن ذاته، وخلال تلك الزيارة المؤقتة، فكر في كتابة منكراته العربية عن القدس تلك المدينة التي احتلت فسحة من القلب والروح، وكان أن كتب روايته عن النفي الفلسطيني استجابة لضرورة حفظ الذاكرة وكانت تلك الرواية هي المتنفس الوحيد له أثناء الخضوع للعلاج.

حمل هذا الكتاب عنوان (خارج المكان) وهو كتاب يتحدث عن أربعة أماكن تشكل جزءاً من تاريخ «سعيد» الشخصي». فيبدأ من القدس مروراً بالقاهرة وبيروت وأخيراً أمريكا..

والكتاب هو نوع من السيرة الذاتية، التي تعتمد تقنية السرد، وتصور نموذجاً فلسطينياً نمطياً وهو المنفي الذي اجتث من أرضه واقتلع خارج المكان. وعبر تجربته الذاتية، صور «سعيد» في كتابه «خارج المكان» أو «ليس في محله» تتابع الاضطهاد وتطوره، الذي مورس على الشعب الفلسطيني ابتداءً من الاحتلال البريطاني وانتهاءً بمرحلة الاحتلال الصهيوني. وتعتبر هذه المرحلة الجديدة امتداداً للظاهرة التي تميز جميع كتب «سعيد» والتي يشير فيها إلى المطامح الصهيونية الدينية والعرقية في مقابل الحقوق الفلسطينية المغتصبة.

إن هذا النوع الجديد من الرواية العربية ما هو إلا صوت عربي مناضل ومثقف في مواجهة الافتراءات والاعتداءات الصهيونية.

وبتواضع مثقف يعي مسؤوليته، أعلن «إدوارد سعيد» رغبته بالتذكير بقصة الفلسطيني المنفي، قبل أن يتوقف قلمه عن الكتابة، مستخدماً النبش في ذاكرة الآخر (الإمبريالية والصهيونية) وذاكرة (الشعوب المضطهدة) في مقابل إحياء الذاكرة الفلسطينية.



أزمة مفتعلة حول انتماء إدوارد سعيد:

كان من الطبيعي أن يشن الإعلام الصهيوني والإمبريالي حملاته المسعورة ضد «سعيد» بعد أن تكشفت قدراته النقدية والفكرية التي آلت إلى تحليل الإنشاء الذي ينشئه العالم الحر، هذه المعرفة التي تكشف لنا مقدار القسمة الوجودية بين الشرق والغرب، أن هذا التحليل الذي انبثق عن نظرة الغرب للشرق قد اظهر نفاق الغرب من وجهة نظر «سعيد».

تلحظ الأمر ذاته في كتاب «قضية فلسطين» الذي يبيّن التواطؤ الصهيوني والغربي المعرفي، وفضح هذا التواطؤ كان نهجاً استمر في تظاهرات سعيد الفكرية خلال أعماله التي كتبها.

لم يستطع الغرب أن يسامح «سعيد» على كشفه للحقيقة، وكذلك الصهيونية التي بدأت متابعتها الخطرة لكل تحركات «سعيد» وانتاجاته. ففي فترة التسعينات بدأ نشاطه في - حق تقرير المصير - ولم يدخل باتفاق اوسلو الذي وقعته القيادة الفلسطينية وحمل شعار قضية اللاجئين في محاولة لمناصرة الحق.

النصر بالنسبة «لسعيد» كان حصيلة ثبات، وحصيلة لاستراتيجية طويلة المدى ومعركة نازفة لا أحد يدري كم تطول. ولكن على المثقف والمفكر أن يعرف التفاصيل القريبة بقدر ما يعي الهدف البعيد. وها هو «سعيد» يتابع شرحه للحقوق الفلسطينية عبر التاريخ الطويل من الدفاع عن القضية الفلسطينية. معتمداً على تفجير الذاكرة التي هي سجل لتاريخ الفلسطيني المنسي والمنفي.

ولتحطيم عظمة «سعيد» الفكرية ونضالاته المتواصلة جاءت الحملة الصهيونية اليمينية للتشويش على النظريات والقضايا التي طرحها، والتي تقوم على أن الصهيونية تيار استعماري جديد وبذلك يكون «سعيد» قد أحيا نظرية لينين في الاستعمار وما بعده. ذلك من خلال إبداعاته الثقافية وتبيان علاقة الإبداع بالاستعمار.

والنقطة الأخرى التي فجرت الحقد الصهيوني ضد «سعيد» هي الصراع على التاريخ. فإسرائيل تكتب تاريخ المنطقة بشكل يسوّغ وجودها مستفيدة من مذابح النازية والمجازر الأوروبية ضد اليهود وسبي اليهود على يد نبوخذ نصر.

لكن الصوت الفلسطيني والعربي عبر «سعيد» جاء يحمل توضيحاً يعي بالضبط مدلول الأحداث وخلفياتها.

في مقابل ذلك ودفاعاًعن بدعتها الاستعمارية لاحقت الصهيونية نصوص «إدوارد سعيد» بقصد التشهير به وتكذيب آرائه، وهذا ما حدث مؤخراً في حملة منظمة ضد «سعيد» تقودها مراكز بحوث إمبريالية وصهيونية، عبرت عن حقدها في مقال كتبه باحث إسرائيلي، أمضى ثلاث سنوات في مراجعة لأرشيفات «إدوارد سعيد» محاولا التشهير به وتكذيب مذكراته التي استعرضها سابقاً وسيتضمنها كتابه الأخير».

وقد كانت هذه الصهيونية الإعلامية متزامنة مع الحملة التي شنتها بعض الصحف الأمريكية والتي سعت إلى استباق مذكرات سعيد لاحباط تأثيرها في الرأي العام العالمي..

وأياً كان الثمن، فمن حق إدوارد سعيد، من حقنا أن نبحث عن حقيقة نؤمن بها من حقنا أن نرفض التدجين الفكري الذي تمارسه علينا المؤسسات الإمبريالية والصهيونية.

وتظل هنالك حقيقة يأبى تاريخ الفكر إلا أن يكرسها: وهي أن المبدع يظل يمنح مادام نسراً حراً ■■

عزف منفرد

آخر يوسف شاهين

أي آخر هذا الذي يتحدّث عنه يوسف شاهين في فيلمه الجديد: (الآخر)؟ هل هو الآخر الغربي، القادم من مجتمعات ما بعد الحداثة، حاملاً في حقيبته مخططات المعرفة التقنية الحديثة وأدواتها ومشاريعها المشبوهة وثقافتها في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد؟! أم هو الآخر الأصولي، المتطرّف الذي يقف على أطلال الماضي، يريد تتريث كل شيء: (القيم، والأنظمة، والسلوك، والمعرفة..)؟ وإذا كان ثمة آخر، فأين يقف ابن الشارع المصري، أو العربي، العادي، البسيط من هذا الآخر، وما هي المسافة التي تفصله عنه؟!

في اللعبة الدرامية، السينمائية، يبني شاهين فيلمه على شخصيات مركّبة، لكل منها دلالاتها الرمزية، وذلك من خلال قصة حب جميلة تجمع بين شاب من أم أمريكية، وأب مصري، وفتاة مصرية صافية (بنت بلد)، لكن أخيها أمير لأحد الجماعات الإسلامية المتطرّفة.

الشاب يدرس في إحدى الجامعات الأمريكية ظاهرة الأصولية المتطرفة، أما الفتاة فهي صحفية شابة متدربة تتوق لمعرفة الحقيقة ونشرها.

شخصية الأم (نبيلة عبيد) التي تتحرك في إطار «البزنس»، والصفقات المشبوهة، والمولعة بالكومبيوتر، ترتبط بابنها (هاني سلامة) بعلاقة معقدة، فهي تريده أن يكون على صورتها، وليس لديها مانع في أن يحصل على متعته العابرة من الشابة المصرية (حنان الترك)، لكنها تخرج عن طورها، ويجن جنونها حينما يتزوج منها. في هذه اللحظة تتفجر التناقضات، ويشتد الصراع، تحاول الأم بكل الأساليب (الظاهرة والباطنة) أن تبعد ابنها عن هذه الفتاة، ويحاول الأمير الأصولي (شقيق الفتاة) بدوره أن يستغل الفرصة، ويستثمرها لصالحه، وتصل الأمور إلى عقد صفقة مشبوهة بين الأم الأمريكية والشقيق الأصولي، يكون ضحيتها هذا الحب الجميل، والمستقبل الواعد المتمثّل بهذين الشابين.

تدور مقولة الفيلم المركزية حول مسألة «الهوية» الوطنية، ومعادلتها الصعبة، فالحب الذي يجمع بين هذين الشابين هو الخيار الصعب، الذي يرفض الذوبان بالآخر الغربي (رغم مغرياته) من جهة، ويرفض الغرق في أطلال الماضي الظلامية من جهة أخرى، ولأنه كذلك، فهو يتوق إلى صوته الخاص والحر، والمتفرد، والنتيجة تكون سحقه بقسوة لاترحم من قبل أولئك الذين يمسكون بخيوط اللعبة الكبرى.

علي الكردي

تكريم الروائي حنا مينه

تكريماً للروائي حنا مينه، افتتحت وزيرة الثقافة السورية د. نجاح العطار معرضاً تشكيلياً في «ميريديان» دمشق شارك فيه أربعون فناناً تشكيلياً شاباً. تضمن المعرض (لوحات زيتية، وتشكيل بالخط العربي)، ورسم على الكمبيوتر، ولوحات أدبية (شعر - قصص قصيرة) وموسيقا، ورسومات للأطفال.

الجدير ذكره أن هذه الفعالية التي أعدّ لها وأشرف عليها باسل الأيوبي، ليست الأولى من نوعها، فقد قامت هذه المجموعة ومعظمها من خريجي معهد أدهم اسماعيل للفنون التشكيلية بتجارب مماثلة خلال السنوات الماضية. كرّمت خلالها (نزار قباني، نذير نبعة، فاتح المدرّس، محمد الماغوط، والرحابنة «فيروز - عاصي - منصور»)، واليوم تكرّم الروائي حنا مينه بلوحات مستوحاة من المناخات الأدبية لهذا الكاتب، إضافة إلى «بورتريهات» له رسمها البعض احتفاء بهذا الكاتب الكبير.

الدامون قرية فلسطينية في البال



صدر مؤخراً عن دار العربي في بيروت للكاتب الفلسطيني حسين علي لوباني «الداموني» كتاب بعنوان: «الدامون قرية فلسطينية في البال» يتحدث بالتفصيل عن هذه القرية الفلسطينية الواقعة في قضاء عكا.

جاء الكتاب في ٢٩٣ صفحة من القطع الكبير شملت سبعة عشر فصلاً. الأول تحدث عن الدامون في كتابة المؤرخين والجغرافيين، أما الثاني فعن القرى المجاورة للدامون. الفصل الثالث كان عن أسماء قطع أراضي الدامون، الرابع عن مخطط بيوت الدامون بالأسماء، الخامس حول حمايل «عشائر» الدامون وعائلاتها، السادس تحدث عن الآثار والخرب والأضرحة والمقابر ونحوها، السابع حول مزروعات الدامون ونباتاتها البرية وأزهارها، الثامن حول دواجن الدامون وحيواناتها البرية وطيورها.

أما التاسع فكان عن الأطعمة في الدامون، والعاشر عن عادات وتقاليد سادت وبادت أو كادت. الحادي عشر عن الحرف وأصحابها في الدامون. الثاني عشر عن اللباس الداموني، الثالث عشر عن الألعاب والحكايا والتسالي في الدامون، الرابع عشر عن أغاني أيام زمان ونحوها. أما الفصل الخامس عشر فعنونه الكاتب بـ «أناس من أهل بلدي» أما الفصل السادس عشر فتحدث عن أهل الدامون ورحلة العذاب بعد النكبة. الفصل الأخير كان بعنوان حنين لاجئ لبلدته. وأخيراً تضمن الكتاب بعض الخرائط والوثائق الرسمية والصور.

«رواية القارئ» لنذير جعفر

عن دار شرقيات في القاهرة صدر حديثاً كتاب: «رواية القارئ» لنذير جعفر، والكتاب يتناول عدداً من الروايات العربية لكل من: نجيب محفوظ، إسماعيل فهد إسماعيل، وليد إخلاصي، حيدر حيدر، هاني الراهب.

ويحاول الناقد في كتابه التطبيقي إعادة الإعتبار لكل من القارئ، والنص، والمؤلف، بصفتهم الأقطاب الثلاثة التي تتفاعل في تكوين دلالة النص وبعده الفني/ الفكري.

كما يدرس جعفر أعمالاً روائية أخرى في كتابه لجيل تالٍ من الكتّاب مثل: محمد أبو معتوق، ونهاد سيريس، ونضال الصالح، وعبد القادر عقيل، وعبد الإله عبد القادر.

وكما هو معروف فإن هؤلاء الكتّاب أجيال مختلفة من دول عربية عديدة هي سوريا، مصر، العراق، الإمارات، البحرين، الكويت.



وعبر المدخل إلى رواية القارئ يطرح جعفر إشكالية تلقي العمل الأدبي، فيتوقف عند الاتجاهات البنيوية، والواقعية، والإيديولوجية في النقد الحديث، موازناً بينها، وطارحاً من خلالها وجهة نظره في تلقي النص الأدبي.

جاء الكتاب في (١٢٠) صفحة من القطع الكبير ولوحة الغلاف فيه للفنان المغربي: عبد الله الحريري.

شوك الجبل

عن أندية الفتيات بالشارقة، والدار المصرية اللبنانية، صدرت رواية فاطمة شعبان «شوك الجبل»، الفائزة بالجائزة الأولى لإبداعات المرأة العربية/ جائزة أندية الفتيات بالشارقة.

الرواية هي رحلة في ذاكرة الفلسطيني المشظاة، تحاول ترميم هذه الذاكرة وجمع شتاتها لتبقى حيّة، حاضرة تعيد تسجيل التاريخ الفلسطيني المعاصر، ومعاناة إنسانية في رحلته التراجيدية المليئة بالصراع ضد الاستعمار الإنكليزي والاستيطان اليهودي في فلسطين.

وإذا كانت الرواية تطرح أسئلة الهزيمة -وأسبابها فإنها تنتصر للإنسان الفلسطيني المقاوم الذي لم يوفر جهداً، أو مالاً، أو دماً في سبيل قضيته التي مازال جرحاً نازفاً مفتوحاً على كافة الاحتمالات.

تقع الرواية في ١٩٠ صفحة من القطع المتوسط، والغلاف والرسوم للفنان محمد حجي.

لقطات من جولة الرفيق أبو علي مصطفى في قطاع غزة



حفل استقبال في جميعة الشبان المسيحية بغزة



أمام ضريح الجندي المجهول في خان يونس



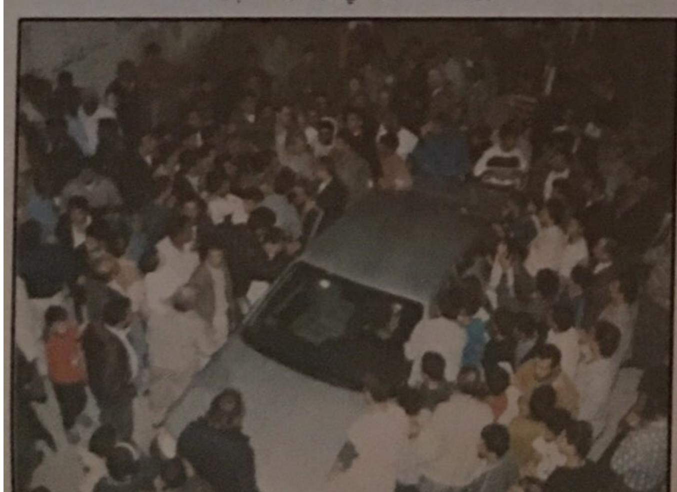
مهرجان جامعة القدس المفتوحة



مهرجان استقبال في قرية بيت حانون



حفل استقبال في رفح



في مخيم النصيرات



انطباعات زائر لجنوب لبنان المقاوم

عندما تنحني الجبال وترتفع الهامات

د. ماهر الطاهر

في الفترة مابين ٢٠_٢٢ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٩ انعقد في مدينة بيروت المؤتمر العام الثاني للأحزاب العربية وكان ضمن برنامج المؤتمر وفي يومه الثالث زيارة تم ترتيبها للوفود المشاركة إلى الجنوب اللبناني.

انطلقنا من مدينة بيروت في الصباح الباكر وكلنا شوق لرؤية تلك الأرض التي تحولت إلى مقبرة للغزاة وعلامة مضيئة ومشرقة في ليل الظلام العربي الدامس.

تشعر بكل الفخر والاعتزاز والعنفوان وأنت تسمع ذلك المقاوم الذي رافقنا في الرحلة وهو يشرح لنا أسماء المواقع والقرى والبلدات التي مررنا بها.

في البداية عرَّف على نفسه واسمه وقال: أنا خادم في المقاومة اللبنانية.

هنا تم نصب كمين لقوات الاحتلال وعملائه، وهناك استشهد عدد من أبطال المقاومة.

هنا النصب التذكاري للقائد عباس الموسوي وعائلته، يشرح لنا كيف تمكن مجرمو الحرب والإرهاب المنظم من قصف موكبه العائد من مهرجان كان مخصصاً لتأبين الشهيد راغب حرب.

في اللقاء مع مسؤول المقاومة اللبنانية في الجنوب تشعر انك أمام نموذج من الرجال يجمع بين صفات عديدة، الثقافة العالية والإرادة الحديدية القصوى والتواضع الشديد، وتدرك أنك أمام حالة جديدة تستحق الدراسة، وتفرض نفسها باحترام شديد وتشكل قوة مثل لكل من يريد مواصلة الصراع مع الغزوة الصهيونية ومشروعها الاستعماري في المنطقة.

لا تشاهد خلال كل الرحلة التي استغرقت حوالي عشر ساعات على امتداد أرض الجنوب أي مظهر عسكري على الإطلاق. شاهدنا مقاوم واحد يرتدي الملابس العسكرية عندما جاء ليشرح لنا خارطة المنطقة ومواقع العدو وعملائه، وسرعان ما اختفى عن الأنظار في لمح البصر.

هنا حاولت إسرائيل القيام بعملية إنزال من خلال مجموعة كوماندوس وحصل مالم يكن في حسبانها، إذ كان بانتظارها أبطال المقاومة الذين حوَّلوا هذه البقعة إلى مقبرة لجنود الاحتلال، وكانت الصدمة عندما استفاقت القيادة العسكرية الإسرائيلية على أنباء سقوط اثني عشر عسكرياً من خيرة جنودها وضباطها وإصابة أربعة آخرين بجروح بعد عملية الإنزال الفاشلة التي قامت بها وحدة عسكرية تابعة لقوات النخبة، فتحولت هذه القوة إلى أشلاء في عملية وصفها نتنياهو بأنها أسوأ مارآه في حياته من كوارث.

عندما تصل إلى قانا وتشاهد الأضرحة الجماعية للشهداء تشعر وتدرك أي «سلام» يريده فرسان القتل والمجازر والإرهاب المنظم. هنا ضريح يضم ٣٥ شهيداً، وبجانبه ضريح يضم عوائل بأكملها، وهناك ضريح يعلقون عليه صور أطفال لم تتجاوز أعمارهم العاشرة. يقول لنا من يشرح كيف حصلت المجزرة التي ذهب ضحيتها ١٠٦ شهداء.

هنا في قانا تجدون مايمكن تسميته اتحاد الشهداء العرب لأن أضرحة الشهداء تجمع العديد من أبناء الأمة العربية.

تشعر وأنت تغادر أرض الجنوب أن تصاعد روح الكفاح وأعمال المقاومة الباسلة ستشق الطريق نحو الصحوة العربية الشاملة التي ستعيد الأمور إلى نصابها ومنطقها الصحيح، هذا المنطق الذي حاول ويحاول دعاة الهزيمة والتفريط قلب مفاهيمه وتشويه حقائقه.

في الجنوب المقاوم تنحني الجبال وتتفتت الصخور وترتفع الهامات والجباه لشعب يرفض الهوان والذل ولأمة لايمكن أن تقبل الهزيمة والاستسلام.